الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة وهران

كلية الحقوق العلوم السياسية

مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية

التركيبة الاجتماعية والمشاركة السياسية

انتخابات 29 نوفمبر 2007 بلدية رقان

إعداد الطالب: **إشراف الأستاذ الدكتور:**

هداجي حمزة يعلاوي أحمد

2014/06/18

أعضاء لجنة المناقشة:

الأستاذ: بن سادات نصر الدين	أستاذ محاضر (أ)	جامعة وهران	رئيسا
الأستاذ: يعلاوي أحمد	أستاذ محاضر (أ)	جامعة وهران	مشرفا
الأستاذ: عبد العلي عبد القادر	أستاذ محاضر(أ)	جامعة مستغانم	مناقشا
الأستاذ: هواري بوزيدي	أستاذ محاضر (أ)	جامعة وهران	مناقشا

السنة الجامعية: 2013-2014

المقدمة

تعمل الدولة الحديثة على تحفيز مواطنيها ودفعهم إلى المشاركة في العملية السياسية، وتتوقف مشاركة المواطن في الحياة السياسية جزئيا على طبيعة وحجم ونوع المؤثرات السياسية التي يتعرض لها، غير أن مجرد التعرض للمؤثر أو المنبه السياسي لا يكفي وحده لدفع الفرد إلى المشاركة السياسية، وإنما لابد أن يتوفر لديه قدر معقول من الاهتمام السياسي، وهو ما يتوقف على نوعية خبرات تنشئته المبكرة، فالتنشئة الاجتماعية السياسية تقوم بتعميق روح الإقدام والعمل الجماعي، وتدفع الفرد للمشاركة في الحياة السياسية ووضع مناهج تقلل من ظاهرة الاتجاهات الانعزالية آو السلبية في الحياة السياسية.
ترتبط المشاركة السياسية بالثقافة العامة للمجتمع، لذلك نجدها تختلف باختلاف الأجيال والبيئات والمهن، فالمشاركة السياسية للشباب تختلف عن نظيرتها للشيوخ، والمشاركة السياسية للصفوة تختلف عن مثيلتها للجماهير، والمشاركة السياسية للحضر تختلف عن تلك الموجودة لدى سكان القرى والبدو من فئات المجتمع، وكل منطقة من مناطق الدولة قد تكون لها خلفيات محددة من المشاركة في العمل السياسي، لان السلوك السياسي ما هو إلا امتداد للسلوك الاجتماعي، فكلما كان الفرد مشاركا على الصعيد الاجتماعي كان احتمال مشاركته في الأنشطة السياسية اكبر والعكس صحيح.

إن قضية الانتخاب تلعب دورا كبيرا في تحديد مشاركة القاعدة في القرار المحلي وذلك عند اختيارهم للمسؤولين المحليين، وبالتالي تعمل على تجسيد الديمقراطية،هذا من جهة، ومن جهة أخرى يعطي الانتخاب الصفة الشعبية للممثل البلدي، وبالتالي يطرح مشكل اختيار النواب البلديين بين السلطة والجماهير نظرا لما تراه السلطات من موضوعية في اختيار الأشخاص، وما يربط الجماهير بالنعرة العائلية والجهوية.

إن المشاركة السياسية هي عبارة عن فعل طوعي يستهدف التأثير في انتقاء السياسات العامة وإدارتها، واختيار القادة السياسيين على أي مستوى حكومي، محلي أو وطني. فالمشاركة السياسية هي التي تؤدي بالأفراد إلى الانخراط بدرجات متفاوتة ومختلفة في النظام السياسي القائم وفي المساهمة السياسية.
لكن على المستوى المحلي تحديدا لازالت المشاركة السياسية تواجه عدة تحديات، فالانتماء وشعور الإنسان، واعتناق الفرد للرموز المجتمعية الضيقة، هي التي تحدد أين تبدأ وأين تنتهي العملية السياسية برمتها، فالمشاركة السياسية سواء في الانتخابات، أو التصويت، أو حتى المشاركة في العمل الجمعي والحزبي لا زال محكوم بتدخل النزعة العرقية والرواسب الاجتماعية التقليدية.
وفي بلدية رقان بالتحديد لا زالت الأسرة هي الكيان الأساسي الذي يستمد منه الفرد تعاليمه وقيمه، وهي مركز اهتمامه ومحور نشاطه، ومنها تتحدد طبيعة مشاركته السياسية.
إن دراسة أي تركيبة اجتماعية لا تتحقق بمعزل عن دراسة التركيبة الشاملة للمجتمع الذي تنتمي إليه، فالتركيبات الاجتماعية عديدة ومتنوعة ومتفاوتة الدرجة والمستوى في علاقاتها بالمجتمع ككل، غير أن

المقدمة

العائلة أو الأسرة تعتبر أهم هذه التركيبات نظرا لطابعها المميز بشريا، ثقافيا، اجتماعيا، بيولوجيا، ولدورها الأساسي والحساس في تحريك المجتمع وتغيير اتجاهه. إن العائلة بكل ما تحمله من دلالات مختلفة هي الخلية القاعدية والنواة المنتجة للمجتمع ولكيانه الروحي والمادي.

وانطلاقا من هذا الوضع نجد أنفسنا أمام إشكال يتمثل في التساؤل التالي:

إلى أي مدى لا تزال مظاهر المجتمع التقليدي المتمثلة في الأسرة والقبيلة، العرق واللون،النزعة الذكرية، الزاوية الدينية، تتحكم إلى حد ما في توجيه السلوك الانتخابي والمشاركة السياسية لدى أفراد المجتمع المحلي ببلدية رقان؟

فرضيات البحث:

1- تؤدي الثقافة السياسية للمجتمع المحلي إلى تبني خيار الأسرة في عملية اختيار المرشحين في الانتخابات المحلية.

2- يلعب النسب واللون والعرق دورا بارزا في الانتخابات المحلية.

3- لأن طبيعة المجتمع المحلي في بلدية رقان ذكرية، تظل مشاركة المرأة مقرونة بموقف الرجل.

4- يؤدي تعلق أفراد المجتمع المحلي بالزاوية الدينية، إلى تبني خيارات الزاوية في الانتخابات المحلية.

تكمن أهمية هذا البحث في انه يعالج احد الموضوعات الهامة في حقل العلوم السياسية، والذي يتمثل في أساليب تشكيل الانتخابات المحلية باعتبارها الوسيلة الأسمى لتحقيق المشاركة السياسية على المستوى المحلي. إن موضوع هذا البحث يرتبط ارتباطا وثيقا بشكل الديمقراطية المتمثل في إشراك القاعدة في ممارسة حقها السياسي.

إن أهم دافع جعلني ابحث في موضوع المشاركة السياسية و التطرق إلى دراسته على المستوى المحلي هو السعي لفهم أبعاد وأسباب انضمام الأفراد للأحزاب و الجمعيات، وما هي الأولويات التي يبنوا عليها انتخابهم للمرشحين، هل هي دوافع ذاتية تقليدية، أم هي دوافع موضوعية بأمل إحداث التغيير، بالإضافة إلى تعلق الباحث بما يحدث في هذه الوحدات المحلية الصغيرة نتيجة ارتباطه بها وعيشه فيها.

وفي نفس الوقت هناك مجموعة من الدوافع الموضوعية يمكن إجمالها فيما يلي:

1- رغم وجود بعض البحوث على المنطقة إلا أنها كثيرا ما تهتم بجانب الثقافة، سير الأعلام، الجغرافيا بينما تغفل البحث في الجانب السياسي.

2- فهم العلاقة المتداخلة بين الاجتماعي و السياسي، الذاتي والموضوعي، التقليدي و الحديث على المستوى المحلي.

3- تقديم بحث يمكن الإدارة المحلية والمرشحين على حد سواء من فهم دوافع ومطالب الأفراد المصوتين في العملية الانتخابية.

الدراسات السابقة :

رغم وجود بعض الدراسات الخاصة بموضوع المشاركة السياسية لا سميا الأعمال التي قام بها كل من "لوسيان باي" و "غابرييل الموند"، وكذلك وجود دراسات على إقليم توات لا سيما دراسة الأستاذة "بهية بن عبد المومن" بعنوان " الحياة الاجتماعية بإقليم توات بين القرنين 18 – 19 "، ومذكرة السيد عباسي عبد القادر بعنوان الظاهرة الحزبية والانتخابات المحلية بإقليم توات- دراسة حالة الانتخابات المحلية 29 نوفمبر 2007 ببلدية انجزمير- إلا انه عموما لا توجد دراسات منشورة تتناول البحث في الظواهر السياسية بالإقليم.

الإطار المنهجي للبحث وتقنياته :

تعتمد الدراسة الحالية على منهج البحث المسحي وهو أكثر المناهج البحثية شيوعا واستخداما في دراسة الاتجاهات والظواهر الاجتماعية وأبحاث الرأي العام، فالبحث المسحي يقدم وصفا علميا عميقا لظاهرة اجتماعية محددة، وهو لا يقف في فعاليته المنهجية عند حدود جمع البيانات وتصنيفها، بل يتخطى هذا المستوى ويؤسس لعملية تحليل معمق لأوجه ودلالات وأبعاد الظاهرة المدروسة، ورصد مختلف المتغيرات والأبعاد والمؤثرات التي تحيط بها ،وتلك التي تؤثر فيها و تدفع إلى انتشارها[1].

إن تعريف المنهج المسحي ينطوي على صعوبات جمة ناجمة عن اختلاف المتخصصين في تحديد الهدف الذي يحققه هذا المنهج المعتمد في رصد الظاهرة المدروسة كميا وإحصائيا، والذي يمكن من تحليل أبعاد الظواهر الاجتماعية بطريقة كيفية متقدمة ، فبعض الباحثين يعتمدونه في وصف الظواهر والكشف عن أبعادها، بينما يوظفه بعضهم الأخر في عملية التفسير والكشف التنبؤ[2]، وعليه فان المنهج المسحي شائع الاستخدام في البحوث التربوية والاجتماعية نظرا لأهميته في مجال تقصي الظواهر الإنسانية.[3]

---

[1] علي اسعد وطفة، مرجع سابق ص 27.

[2] صالح العساف، المدخل إلى البحث في العلوم السلوكية، كتاب الأول، شركة العبيكان للنشر، الرياض، 1989، ص19.

[3] عبد الرحمان عدس، مبادئ الإحصاء الوصفي، الجزء الأول، مكتبة دار الفكر للنشر والتوزيع، عمان، 1987، ص40.

يعرف المنهج المسحي كذلك بأنه مجموعة الإجراءات البحثية التي تتكامل لوصف الظاهرة أو الموضوع اعتمادا على جمع الحقائق والبيانات وتصنيفها ومعالجتها وتحليلها تحليلا كافيا ودقيقا لاستخلاص دلالتها والوصول إلى نتائج أو تعميمات عن الظاهرة أو الموضوع محل البحث.[1]

تتضح إذن أهمية المنهج المسحي في جوانب متعددة أهمها : انه يوفر بيانات عن واقع الظاهرة المراد دراستها وذلك في حدود الإجراءات المنهجية المتبعة، كما يعتمد عليه في تحليل هذه البيانات وتنظيمها واستخراج الاستنتاجات التي تساعد على فهم الظاهرة المطروحة للدراسة و البحث، كمايمكن هذا المنهج من إجراء المقارنات الضرورية لتحديد العلاقات بين الظاهرة محل الدراسة والظواهر الأخرى ذات الصلة، علاوة على انه يمكن استخدامه لدراسة الظواهر الإنسانية والطبيعية على حد سواء.[2]

02- أدوات جمع البيانات.

بعد الإطلاع على عدد من الأدبيات السوسيولوجية والدراسات السابقة، تم بناء أداة الدراسة التي تمثلت في استبانه متعددة الاتجاهات حول أراء بعض أفراد المجتمع المحلي ببلدية رقان، حول الكيفية التي يعتمدونها في اختيار مرشحيهم في الانتخابات المحلية وقد تضمنت الاستبانة عددا من الأسئلة المتعلقة بمستويات المشاركة السياسية حيث تتدرج هذه الصور والمستويات من حيث أهميتها وفعاليتها، كما أنها تختلف حسب ما تقتضيه وتستلزمه كل صورة منها، ويتفاوت اختلافها من مجتمع لآخر طبقا لمستوى تقدم هذا المجتمع، وما يتيحه النظام السياسي بداخله من فرص و أساليب أمام المشاركين فيه، كما يتطابق اختلافها مع طبيعة ونوعية الأهداف التي يسعى الأفراد المشاركون إلى تحقيقها من خلال اشتغالهم بالعمل السياسي.[3]

وتتعدد صور المشاركة السياسية ويمكن إجمالها في الوقوف على القضايا السياسية والعامة، وذلك من خلال متابعة الأخبار والبرامج السياسية في مختلف وسائل الاتصال، والاشتراك في المناقشات والندوات واللقاءات السياسية التي تدور بين الناس، الاشتراك في الحملات السياسية من خلال توعية المواطنين

---

[1] بشير الرشيدي، مناهج البحث التربوي، روية تطبيقية مبسطة، مكتبة دار الكتاب الحديث، الكويت، 2000، ص59.

[2] جابر جابر، كاظم احمد، مناهج البحث في التربية وعلم النفس دار النهضة للطبع والنشر والتوزيع، القاهرة، 1985، ص15.

[3] السيد عبد الحليم الزيات، البناء الطبقي والاجتماعي والتنمية السياسية في المجتمع المصري، رسالة دكتوراه، كلية الآداب جامعة الإسكندرية، مصر، 1984ن ص267.

سياسيا، الوقوف بجانب بعض المرشحين وتأييدهم، التصويت في الانتخابات والاستفتاءات التي تتم على مختلف المستويات، الانضمام إلى الأحزاب والتمتع بالعضوية فيها.[1]

ومن أكثر صور المشاركة السياسية شيوعا عملية التصويت، ورغم انتشار هذه الصورة من صور المشاركة إلا أنها تعتبر عملا يؤديه الأفراد لكي يظهروا مدى ولاءهم للنظام السياسي، وتمثل عملية التصويت أهمية ضئيلة في المشاركة وتلعب دورا ضعيفا في الحياة السياسية، والسبب في ذلك يعود إلى أن عملية التصويت هي عملية مؤقتة وتتأثر عملية التصويت بالعديد من المتغيرات منها الانتماء الأسري والعرقي ومستوى ثقافة الناخب ودرجة وعيه السياسي ، وقدرته على التمييز بين المرشحين والإغراءات والمساومات المادية و الأدبية ، ومن ثم تصبح عملية التصويت نوعا من المجاملة أو الصفقات وليست أسلوبا من أساليب المشاركة السياسية.[2]

تتكون عينة الدراسة من 150 مواطن من بينهم 67 أنثى و83 ذكرا وقد تم اختيارهم بالطريقة العشوائية البسيطة.

خطة البحث:

نعتمد في دراسة هذا الموضوع على ثلاثة فصول أساسية وهي مقسمة كالأتي :

الفصل الأول: التركيبة الاجتماعية لمدينة رقان.

نتطرق فيه لنشأة المدينة، وبيان تفصيلي للسكان الأصليين، والعادات الاجتماعية التي تمثل ثقافة سكان الإقليم، و استعراض التركيبة الاجتماعية، وبيان طبيعة الأسرة القصورية والتغيرات التي طرأت عليها.

الفصل الثاني: المشاركة السياسية والانتخابات المحلية.

نتطرق فيه إلى مفهوم المشاركة السياسية، أهدافها،السياق التاريخي للإدارة المحلية في الجزائر، الطبيعة القانونية للنظام الانتخابي، البحث في الثقافة الانتخابية و السلوك الانتخابي، وعرض نتائج الانتخابات المحلية 29 نوفمبر 2007 ببلدية رقان.

الفصل الثالث : تأثير التركيبة الاجتماعية على الانتخابات البلدية.

نقدم في هذا الفصل دراسة حالة بمنطقة رقان (انتخابات 29 نوفمبر 2007)، من خلال تحليل استمارات العمل الميداني، والتي من خلالها نكشف مدى تأثير الواقع الاجتماعي على سير العملية الانتخابية، وتحديده لطبيعة مشاركة الأفراد في العمل الانتخابي، ومدى مساهمته في إدارة العملية السياسية.

---

[1] السيد عبد الحليم الزيات، مرجع سابق ص268.

[2] السيد عبد الحليم الزيات،مرجع سابق،ص269.

المبحث الأول: المعطيات المادية الطبيعية والتاريخية.

المطلب الأول: نشأة المدينة.

إن المتتبع لدراسة المدن يجد أن معظمها نتج عن طريق وظيفة ما، وفي الغالب ما تكون تجارية أو صناعية. وبما أننا بصدد دراسة مدينة صحراوية، فما يميز هذه الأخيرة هو أن النواة الأساسية لنشاتها تتمثل في القصر، والذي هو أيضا ناتج عن وظيفة، حيث نشأت القصور لتكون كأماكن لتبادل المنتجات أو كمحطات استراحة لتجار القوافل –في الغالب– من الشمال والمتوجهة نحو الأسواق الإفريقية.

ومدينة رقان مثال حي عن هذه المدن الصحراوية، والتي نشأت من منطلق اعتبارها كمحطة استراحة لبعض القوافل السابقة الذكر–هذا من جهة– ومن جهة أخرى وحسب القصص المتواترة عن شيوخ و أعيان المنطقة، فان أول ساكني المنطقة هم من قبائل قدمت من شمال إقليم توات ضواحي بوعلي، والذين هم من أصل برمكي[1]، وباعتبار أن الماء أساس الاستقرار فان هؤلاء السكان هم أول من قاموا بتفجير الثروة المائية بالمنطقة باستعمال نظام الفقارة، الأمر الذي استدعى ظهور تجمعات متعددة أقامت القصور والقصبات، والتي اندثر معظمها كقصبة "أولاد أجبارة" والتي لم يبقى لها أي اثر، لا لجذور سكانها ولا لمعالمها، وقصبة "باثري" الواقعة على مسافة 10كلم جنوب مدينة رقان –وحسب ما جاء على لسان احد شيوخ المنطقة– فان ساكني هذه القصبة (باثري) بقيت منهم فئة قليلة ممن التحقوا بالنوية الأساسية (القصبة القديمة) لمدينة رقان واندمجوا مع ساكنيها، هروبا من المصير المجهول آنذاك.

ومدينة رقان هي عبارة عن تلاحم عدة قصور أهمها (قصر تينولاف القديمة، قصر تاعرابت، القصر الجديد وقصر زاوية الرقاني).

---

[1]– البرامكة: قدموا في زمن العباسيين سنة 535هـ/1040م، واستقروا بتوات الحناء. وكتب مولاي احمد بن حشم سنة 1117هـ/1705م نقلا عن محمد عبد الهادي السباع سنة 1003هـ/1594م: "انه التقى بالبرامكة في المنصور بقصر سالي فسألهم عن زمن قدوم أجدادهم إلى توات، فأجابوه بان وصولهم كان في عهد العباسيين". حسب ما جاء في كتاب نسيم النفحات في ذكر جوانب من أخبار توات ومن دفن فيها من الأولياء الصالحين والعلماء العاملين الثقات للشيخ مولاي احمد الطاهري. مخطوط موجود بالزاوية الطاهرية بقصر العلوشية بلدية سالي.

01- قصر تينولاف القديمة :

وهو أقدم قصر بالمنطقة يضم ثلاث قصبات، القصبة القديمة (القصبة الأم)، وقصبتين ثانيتين (أبناء القصبة الأم)، أطلق على هاتين القصبتين اسم اغرم النج[1]، فالأولى سميت باغرم النج الفوقاني والثانية باغرم النج التحتاني.

أ/ اغرم النج الفوقاني : وسميت كذلك كونها واقعة في الجهة الشمالية فوق القصر، وهي قصبة حديثة العهد مقارنة بالقصبة القديمة "الأم"، مقابلة في موقعها لقصبة اغرم النج التحتاني. حيث كان هناك نفق ارضي بين القصبات الثلاث، والذي كان يستعمل للهروب وقت الغارات والحصارات أيام الحروب والتي كانت تطول إلى غاية شهور.

هذه القصبة والتي حولت في الفترة الاستعمارية إلى مركز إداري للقوات الفرنسية، كما سميت بالبرج، وحاليا هدمت ولم يبقى من معالمها إلا بعض اثر الجدران، حيث بني مكانها السجن العسكري القديم.

ب/ اغرم النج التحتاني : وسميت كذلك كونها واقعة أسفل القصر في الجهة الغربية، وهي قصبة أقدم من الأولى واحدث من القصبة الأم، والتي لم يبق لها أي اثر سوى ما يراود أذهان بعض شيوخ المنطقة بان منهم من عثر على بقايا لأثر مساكنها، وذلك اثر عمليات تقليب الأراضي في موسم الزرع، مما يترك لدينا انطباعا بان البساتين قد حلت محلها.

ج/ القصبة القديمة (الأم آو الأصلية) : وهي التي بقيت شاهدة على أجيال غبرت أو قد مرت عليها طوال سنين خلت، إذ أن قوى الطبيعة وتدخلات الإنسان الجاهل لتراثه وتقاليده، قد أثرت عليها بعض الشيء إن لم نقل كليا، خاصة معالمها الأساسية كالأبراج والأسوار.

إن أهم تأثير للطبيعة تمثل في الأمطار الطوفانية التي شهدتها المدينة خلال نهاية الخمسينات وبداية الستينات، أما تدخلات الإنسان فتمثلت في هدم وإعادة البناء داخل القصبة بنمط حديث وعصري، مما لا يعكس أدنى مستوى من الحفاظ على تراث الأجداد.[2]

02- قصر تاعرابت :

وهو يبعد مسافة 02 كلم عن قصر تينولاف القديمة، وشانه شان هذه الأخيرة من حيث طغيان النمط الحديث على القصر الأصلي.

03- القصر الجديد :

حسب تسميته فهو احدث هذه القصور، وهو يتوسط بموقعه كل من قصر تعرابت وقصر تينولاف القديمة.

---

1 اغرم النج : تعني الفصيل وهو ابن الجمل.

[2] صديق الحاج احمد، التاريخ الثقافي باقليم توات من القرن 11ه الى 14ه(17 الى 20م)، ط1، مديرية الثقافة لولاية ادرار، 2003، ص25.

04- قصر زاوية الرقاني :

وهو يبعد مسافة 03 كلم عن قصر تينولاف القديمة، وقد أسسه ابرز شيوخ المدينة وهو الشيخ مولاي عبد الله الرقاني، ويحوي القصر أشهر زوايا الناحية والتي كانت و لا تزال منارة علم وإشعاع على المنطقة ككل.

يبقى أن نشير إلى أن كل القصور (تاعرابت، القصر الجديد وزاوية الرقاني) تحوي قصبات، إلا أن هاته القصبات آلت إلى ما آلت إليه سابقاتها ولم يبق من معالمها سوى اثر الجدران والأبراج.

المطلب الثاني: الإطار العام للمدينة

01. الخصائص الطبيعية لمدينة رقان :

1.1 الموقع : يعتبر الموقع من أهم الضوابط المؤثرة في دراسة أي مدينة أو مجتمع، ومرد ذلك إلى التأثير المباشر للموقع على حياة الإنسان و استقراره في أماكن محددة.

تقع بلدية رقان في الجنوب الغربي من ولاية ادرار، تبعد عن مقر الولاية مسافة 145كلم ، حاليا هي مقر لدائرة، نتجت اثر الإصلاح الثاني للتقسيم الإداري سنة 1974م، تضم بلديتين (رقان وسالي)، تبلغ مساحتها الإجمالية 124294كلم^2، والتي تمثل 29% من المساحة الإجمالية للولاية. تحدها من الشمال بلدية سالي، ومن الجنوب دائرة برج باجي مختار، ومن الشرق كل من بلديتي أولف، واقبلي إضافة إلى ولاية تمنراست، ومن الغرب كل من ولاية تندوف والحدود السياسية للجمهورية الإسلامية الموريتانية، وتحدد فلكيا بين خطي طول 0^0 و 1^0 شرقا، وبين دائرتي عرض 26^0 و 27^0 شمال خط الاستواء.[1]

1.2 مورفولوجية المنطقة : نظرا لطبيعة المعطيات الطبيعية، البشرية والاقتصادية فان منطقة رقان تشكل على العموم وحدة جغرافية متميزة والمحدودة بـ :

- العرق الغربي من الشمال.
- هضبة تادمايت وسهل تديكلت من الشرق.
- سهل تديكلت ومنطقة تانزروفت من الجنوب.
- عرق شاش من الغرب.

واتساع مجال بلدية رقان يجعلها تحوي عدة أوساط طبيعية متباينة نذكر منها :

✓ **العروق :** و تتواجد في الجهة الغربية والجنوبية لمدينة رقان، حيث تبرز على شكل عروق صغيرة قرب البساتين، نتجت عن تراكم الرمال، بسبب وضع حواجز لها للمنع من زحفها.

[1] الصديق الحاج احمد، مرجع سابق، ص 31.

✓ **الهضاب :** وهي تشغل مساحة كبيرة تظهر في شرق مدينة رقان، ذات تركيبة جيولوجية مكونة أساسا من الكريتاسي الأدنى، يبلغ ارتفاعها 300م وهي معرضة لقوة نحت قوية.

✓ **السبخات :** وتظهر في كل من الجهة الجنوبية والجنوبية الغربية للمدينة، وهي عبارة عن سطح سهلي يكاد أن يكون تام الاستواء، تتكون في المناطق الأكثر انخفاضا، وتسمى أيضا بالتربة المالحة التي تبدو داكنة اللون نوعا ما، حيث أن ارتفاع درجة الحرارة يسبب في تقشر سطحها وتكون طبقات متراكمة من الملح.

1.3 المعطيات المناخية :

✓ **الحرارة :** نظرا لطبيعة مناخ المنطقة فهي تتميز بدرجة حرارة مرتفعة على العموم، حيث يحدد معدل الحرارة الشهري بـ 13.1م^0 كحد أدنى في شهر ديسمبر و 41م^0 كحد أقصى في شهر جويلية.

✓ **التساقطات :** يعد التساقط في المنطقة وفي إقليم توات بشكل عام نادرا إن لم نقل منعدم، حيث أن الفترة الأكثر غزارة هي ما بين شهري ديسمبر و فيفري، في المقابل فان الفترة الأقل تساقط نميزها ما بين شهري جويلية و أوت.

✓ **الرياح :** تتردد على المنطقة رياح كثيرة باعتبارها منطقة صحراوية لاسيما في الفترة الممتدة بين شهري جانفي وابريل ، حيث تتخذ الاتجاه شمال شرق بنسبة 25% ونسبة 16% اتجاه الشمال.

المطلب الثالث : أصل سكان المنطقة.

ظلت منطقة رقان وإقليم توات[1] عموما فضاء مفتوح أمام هجرات القبائل المختلفة، وهذه القبائل وفدت إليه على فترات متعاقبة وفي ظروف مختلفة منذ الفتح الإسلامي للمغرب العربي، وحتى القرن الثامن عشر الميلادي، وبعد أن استقرت هذه القبائل في المدن والقصور التي بنوها، بدا المجتمع التواتي يتشكل ببطء، من عناصر ثلاث هي البربر، العرب، الزنوج.[2]

---

[1]– يقع إقليم توات في الجنوب الغربي للجزائر، يحده من الشمال العرق الغربي الكبير وواد مقيدن، ويحده من الجنوب صحراء تنزروفت وواد قاريت وجبال موايدار، كما يحده من الشرق العرق الشرقي الكبير، ويحده من الغرب واد الساورة ورافد من واد مسعود، وينقسم الإقليم إلى ثلاثة مناطق هي قورارة، توات الوسطى والتي تضم منطقة رقان، تديكلت. حميدة بن زيطة، الهيكل التنظيمي و الوظيفي للزوايا بمنطقة توات، الملتقى الوطني الاول للزوايا، مديرية الثقافة لولاية ادرار، ايام 1، 2، 3 مايو 2000، ص 11.

[2]– فرج محمود فرج، إقليم توات خلال القرنين الثامن عشر والتاسع عشر دراسة لأوضاع الإقليم السياسية الاجتماعية والاقتصادية والثقافية، الجزائر، 1977، ديوان المطبوعات الجامعية، ص12.

01- البربر : وهم أول من قدم إلى الإقليم بأعداد كبيرة، وخاصة من الفرع الزناتي، حيث شيدوا القصور وزرعوا النخيل وحفروا الفقاقير[1] لجلب المياه الباطنية، وقد حملت كل قصور منطقة رقان أسماء بربرية مثل، تينولاف، تاوريت، لتهنت(زاوية الرقاني حاليا)، تعرابت...الخ، وهذا يدل على أن البربر هم أول من استوطنوا المنطقة.

وقد جاءت هجرة القبائل الزناتية إلى إقليم توات بحثا عن الأمن والأمان، نظرا لبعد الإقليم عن مركز العمران ووقوعه في قلب الصحراء، حيث بقي بعيدا عن مسرح النزاعات والحروب التي شهدها المغرب العربي وخاصة بعد رحيل الفاطميين عنه، لذلك فقد اتخذه كثير من الأهالي ملجأ لهم فرارا من وجه أعدائهم أو هربا لعدم رضاهم عن الأوضاع السياسية عندهم وفضلوا سكن الصحراء على الخضوع لحاكميهم. فعند منتصف القرن الثاني عشر الميلادي، وبعد قيام دولة الموحدين وما نتج عن ذلك من تعقب الموحدين للفرع الزناتي من القبائل البربرية، تم الدفع بأعداد كبيرة من قبيلتي "مغراوة" و "بني يفرن" بعد قتل أميرهم مسعود بن وانة المغراوي، إلى الهجرة للصحراء حيث نزلوا بناحية قورارة ووادي الحنة بتوات الوسطى.[2]

02- العرب : هم ثاني شريحة استقروا بالمنطقة بعد البربر، ووصلوا في السنوات الأولى التي أعقبت الفتح الإسلامي لبلاد المغرب. وهاجرت العديد من القبائل العربية إلى الواحات الصحراوية، ولما وجدوا الإقليم آمنا وصالحا للسكن وملائما لطبيعة معيشتهم مكثوا به[3]. ومن أهم القبائل العربية التي استوطنت مدينة رقان نذكر:

أ/ **البرابيش** : وهم قبائل عربية قدموا إلى المنطقة من منطقة الساحل الإفريقي، وتوجد كثافة سكانية موازية لهذه المجموعة في منطقة توات ادرار، وأولف وتمنراست بالجزائر، حيث نزحت عدة تجمعات من القبائل العربية شمال مالي والنيجر، إلى جنوب الجزائر والى الجزائر العاصمة حيث استقرت هناك

---

[1]- الفقارة : هي عبارة عن مجموعة من الآبار تمت المحافظة عليها جيل بعد جيل حيث تضمن استمرار تدفق المياه إلى المزارع، كما أنها كانت تعد الوسيلة الوحيدة للحصول على المياه وسط الصحراء الفقيرة من الأمطار، ويصفها ابن خلدون بقوله "وفي هذه البلاد الصحراوية إلى وراء العرق غريبة في استنباط المياه الجارية ولا توجد في تلول المغرب، وذلك أن البئر تحفر عميقة بعيدة المهوى، وتطوى جوانبها إلى أن يصل بالحفر إلى حجارة صلدة فتحت بالمعاول والفؤوس، إلى أن يريق جرمها، ثم تصعد الفعلة ويقذفون عليها زبرة من الحديد تكسر طباقها عن الماء فينبعث صاعدا فيفعم البئر، ثم يجري على وجه الأرض واديا ويزعمون أن الماء ربما عجل بسرعته عن كل شيء، وهذه الغريبة موجودة في قصور توات وتيكورارين وورغلة وريق. والعالم أبو العجائب والله الخلاق العظيم." فرج محمود فرج، مرجع سابق، ص12.

[2]- ابن خلدون، مقدمة ابن خلدون، دار الكتاب اللبناني، ط2، بيروت، 1989، ص120.

[3]- بهية بن عبد المؤمن، الحياة الاجتماعية بإقليم توات خلال القرنين 18 و 19 الميلاديين، رسالة ماجستير، وهران، 1996، ص30.

مجموعات منهم شاركت في حرب التحرير الجزائرية، وأصبحت بعد الاستقلال جزء من النسيج الاجتماعي لتلك الجهة.[1]

ب/ الأشراف : قدموا من شمال المغرب الأقصى واستقروا بتوات، وهم يعتزون بشرف نسبهم إلى البيت النبوي الشريف، ويتمتعون بمكانة مرموقة داخل المجتمع التواتي فكل فرد بتوات كان يحترمهم ويطلب رضاهم والجميع يتبرك بهم.[2]

وخلال النصف الثاني من القرن التاسع الهجري–الخامس عشر الميلادي– ورد على توات شريف علوي من تافيلالت وهو مولاي علي، حيث كان ينتقل بين تافيلالت والسودان بغرض التجارة، فمر بتوات حيث قطن بإلحاح من أهلها بقصر بوعلي عند محمد بن عبد الكريم المغيلي[3]، ثم توجه بعدها إلى منطقة رقان وأسس زاويته التي أطلق عليها الزاوية الرقانية.

ج/ عرب بني هلال : توجهت أعداد كبيرة من الهلاليين إلى إقليم توات، حيث وجدوا في واد مقيدن مكانا مناسبا لحياتهم البدوية والرعوية، فعمدوا إلى الاستقرار به وقد ذكر بوتيي (Pottier) أن وصولهم كان سنة 625هـ/1266م، وكان استقرارهم بتسابيت ورقان وتمنطيط، إلا أن الرحالة والمؤرخ الفرنسي مارتان يرى أن قدوم الهلاليون كان في زمن عقبة بن نافع، ويرجح قول مارتان لأنه اعتمد على وثائق أصلية وجدها بتيمي، وباستقرار الهلاليين بالإقليم عمدوا إلى الاستيلاء على قصور زناتة، وأجبروهم على دفع الجزية، وبفضلهم نمت اللغة العربية وازدهرت معالمها بالصحراء.[4]

03– الزنوج : وينقسمون إلى قسمين :

أ/ **الحراطين** : ذكر صاحب معلمة الصحراء أنهم سود الوجوه، نقل الكثير منهم إلى الشمال من بلاد السودان في العهد الاسماعيلي، ويعد الباشا عليش اكبر جامع للحراطين سنة 1123هـ/1711م، كما كان محمد بن العياشي القاضي المكناسي وزير المولى إسماعيل المشرف على فيلق الحراطين الاسماعيلي[5].

---

[1]– حبيب عمر الفهري، عربي بين حضارتين، صحيفة تواصل، النيجر، 2004، ص18.

[2]– بهية عبد المومن، مرجع سابق، ص39.

[3]– محمد بن عبد الكريم المغيلي : هو سيدي محمد بن عبد الكريم بن محمد المغيلي التلمساني، مفسر وفقيه من أهل تلمسان، اشتهر بمناوأته لليهود وهدمه لكنائسهم في توات، مبروك مقدم، الامام محمد بن عبد الكريم المغيلي، دار الغرب وهران، الجزائر، 2006، ص 03.

[4]– بهية بن عبد المؤمن، مرجع سابق، ص46.

[5]– الصديق حاج احمد، التاريخ الثقافي لإقليم توات من القرن 11هـ إلى 14هـ (17الى 20م)، ط1، 2003، مديرية الثقافة لولاية ادرار، ص44.

ويذهب البعض إلى أن اشتقاق الكلمة من "الحراثين"، بينما يرى البعض الأخر أن أصل الكلمة بربري وهو احرطان ومعناه باللغة العربية هجين.[1]

وكان عددهم في البداية قليل، ثم كثروا وأصبحوا يشكلون فئة قائمة بذاتها، وتساوى عددهم بعدد البربر والعرب مجتمعين. وأمدنا دبورتر (Déporter) بنسب السكان في توات خلال القرن الثالث عشر الهجري التاسع عشر الميلادي، فكانت نسبة الزناتة 8.57% والشرفاء 10.08% والحراطين 33.22% والعرب 25.50% والعبيد 17.62% . ومن خلال هذه النسب يتبين لنا أن أعدادهم كانت كبيرة فاقت عدد الزناتة والشرفاء والعرب.[2]

ب / العبيد:وهم الذين اوتي بهم من السودان بواسطة القوافل ، حيث كانت تجارة العبيد متداولة، وجلبوا لخدمة الأعمال الشاقة كالفقاقير وأعمال البناء والغراسة.[3]

وتزايد عددهم منذ أن استقر العرب بإقليم توات، ولم يخل قصر أو مدينة منهم، والعامل الذي زاد منهم هو المناخ وطبيعة السكان، فارتفاع درجة الحرارة في فصل الصيف يجعل العمل في فلاحة الأرض وحفر الفقارة شبه مستحيل، لما يسببه المناخ من ضعف النشاط البشري والميل إلى الراحة والاسترخاء، والعبيد يتحملون العمل في ظل هذه الظروف المناخية، لذا اقبل أصحاب الأراضي والفقارات على امتلاكهم للقيام بغراسة الأرض وحفر القنوات، وغيرها من الأعمال التي يابون مزاولتها[4].

المبحث الثاني: الحياة الاجتماعية بقصور رقان.

المطلب الأول : -القصر- أصل التجمع السكاني بالمنطقة.

انتشرت التجمعات السكانية المعروفة بالقصور، في صحراء الجزائر وهضابها، ويعود أقدمها إلى القرن الرابع الميلادي.

لم تبن هذه المدن والقصور نتيجة لرغبات شخصية، بل وجدت وازدهرت لضرورات حضارية آنذاك حيث نشأت القصور من طرف القبائل الرحل التي كانت تعتمد على طرق تنقل منتظمة ما بين عمق الصحراء ومدن الساحل والتي ساهمت بدورها في تطور المدن الصحراوية، هذا التنقل كان يستدعي تواجد محطات راحة وتمويل، محطات للتبادل التجاري أيضا، فكان ذلك تفسير ظهور القصور الصحراوية وازدهارها.

---

[1]- الموسوعة المغربية للأعلام الحضارية والبشرية، الرباط، ص87.

[2] - L-Rouire, Le sud oust oranais et le tout-revue de la société et de la géographie d'Oran, 1891, p :364.

[3]- الصديق حاج احمد، مرجع سابق، ص44.

[4]- بهية بن عبد المؤمن، مرجع سابق، ص50.

01. تعريف القصر :

يقال قصر الثوب بفتحتين بمعنى بيضه، وقصر المرأة حبسها مصداقا لقوله تعالى "حور مقصورات في الخيام"[1]، وقصر البعير قيده، وقصر الدار أي حصنها بالحيطان، كما يطلق مصطلح القصر على البيت الضخم العالي وجمعه قصور، أما في الاصطلاح العربي يقصد بالقصر المنزل أي البيت العربي دون غيره من البيوت، وسمي كل منزل بهذه التسمية لأنها تقصر (تحبس) الحريم أي النساء، ويقترب هذا المفهوم من المصطلح المتداول والشائع في المصادر التاريخية حيث يقصد بالقصر مقر الخليفة أو الحاكم وأفراد عائلته، ويقابله في اللغة الفرنسية لفظ أو كلمة CHATEAU وهي نوع من السكن (بناية محصنة) ساد في القرون الوسطى، يسكنها الإقطاعي (الملك) وأفراد عائلته.[2]

02. تشكيلة القصر :

يعد القصر في الجنوب الغربي الجزائري عبارة عن قرية محصنة، أو مجموعة كتل سكنية متراصة ومتلاحمة فيما بينها، يقطنها مجموعة أفراد أو عائلات موسعة، كثيرا ما تنتمي إلى أصول عرقية واحدة أو مختلفة، يحيط بهذه التكتلات سور مدعم بأبراج ركنية، وقد تخلو القصور من ذلك ليعوض بجدران البيوت الخارجية، لتشكل في النهاية ما يشبه السور الذي يحيط بكل أرجائها.

تنسب القصور في إقليم توات عادة إلى ولي صالح، باعتباره مؤسس أو صاحب الفضل في لم الشمل مثل سيدي عيسى وسيدي سليمان بن علي ب "أولاد وشن" بادرار، وزاوية الرقاني برقان نسبة إلى الولي مولاي عبد الله الرقاني، وزاوية الشيخ بن عبد الكريم نسبة إلى العلامة التلمساني محمد بن عبد الكريم المغيلي، وقد تعود تسمية القصر إلى القبيلة المستقرة به مثل قصر أولاد يعقوب، قصر أولاد احمد، قصر أولاد سعيد، كما قد ينسب القصر إلى الطبقة الاجتماعية مثل قصر العرب، قصر المرابطين، قصر الأحرار، قصر قصبة العبيد، وينسب القصر أحيانا إلى صفة من الصفات الدالة على موقعه أو قدمه أو حداثته أو كبره، مثل القصر التحتاني والقصر الفوقاني، والقصر القديم والقصر الجديد والقصر الكبير.

يرتبط القصر عادة بالجانب الفلاحي ارتباطا وثيقا، ولذا غالبا ما تحيط به البساتين الخضراء باعتبارها مصدر اقتصادي رئيسي للسكان، كما أنها تمثل سدا منيعا للتقليل من حدة العواصف الرملية، وبهذا فان الهدف الرئيسي من بناء القصر هو تخزين المنتجات الزراعية والمواد الغذائية.[3]

---

[1]– الآية 56 من سورة الرحمان.

[2]– عاصم محمد رزق، معجم مصطلحات العمارة والفنون الإسلامية، مكتبة مدبولي، القاهرة، 2000، ص817.

[3]– ثياقة الصديق، النمط المعماري للمدينة الصحراوية –القصر ووظيفته الاجتماعية– مذكرة ماجستير، وهران، 2006/2005، ص63.62.

يتألف القصر من وحدات سكنية، أحياء، حارات، محلات، وقد يكون مؤلفا من مجموعة من القصور أو القصبات، لها حدائق مشتركة، وقد تكون الأحياء منفصلة عن بعضها البعض بواسطة سور له باب يفتح في أوقات السلم ويغلق في أوقات الحرب، وداخل القصر تحتل كل قبيلة الحي الخاص بها، لذا فكل حي له مصلى خاص به، ولكل قصر مسجد جامع إضافة إلى السوق المركزي.

وعموما يمكن تعريف القصر على انه "الفضاء المشترك المغلق والمقسم إلى مساحات موزعة توزيعا نوعيا تخزن فيه مجموعات بشرية ذات المصلحة الواحدة لمحصولها الزراعي الموسمي، وتستعمله في وقت السلم لممارسة نشاطاتها التربوية والطقسية والاجتماعية والتجارية، و في وقت الحرب للاحتماء به عند هجوم العدو.[1]

المطلب الثاني : التراتبية الاجتماعية بمنطقة رقان.

يقوم المجتمع التواتي كلية على تراتبية اجتماعية هرمية مؤسسة على النسب واللون الذي يتحكم أفقيا في المنظر العام للخريطة الاجتماعية التي تظهر عليها المجتمعات الواحية، ونستطيع القول أن الأفراد والجماعات يرثون انتماءهم الطبقي في العائلة، وفيها يتعلمون القيم والأصول الطبقية.

تقليديا كان للنسب أهمية خاصة في التقسيم الطبقي في المجتمع العربي، حيث كانت قريش تتشكل من طبقة التجار مما يفسر سيطرتها اقتصاديا وسياسيا ودينيا، إلا أن الانتساب لقريش ولعائلة النبي(ص) جلب معه فيما بعد ثروات طائلة عن طريق المخصصات والهدايا وامتلاك الأراضي، فنشأت أو بالأحرى، تبلورت ارستقراطية تقوم على الملكية والنسب الرفيع معا.

وعلى الرغم من أن العرب شددوا أيضا على الحسب والمؤهلات الفردية، وان بعض العائلات تمكنت من تحسين أوضاعها فعلا والارتقاء إلى أعلى المناصب، وان بعض البيوتات الكبيرة خسرت مع الوقت ثرواتها ونفوذها ومكانتها، رغم كل ذلك ظل للنسب أهمية لا يمكن إنكارها في التقسيم الطبقي في المجتمع العربي القديم، وما تزال له بعض الآثار والرواسب في المجتمع المعاصر، إن أثاره ما تزال ظاهرة خاصة في أوساط الجماعات التقليدية المنعزلة وذات النزوع الديني والقبلي.[2]

ومع أن النظام التقليدي كان يعطي الانتساب العائلي أهمية خاصة كما يبدو ذلك لدى طبقة السادة والأشراف، إلا أن هذا النسب كان يتخذ أهمية اكبر حين يقترن بملكية الأرض ورأس المال، فقد مثلت

---

[1]– جاسم الدباغ، مداخلات الملتقى الوطني حول المجال والسكن، يوم 14.15 ابريل 2002، جامعة وهران السانية، دار الغرب، وهران، ص17.

[2]– حليم بركات، المجتمع العربي المعاصر (بحث استطلاعي اجتماعي)، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط1 ابريل 1984، ط8 2004، ص146.

الأرض والماء مصدر الثروة الوحيدة وقاعدة أساسية للملكية لقرون عدة في هذا المجتمع[1]، حيث اقتصرت على فئة الشرفاء والمرابطين وبعض الأحرار، وبالتالي تكرس نظام اجتماعي طبقي على الشكل التالي:

1/ الشرفاء والمرابطون .

2/ الأحرار .

3/ الحراطين .

01/ الشرفاء والمرابطون .

أ/ **الشرفاء** : إنها الطبقة التي تحتل أهم المواقع في البنية الاقتصادية، وتسيطر على ملكيات كبيرة من الأرض ورأس المال، وتنعم بالجاه والنفوذ وبالتالي فهي عرقيا تحتل قمة الهرم الاجتماعي.

يتميز الشرفاء عموما بنسبهم إلى النبي(ص)، فيحتلون بذلك مكانة اجتماعية كبيرة، ويطلق عليهم في المنطقة لفظ السادة، ومن ثم فان "احترامهم وتقديسهم واجبا دينيا...فكانوا يجلسون في مكان الصدارة من المضايف ويعطون الأفضلية والأسبقية أينما ذهبوا أو حلوا"، ويميلون للتزاوج فيما بينهم أكثر من غيرهم، وقد وفدوا إلى توات حسب بعض المصادر من شمال المغرب العربي، وكانت غالبيتهم تملك البساتين والحدائق التي يعمل فيها العبيد والجواري، وكان لهم نفوذ وسلطة قوية بصفتهم حماة الدين ولذلك حرص بقية السكان على اكتساب رضاهم والتبرك برؤياهم.[2]

ونستطيع أن نلاحظ انه ضمن طبقة الشرفاء، كان السادة يتفاوتون في المكانة، فالسيد العالم كان أكثر وجاهة من السيد غير العالم، والسيد الغني أكثر مكانة من السيد الفقير أو الذي كان غنيا ثم افتقر[3]، كما أن الشريف الذي هو من قبيلة الرقاني مثلا يكون ارفع واكبر جاه من غيره من الشرفاء في المنطقة، وقد حافظت فئة الشرفاء إلى حد الساعة على هيبتها الرمزية والقدسية في التخاطب والاتصال لأفرادها ب "مولاي" أو "سيدي" للذكر و "لالة" للأنثى.

ب/ المرابطون : يطلق هذا الاسم على سلالة المرابطين، أي سكان الرباطات الذين رابطوا في سبيل الله للجهاد والاعتكاف وكانت هذه الرباطات مقامة في الثغور والحدود[4]، وتتميز الأسر المرابطية بنسبها إلى جد مشترك قد يكون عالما أو مؤسسا لزاوية ولديه مريدين وأتباع ، وتعتقد الأسر المرابطية زيادة على نسبها الصريح أن بركة الجد المرابط سارية في كافة أعضائها وهذا يمدها بمزيد من الاعتزاز والتميز عن

---

[1]– احمد مزيان، فجيج (مساهمة في دراسة المجتمع الواحي المغربي خلال القرن 19 من 1845–1903، منشورات كلية الآداب، الرباط، 1989، ص127.

[2]– فرج محمود فرج، مرجع سابق، ص64.

[3]– حليم بركات، مرجع سابق، ص164.

[4]– الموسوعة المغربية للأعلام الحضرية والبشرية، مرجع سابق، ص194.

الآخرين، وتستحوذ هذه الأسر على الإرث الديني والرمزي المتوارث عن الأجداد كالإقامة على تعليم الصبيان في الكتاتيب القرآنية والإمامة والمدائح الدينية التي ترغب في إتباع سنة النبي(ص) والصلاة عليه والتعريف والتبجيل بأولياء الله الصالحين وكراماتهم، وكذلك القيام على الشعائر المتصلة بهم، فيكون منهم "المقدم" والقائم على دار الزاوية و يتوارثون هذه المهنة أبا عن جد[1].

02/ طبقة الأحرار : وتضم فئتين متساويتين وهما العرب والبربر، ويرجع نسبهم إلى أصول مختلفة سواء كانت عربية قرشية أو من الجزيرة العربية، أو امازيغية، انحدر منها أجدادهم فرادى أو جماعات في أوقات مختلفة قريبة أو بعيدة خلال استقرار المجموعات السكنية بإقليم توات، وتمثل طبقة الأحرار غالبية السكان بالمنطقة، وتأتي ثانيا من حيث امتلاك الأراضي ورؤوس الأموال، ويعملون داخل الحوانيت وفي التجارة الخارجية، ويمتلكون البساتين والجواري والعبيد، وتمتاز علاقتها بالود والاحترام والتقدير للطبقة الأولى، وذلك للنسب الشريف الذي تحظى به، وسميت هذه الطبقة بالأحرار نظرا لان أفراد هذه الطبقة كانوا ينحدرون أصلا من أباء وأمهات أحرار.[2]

03/ طبقة الحراطين : تشكل هذه الطبقة قاعدة الهرم الطبقي وتتألف غالبا من الفلاحين الذين لا يملكون أرضا، أي العمال الزراعيين، والفلاحين الذين يملكون قطعا صغيرة لا تغنيهم عن العمل لحساب الآخرين لقاء أجور زهيدة.

ونظرا لازدياد أعداد المولودين من الجواري، شكلوا ثالث الطبقات التواتية، وكان يطلق على هذه الطبقة اسم "الحراثين" أي أنصاف الأحرار، ونظرا لان مكانتهم الاجتماعية كانت اقل من مكانة الطبقتين السابقتين بحكم مولدهم فان فرص العمل والنشاط كانت محدودة أمامهم، فالأعمال التي يأنف من مزاولتها الأشراف والأحرار يزاولونها هم كبيع اللحوم ودبغ الجلود وبناء المنازل وبعض الحرف اليدوية.

وأخيرا ما نلحظه بعد خروج المستعمر هو حلول شريحة التجار الأثرياء في البلدان المنتجة للنفط وغيرها محل كبار ملاك الأراضي الزراعية وشيوخ القبائل والسادة في زعامة الطبقة الارستقراطية التقليدية، وكذلك تحقيق العمال و الفلاحون الكادحون مكاسب هامة منذ منتصف القرن العشرين، ولكن هذه المكاسب ما تزال جزئية وكمية فلم تغير من حقيقة مواقعهم في أسفل قاعدة الهرم. وعلى الرغم من أن الجماعة التواتية جماعة طبقية في تركيبتها إلا أن روح المؤاخاة والتعاطف تسود أفراد الجماعة، علاوة على إكرامهم

[1]– تياقة الصديق، مرجع سابق، ص90.

[2]– فرج محمود فرج، مرجع سابق، ص64.

للغريب والمسالمة مع جيرانهم، وهذا يرجع إلى أن المجتمع التواتي مجتمع متدين، غرس الإسلام في نفوس أهله المحبة والتعاطف التي لمسها كل من زار الإقليم أو احتك بسكانه.[1]

المطلب الثالث : الحياة الاجتماعية داخل القصر.

يقصد بالحياة الاجتماعية، ذكر الطبقات الاجتماعية، والعلاقات التي تربط بعضها ببعض، ومساحة الحرية التي يتمتع بها كل فرد.

وقد عرفت الحياة الاجتماعية بقصور رقان، أنواعا متفاوتة من الطبقية والتقاسيم الوظيفية الهادئة، ولكن كل ذلك كان في إطار من البساطة القروية، والفطرة الإنسانية السليمة والتقاليد الإسلامية النقية. حيث عرفت المنطقة العبيد، ولكن لم تعرف الرق بمفهومه السلبي الذي تأباه الشرائع السماوية والضمائر الإنسانية الحية، وعرفت التفريق بين النساء والرجال، ولكن لم تهضم للنساء حقا، ولم تحرم المرأة من حقها في المشاركة الحياتية إذا ما توفرت لها الحماية والضمانات الكافية.[2]

إذن، عرفت المنطقة تقسيمات طبقية تراتبية، تبدو كأنها مستوحاة من النظام الطبقي الهندي القديم، ولكنها تفتخر بأنها أوفر حظا وسعادة من المقاس الهندي المحتذى. كانت تقاليد اجتماعية متسامحة، تعتمد التخصص كشرط للتغاير، وترفض معايير الإقصاء والتعالي إن لاحظت في الوجهة اعوجاجا ورغبة في فرض المكروه أو تبرير الطارئ، ولم تخرج الحياة الاجتماعية عن هذا المنظور الاجتماعي البسيط إلا في حدود الاستثناءات وانفتاحات الزمن.

ومن طريف الحياة الاجتماعية في القصر، هو استئناس كل فئة بصفتها الاجتماعية، ومظاهر الاشتراكية التكافلية في هذه التقاسيم والتراتبات الاجتماعية، حتى أن الشاة إذا ما ذبحت في هذا الوسط، نجد كل التخصصات الاجتماعية تتنازع أعضاءها : الرأس للحدادين، الكرش للإماء (النساء)، الرقبة للسالخ (وهو الجزار الذي يتولى عملية السلخ)، الأرجل للحراطين (وهي الطبقة المعدمة في المجتمع)، القلب للطلبة (الإمام)، الظهر للمقرئين (طالب العلم في القصر)...الخ[3].

المطلب الرابع: المرأة القصورية.

تتميز المرأة التواتية بأنها ذات حزم وقوة وشدة، فهي تملك السلطة الكلية والمطلقة على زوجها، ولها الحق في اشتراط ما تشاء من الشروط أثناء عقد نكاحها، وإذا لم يلتزم الزوج بجميع شروطها لها أن تملك نفسها، ومن جملة ما تشترطه المرأة على الزوج عدم إخراجها من بلدها، أو التزوج عليها والتسري بالإماء،

---

[1]– فرج محمود فرج، مرجع سابق، ص35.

[2]– حبيب عمر الفهري، مرجع سابق، ص26.25.

[3]– حبيب عمر الفهري، نفس المرجع، ص31.

حيث جاء في إحدى النوازل أن رجلا خطب امرأة فشرطت عليه شروطا وهي انه إذا تسرى عليها، أو تزوج أو أخرجها من بلدها فأمرها بيدها.[1]

وتباشر المرأة كل أشغال زوجها الزراعية مثل الحرث والحصاد وما إلى ذلك، كما كانت تتولى الإنفاق على أولادها، بل أكثر من ذلك، فقد كانت المرأة التواتية تحافظ على ميراثها الخاص من أهلها لاسيما من قطعة الأرض (الجنان كما يسمى في المنطقة) تحت سلطتها، حتى وهي تحت سلطة زوجها، فنجد الأولاد ينادونه "جنان أما" تمييزا له عن رزق الأب، ولا يجد الزوج أو الأب حرجا في ذلك، وبعد انتهاء المرأة من أعمالها في البيت تستطيع الحركة بكل حرية في القصر، وذلك بغرض زيارة الأقارب والأهل دون الحاجة لإذن الزوج في كل مرة.

وقد شاركت المرأة إلى جانب الرجل في كسب العيش، فاشتغلت في الحرف اليدوية، ومارست العديد من الصناعات داخل بيتها، وكان غزل الصوف والقطن من الأعمال التي تباشرها يوميا، والعادة المعروفة والمنتشرة بين النسوة في إقليم توات هو تعاونهن على النسيج فتعين هذه الأخرى حتى تفرغ من النسيج، وتقوم الأخرى بدورها بمعاونتها.[2]

---

[1]– البلبالي، تقيد ما اشتمل عليه إقليم توات من الايالة السعيدة من القصور ووثائق أخرى، تحقيق عبد الوهاب بن منصور، المطبعة الملكية، الرباط، 1962، ص81.

[2]– بهية بن عبد المؤمن، مرجع سابق، ص106.

المبحث الثالث: القرابة وتشكيل الأسرة في المجتمع القصوري.

المطلب الأول: النسق القرابي.

النسق القرابي هو العلاقة أو الرابطة التي تربط الأفراد والجماعات بعضهم ببعض، غير أن هذه الرابطة تختلف من مجتمع لأخر ومن جماعة لأخرى، ومن الصعب تحديد رابطة معينة أو علاقة اجتماعية واحدة تربط الأفراد أو الجماعات بعضها بعض.

1.1 العلاقات القرابية : يتميز المجتمع العربي بقوة العلاقات القرابية، ويتضح ذلك من كثرة الأنماط القرابية التي تؤكد قوة العلاقات القرابية بين المواطنين العرب سواء في العائلة الأبوية الممتدة أو العائلة المصغرة، فالمواطن العربي شديد الالتصاق بالأقارب، فالزيارات بين الأقارب لا تهدا وتتم بدون موعد وفي أي وقت، وتنتشر ظاهرة تبادل المساعدات والمعاملات المالية بين الأقارب، وخاصة إذا تعرضت إحدى العائلات لمحنة أو لظروف قاسية، ويعيش الآباء عند الكبر مع أبناءهم ويتلقون منهم الرعاية والاحترام، ويتولى كبار السن حل المشاكل والخلافات التي تنشا في العائلات، ويشعر المواطن العربي بالاطمئنان والعزوة عندما يسكن بالقرب من أهله.

وتنقسم العلاقات القرابية إلى نوعين، علاقات المصاهرة التي تربط بين الزوج والزوجة، وتربطهما بالحماة أو الحمو، وزوجة الأخ أو زوج الأخت وكذلك إخوة الزوج أو الزوجة، وغيرهم من الأشخاص المرتبطين معهما بروابط المصاهرة، أما النوع الثاني من العلاقات فهي تلك التي تربط بين أشخاص معروفين اجتماعيا بروابطهم البيولوجية مثل الأب والأم والأبناء والأجداد والأحفاد والأخوال وأبناء الأعمام، وهم أقارب بالعصب سواء من خلال الانحدار الأبوي أو الأموي.[1]

فالنسق القرابي داخل المجتمع القصوري برقان يقوم على الرابطة الدموية، بحيث يحكم هذا النسق بناءه الاجتماعي والعلاقات الاجتماعية بين أفراده، كما يترتب عليه التزامات وادوار ووظائف اجتماعية يقوم بها الأفراد لتدعيم هذا البناء، فالأولاد في الأسرة الواحدة يحترمون والديهم وكل من يقربهم بأية درجة قرابية بحكم الصلات والروابط الدموية، ويقومون بادوار ووظائف أخرى يحددها النسق القرابي ذاته من ناحية الحفاظ على سمعة العشيرة أو الأسرة، والذود عنها وحمايتها، وتدعيم أبنيتها الاقتصادية و الاجتماعية والدينية.[2]

والشيء الذي يؤكد ويبرهن على هذا النسق القرابي داخل المجتمع القصوري هو الاهتمام الواضح بالأنساب، وعلى الرغم من أن الرابطة الاجتماعية أو القرابة الاجتماعية قد تحل محل الرابطة الدموية

---

[1]– فاتن شريف، الأسرة والقرابة (دراسات في الانثربولوجيا الاجتماعية)، جامعة المنصورة، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، الإسكندرية، 2005، ص27.

[2]– علي عبد الواحد وافي، الأسرة والمجتمع،دار المعارف، الاسكندرية، 2001، ص30.

إلا انه مع ذلك لا يمكن إنكار الرابطة الدموية على الإطلاق، حيث أن محور القرابة في الأسرة الإنسانية لا تحدده صلات الدم ولا الرابطة الطبيعية، وإنما يتحكم فيه ما يتواضع عليه المجتمع من نظم، ويقره عقله الجمعي من قواعد.[1]

إن القرابة الضيقة لا تزال مسيطرة على العلاقات الاجتماعية، إن الإنسان لا يستطيع العيش خارج الجماعة أو الخروج على تعاليمها، انه مقيد بهذه التعاليم، وأي خروج عنها يؤدي به إلى الإقصاء والتهميش، فالمجتمع القروي يملي على أعضاءه تصرفا خاصا، فقد صورت عدة دراسات لعدد من الباحثين الأجانب الإنسان الجزائري على انه قاصر في اتخاذ القرارات وليست لديه روح المبادرة داخل هذه المجتمعات المتصلبة والمنغلقة على نفسها...فالزيجات كانت كلها داخلية داخل الجماعة، مما يدعم روح التكافل القرابي داخل هذه الجماعات.[2]

المطلب الثاني : العلاقات القبلية.

تلعب العلاقات القبلية دورا مهما في التركيبة الاجتماعية داخل قصور رقان، فلا يخلو أي قصر من مجموعة من القبائل، قد تكون كبيرة حتى تكاد تشكل أغلبية القصر كما هو الحال بالنسبة لقبيلة الرقاني والتي تسكن قصر زاوية الرقاني، وقد تكون محدودة وتشكل مع قبائل أخرى سكان القصر كما هو الحال بالنسبة لقبائل عزاوي، خالدي، عباسي، اعبللة، باحماوي، والتي يتشكل منها قصر تعرابت، أو قبائل كينا، أقصاصي، عبد الله، مبروكي...والتي يتشكل منها قصر تينولاف.

وتعني القبيلة "عددا من الناس ينتمون إلى أصل مشترك كما في ملكية منطقة من الأرض، وتقوم بينهم صلات القرابة، ويتكلمون لغة واحدة أو لهجة واحدة، وتنقسم القبائل في العادة إلى عشائر والعشيرة إلى عائلات.[3]

ويعرف بيشلر القبيلة بأنها "شكل انقسامي للتنظيم الاجتماعي يتكون من أقسام قاعدية يمثل كل منها أسرة ممتدة في عمق ثلاثة أو أربعة أجيال، وكل قسم قاعدي يلتحم تلقائيا مع قسم أخر كلما شعر بتهديد أو خطر، وشيئا فشيئا يمكن أن تتحد القبيلة بأسرها، أو مجموعة قبائل، في مجموعة مؤقتة لمواجهة عدو خارجي".[4]

---

[1]– علي عبد الواحد وافي، مرجع سابق، ص30.

[2] - Boutefnouchet, Système social et changement social en Algérie, Algérie, p31.

[3]– صلاح الفوال، البناء الاجتماعي في المجتمعات البدوية، دار الفكر العربي، القاهرة، 1983، ص89.

[4]– محمد نجيب بوطالب، سوسيولوجيا القبيلة في المغرب العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، الطبعة الأولى، 2002، ص56.

كما يمكن القول أن القبيلة عبارة عن مجموعة علاقات اجتماعية تنتج عن نمط معين من الإنتاج تفرضه ظروف البيئة الطبيعية[1]، وقد ذهب البعض إلى أن القبيلة ظاهرة واقعية، ينبغي تعريفها انطلاقا من عوامل واقعية، وهذا في حد ذاته مؤشر هام على أن التجزؤ الطبيعي لم يكن ليشكل أبدا عائقا أمام اختلاط السكان ودمج عناصر مختلفة وصهرها داخل نفس المجال.[2]

ويعرف بعض العلماء القبيلة بأنها اتحاد طائفة من الجماعات الإقليمية، مع العلم أن المقصود بالجماعات الإقليمية هو العشائر أو الزمر، وان كانت هناك صعوبة في تحديد ماهية الجماعة الاقلمية تحديدا دقيقا لان أحجام هذه الجماعات وأشكالها تتغير على نحو لا نهاية له، فقد تبلغ من السعة حد القبيلة، وقد تكون العشيرة ذاتها من خلال مجلس رؤسائها الذي يجتمع لتبادل الرأي في الأمور العامة، فضلا عن تسمية جميع أعضائها باسم واحد.[3]

ويرى ابن خلدون انه لا يكفي تعريف القبيلة كمجموعة تنحدر من أصل مشترك فقط، ولا بصلة الدم التي تربط أفرادها فحسب، فهو يؤكد على القرابة بمفهومها الواسع والرمزي بما تمثله من أشكال الوحدة والتضامن والانتماء أيضا، كما يؤكد ابن خلدون على دور التراب أو الرقعة الجغرافية التي تشكل وحدة المجموعة، بل أن ما يحدد مفهوم القبيلة حسبه هو الاجتماع على أساس العلاقات الدموية، وهو الشرط التأسيسي لقيام الجماعة، وإذا ما توفرت القرابة بين أفراد الجماعة تؤسس للعصبية وهي الصفة الثانية والضرورية الضامنة لوحدة القبيلة.[4]

ونستطيع القول أن القبيلة موجودة فعلا، وممارسة، وتنظيما، رغم غياب النص القانوني الذي يعترف بها، بيد أن عدم الاعتراف القانوني هذا لا يلغي وجود العشيرة كتنظيم له دورته الخاصة وأعرافه المميزة التي غالبا ما تتعارض مع المنطق الحقوقي لوجود الدولة كسلطة مهيمنة، لكن هذا التعارض الحقوقي سرعان ما يتلاشى على صعيد الممارسة...أي أن ما يحجبه النص تعترف به الممارسة.[5]

وينطبق القول على دول المغرب العربي والجزائر خاصة، حيث أن غياب القبيلة كمؤسسة اجتماعية واقتصادية ليس معناه غيابها كإطار للانتماء والهوية المحلية، ذلك ما يجعل من القبيلة عنصرا من

---

[1]– الفضل شلق، القبيلة والدولة والمجتمع، مجلة الاجتهاد، المغرب، عدد 17 السنة4، 1992، ص17.

[2]– شارل أندري جوليان، تاريخ إفريقيا الشمالية، ترجمة محمد مزالي والبشير بن سلامة، الدار التونسية للنشر، تونس، ص28.

[3]– صلاح الفوال، مرجع سابق. ص89.

[4]– المنجي حامد، توظيف مفهوم العصبية في دراسة المجتمع العربي المعاصر، نماذج تطبيقية ذات صلة بالتنمية، برفكت برنت، صفاقس، 2004، ص53.

[5]– شوقي الدويهي، الدولة والعشيرة في مجتمع محلي، نقاط أولية لبحث أشكال مقاومة العشيرة داخل الدولة، مجلة الفكر العربي، بيروت، السنة الثالثة، العدد 19 يناير، فبراير 1981، ص196.

العناصر الثقافية والاجتماعية التي تشكل موضوع مساومة، غير أن فكرة الانتماءات تزداد يوما بعد يوم رسوخا في المجتمعات العربية عامة والجزائر بخاصة وأكثر من ذلك الانتماءات ذات الأصول التقليدية.

المطلب الثالث: تشكيلة الأسرة بالمجتمع القصوري.

عندما نستعرض حياة الأسر عبر تاريخ المجتمعات الإنسانية، نجد تحولاتها الوظيفية و البنائية مسايرة لتحولات المجتمع الذي تعيش فيه، ففي المراحل التطورية الأولى للمجتمع كانت الأسرة تقوم بإشباع معظم حاجات أفرادها، لكن مع استمرار تطور المجتمع وظهور المؤسسات الحديثة، أخذت منها العديد من الوظائف التي كانت تقوم بها، ولم يبق للأسرة سوى وظيفة تزويد المجتمع بالأعضاء الجدد، ومهمة تلقينهم وتدريبهم على الأدوار المنسوبة إليهم من مجتمعهم.

وعلى الرغم من حصول تحول في بنية الأسرة العربية وصغر حجمها، إلا أن وظائفها بقيت ممتدة نحو المؤسسات النسقية للهيكل الاجتماعي العربي، أي ما زالت روابط الأسرة الكبيرة أو الممتدة تتمتع بنفوذ وسطوة وجاه اجتماعي على هياكل ووظائف المؤسسات السياسية، الاقتصادية، التربوية، الصحية والعسكرية على الرغم من صغر بنيتها في الوقت الراهن.

01- الأهمية الاجتماعية للأسرة بالقصر :

تعد الأسرة أهم جماعة أولية في القصر، ومن الناحية التاريخية فقد تحولت من وحدة شبه متكاملة ذاتيا إلى تنظيم محدود في أضيق نطاق يتكون أساسا من الجماعات المتعاقدة الأصلية، هذا من جهة، ومن جهة أخرى فإنها تستمر في خدمتها كمجتمع كامل لكل الأفراد المولودين فيها، وتتكمش هذه الخاصية بالتدريج كلما نما هؤلاء الأفراد نحو البلوغ آو بدؤوا في حركة الخروج من القصر.

ويمكن تعريف الأسرة حسب "موردوك" بأنها "جماعة اجتماعية تتميز بمكان إقامة مشترك وتعاون اقتصادي ووظيفة تكاثرية، ويوجد بين اثنين من أعضائها على الأقل علاقة جنسية يعترف بها المجتمع، وتتكون الأسرة كحد ادني من ذكر بالغ وأنثى بالغة، وطفل سواء كان من نسلها أو عن طريق التبني".[1]

فالأسرة جماعة تحددها علاقة جنسية محكمة، وعلى درجة من قوة التحمل من إنجاب الأطفال وتربيتهم، وقد تكون لها علاقات جانبية، ولكنها تنشا من حياة الأزواج معا و الذين يكونون مع نسلهم وحدة متميزة.[2]

والأسرة التي تقابل كلمة Famille أو Family تعني من الناحية السوسيولوجية معيشة رجل و امرأة أو أكثر معا على أساس الدخول في علاقات يقرها المجتمع، وما يترتب على ذلك من حقوق وواجبات

---

[1]- العربي مهدي، التضامن والمجتمع، دراسة ميدانية بحي الضاية بمدينة وهران، أطروحة دكتوراة في علم الاجتماع، جامعة وهران، 2008، ص155.

[2]- ر.م ماكفير و شارلز بيدج، المجتمع، الجزء الثاني، ترجمة السيد محمد العزاوي وآخرون، مؤسسة فرانك لين للطباعة والنشر، القاهرة_نيويورك، 1971، ص457.

اجتماعية، وما يترتب على ذلك أيضا من رعاية وتربية للأطفال الذين يأتون نتيجة لهذه العلاقات، أو أنها جماعة تقوم على العلاقات الجنسية بشرط أن تكون محددة ودائمة، بصورة تكفي لإعالة الأطفال وتربيتهم.[1]

تقوم الأسرة داخل المجتمع القصوري بحفر أساس الهيكل الاجتماعي في سلوك الكائن البشري لكي تنشا فيه متطلبات ذلك من اجل أن يصبح احد عناصر مجتمعه، أي يتم التخطيط لتحويله من ادمي إلى فرد حامل للسمات الأساسية لمقومات البناء الاجتماعي، لكي يتحول فيما بعد إلى مرحلة الشخص الذي يتمتع بمسؤوليات وواجبات اجتماعية كبيرة داخل مجتمعه.

وتعد الأدوار الاجتماعية التي تنسب إلى الفرد من قبل أسرته مفاتيح رئيسية لباقي الأدوار التي يتقمصها داخل القصر، وبها يتم فتح أبواب المؤسسات الاجتماعية الأخرى، وعليها يتوقف نجاحه في الحياة أو فشله فيها، مما يعني أنها تملك معايير اجتماعية خاصة بعلائق أفراد الأسرة وطرائق زواجهم، وكيفية إقامة حفلاتهم وأتراحهم في المناسبات الأسرية والاجتماعية.

وتحدد الأسرة معايير خاصة بنظام تقسيم العمل، وبتحديد نوع المواقف التي يجب أن تتخذ من قبل الأطفال والناضجين والمعمرين، وأخرى خاصة بتأديب الصغار وبعضها بتحديد علاقة الأسرة بأسر أخرى، والالتزام بالنشاطات والمراسيم الدينية والتربوية والعلائق الجنسية والولادة وكيفية أكل الطعام وآداب استقبال الضيوف و الأقارب.[2]

02. الخصائص البنيوية للعائلة القصورية :

تشكل العائلة القصورية تقليديا، وحدة إنتاجية اقتصادية اجتماعية أساسية، تفترض في أعضاءها التعاون معا والاعتماد على بعضهم البعض في جميع المجالات، وكل حسب قدراته وعمره وجنسه، من اجل تامين معيشتها و تحسين أوضاعها ومكانتها في المجتمع.

ومع أن العصبية مبنية على رابطة الدم، إلا أن هذه الرابطة بدورها مبنية في الأساس على وحدة الملكية والتكامل العضوي أو وحدة الإنتاج والاستهلاك والدفاع عن المصالح، أو كونها مركزا للنشاط الإنساني، وعلى تقسيم العمل والتخصص حسب الجنس والعمر وعلى التواكل الاقتصادي.

ويمكن تمييز مجموعة من الخصائص تميز العائلة القصورية، تتقاطع وتتشابه مع خصائص الأسرة الجزائرية العربية و الإسلامية التي هي جزء منها، نستطيع اجمالها في مايلي:

---

[1]– صلاح الفوال، البناء الاجتماعي في المجتمعات البدوية، دار الفكر العربي، القاهرة، 1983، ص156.

[2]– معن خليل عمر، علم اجتماع الأسرة، دار الشروق للنشر والتوزيع، الأردن، ط1، 2000، ص13 و 14.

2.1 أسرة ذات هوية واحدة : ويتجلى توحد الهوية بين أفراد العائلة في الاشتراك معا بانجازاتها و إخفاقاتها، انتصارها وفشلها، أفراحها وأتراحها، شرفها وعارها، فكل عمل مشرف يقوم به أي فرد من العائلة يصبح شرفا لجميع أفراد العائلة، وكل عمل مشين يقوم به احدهم يصبح عملا مشينا للجميع.[1]

ومن ثم فان الإنسان عضو في عائلة أكثر منه فرد مستقل، فهو مسؤول عن تصرفات أفراد عائلته بالإضافة إلى مسؤولياته عن تصرفاته الخاصة، ولان جميع أفراد العائلة يتحملون نتائج تصرف كل فرد فيها، يعتبر كل تصرف أو قرار مستقل خروجا عن العائلة وينم عن عدم الاعتراف بجمليها.[2]

فضلا عن ذلك، فان ممارسة ادوار أعضاء الأسرة تكون تلقائية دون مكافأة أو الحصول على اجر كما هو حاصل في ممارسة دور المعلم في المدرسة أو الطبيب في المستشفى أو القاضي في المحكمة، فهي إذن أدوارا متأصلة و متجذرة في بنية الأسرة لا تقبل الاستهلاك أو الاستبدال لأنها ركائز رئيسية في بنية الأسرة وليست ركائز فرعية أو هامشية.[3]

والشيء الذي يلفت انتباهنا في الوقت الحاضر، هو حلول الدولة والمؤسسات العامة والخاصة، محل العائلة في سد كثير من حاجياتها، وفتحت مجالات التوظيف، فحدت من اعتماد أفراد الأسرة اقتصاديا على بعضهم البعض، واضطرتهم للهجرة والعمل في أماكن مختلفة خارج البلاد وداخلها، وبذلك أصبح الأفراد يتقاضون رواتب ويسكنون في شقق و بيوت مستقلة.

يؤدي هذا التطور إلى مزيد من الانحلال في تماسك الأسرة من ناحية، أو من استقلال الأفراد وتأكيدهم على الحرية الفردية وحق الاختيار بعيدا عن تدخل الأسرة من ناحية أخرى، حيث تدريجيا يصبح الفرد مسؤولا عن تصرفاته وانجازاته وإخفاقاته و يهمل التزاماته العائلية مؤكدا على ذاته.

على الرغم من ذلك لا تزال الأسرة هوية واحدة، فالاغتراب عن العائلة منخفض جدا بالمقارنة مع الاغتراب عن السياسة والمجتمع والدين ومؤسسات التربية والعمل. بصيغة أخرى، إن العائلة لا تزال العضو الأكثر قدرة على التماسك والاندماج من بين المؤسسات الأخرى.[4]

2.2 العائلة القصورية أسرة أبوية : العائلة القصورية هي عائلة بطريقية، الأب فيها والجد هو القائد الروحي للجماعة العائلية، وينظم فيها أمور تسيير التراث الجماعي، وله مرتبة خاصة تسمح له بالحفاظ بواسطة نظام محكم على تماسك الجماعة المنزلية.[5]

---

[1]– حليم بركات، مرجع سابق، ص175.

[2]– نفس المرجع، ص176.

[3]– معن خليل عمر، مرجع سابق، ص15.

[4]– حليم بركات، مرجع سابق، ص179.

[5]– مصطفى بوتفنوشت، العائلة الجزائرية (التطور والخصائص الحديثة)، ترجمة دمري احمد، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1984، ص36.

إن العائلة بقصور رقان، كما في بقية المجتمع الجزائري أسرة أبوية، بالمعنى الذي يفيد أن الأب أو الجد هو الذي يحتل قمة الهرم العائلي من حيث مكانته الاجتماعية ويمثل السلطة المادية والروحية بالنسبة لأفراد الجماعة المنزلية، إنها سلطة مطلقة يمثلها ويمارسها بصورة حازمة على زوجته وأبنائه و كل أفراد الأسرة الآخرين، مرغما إياهم على الطاعة والاحترام والخضوع.[1]

يمثل الأب التقليدي قمة هرم السلطة في العائلة فيتوجه إلى أفرادها بالأمر والنصائح والإرشادات والتهديدات، بينما يتوجهون إليه هم بالاستجابة والتأكيد على الطاعة والاحترام وبالتقارير والطلبات والتوسلات و الاسترحام.

كما يتعامل الأب التقليدي مع أفراد أسرته من فوق على أنهم عيال يحتاجون باستمرار إلى حمايته وقيادته في عالم صعب يهدد حقوقهم باستمرار، وينسب إلى هذا الأب عادة صفات متناقضة، فهو من ناحية رؤوف، محب، عادل، غفور، رحيم، كريم، مانح، مكافح، يسهر على مصالح العائلة ويكدح من اجلها مضحيا بصحته وراحته، ويوصف من ناحية أخرى، بأنه جبار، قاس، سريع الغضب، صارم في عقابه، مخيف لا يرحم، متسلط لا يقبل الجدل.

ونجد الأب في الواقع اليومي، وضمن هذا الإطار التقليدي، بعيد عن مسرح الأحداث في علاقته بأفراد أسرته وخاصة الأولاد. انه يتصرف معظم وقته خارج البيت، فنظريا أو رسميا وعلى صعيد الرموز والتقاليد هو مركز السلطة والمسؤولية، أما في الواقع فان الزوجة هي التي تمارس السلطة تجاه أولادها وتصنع القرارات المهمة التي تؤثر في حياتهم وتقرر مصير العائلة، ثم إن مشاركة الأولاد لأمهم في أفكارهم ومشاعرهم ومصارحتها بمشكلاتهم تفوق مشاركة الأب ومصارحته بدرجات، ومن هنا يأتي التقارب بين الأولاد والأم والتباعد بينهم وبين الأب.[2]

إن النظام الأبوي يتعرض لتحولات أساسية بسبب التغيرات البنيوية في المجتمع وقيام العائلة النووية وعمل المرأة لقاء اجر، وانتشار العلم والهجرة إلى خارج القصر، فقد تم تجاوز إلى حد بعيد تلك العصبية العائلية التقليدية التي تؤكد أن "غضب الأب من غضب الرب"، وان طاعته واجب مطلق باعتباره رمز "العصبية" وصاحب "النطفة".

لقد تغيرت البطريقية من حيث الشكل بفعل المحيط الاجتماعي الاقتصادي الجديد، والمضمون الاجتماعي الحالي الذي لم يعد يبرر وجود البطريقية مثل ما كانت عليه في البنية القديمة، حيث أصبح وجود أب العائلة المقتدر الذي يتخذ القرار و لا يرجع فيه يقل أكثر فأكثر ضمن الإطار الاجتماعي حيث تهب ريح التحرير في العلاقات الاجتماعية العائلية.

---

[1]- مصطفى بوتفنوشت، مرجع سابق، ص 39.

[2]– حليم بركات، مرجع سابق، ص181.

لكن على الرغم من ذلك، نستطيع القول بان أب العائلة هذا لم يختف من البنية العائلية المعاصرة، وانه تكيف مع الأوضاع الجديدة مثلما تكيفت معه هذه البنية، ولا زال الأب مقدرا بعمق في العائلة الجزائرية المعاصرة، فالأب من بين كل أفراد العائلة، هو الذي يصبغ بعمق اكبر ذكرى و عواطف لدى أبنائه.
وعموما، ورغم تجريد الأب من وظائفه السابقة فانه يبقى مركز التوافق العائلي باعتنائه ومساعدته لكل أفراد العائلة بما في ذلك الذين يعملون ويمتلكون موارد.

2.3 العائلة القصورية ممتدة وغير منقسمة : تتصف العائلة القصورية بأنها عائلة ممتدة، بمعنى أن علاقات وثيقة تقوم ليس بين الأهل والأولاد فحسب، بل تتعداهم إلى الجد والجدة والأحفاد، والإخوة والأخوات وعيالهم، والأعمام والعمات وأبناء وبنات العمات...الخ.
يقول "بورديو" في هذا الصدد : "إن العائلة لا تقتصر على الزوجين والأفراد المنحدرين مباشرة منهم فقط، بالعكس، فهي تجمع أعداد كبيرة من الأفراد كلهم منحدرين من جد واحد، وكلهم متواجدين تحت حمايته وسلطة الأب الأكبر، انه الأب والحاكم والمرشد والقاضي، بحيث يقدم لكل العائلة ولكل ابن أعزب مكانته المخصصة بداخل الجماعة التي يشرف عليها، إن سلطته عليهم لا تناقش ولا ترفض كونه حامل لعقوبتين يخشاها ويهابها كل عضو داخل الجماعة، والمتمثلة في سلطة التجريد من الميراث العائلي واللعنة التي تصيب كل عضو خرج عن طاعته وأوامره، إنها تمثل السلاح القوي الذي يخاف منه كل من كان داخل الجماعة التي يهيمن عليها".[1]
إن كون العائلة ممتدة أمر مرتبط إلى حد بعيد بكون أفراد العائلة يعيشون ويعملون كوحدة اقتصادية واحدة. في البادية تشكل القبيلة أو العشيرة أو الحمولة أو الأهل هذه الوحدة، أما في القرية والمدينة فتتشكل من العائلة الممتدة، ونستطيع القول بتطور العائلة العربية تدريجيا باتجاه الأسرة الصغيرة النووية حيث يستقل الزوج والزوجة وأولادهما في منزل خاص بهم في المدينة وبعض القرى، ويعود ذلك إلى الثورة الصناعية، ونشوء المدن، وتغير أسلوب الإنتاج، وانتشار عدد من القيم التي تشدد على حقوق الفرد بما في ذلك قيم المساواة والحرية والاستقلال والعدالة وانفتاح المجتمع، بالإضافة إلى توسع نظام الخدمات والتوظيف والهجرة إلى المدينة.[2]
وما يميز العائلة القصورية كذلك، هو كونها أسرة غير منقسمة، حيث تعتبر وحدة إنتاج واستهلاك، أي أن أفرادها القادرين على العمل يشاركون كلهم في إنتاج الخيرات المادية والمعنوية، وان العلاقة التي تربطهم بأدوات ومواضع العمل هي علاقة ملكية، بالمعنى الذي يفيد أن هذه الملكية ملكيتهم جميعا من غير أن يخول ذلك لأي واحد منهم المطالبة بنصيبه في هذه الملكية.

---

[1]– العربي مهدي، التضامن والمجتمع، مرجع سابق، ص131.
[2]– حليم بركات، مرجع سابق، ص194.

وبهذا يكون اللانقسام عامل هام في تعزيز التماسك الاجتماعي داخل القصر، ولكن يجب أن نشير هنا إلى انه مهما يكن مبدأ اللانقسام عاما فهو ليس مطبقا بصفة تامة، إذ يحصل أن الجماعة المنزلية تصبح كثيرة العدد، فتنقسم وبذلك يتم تقسيم الإرث على الإخوة الوارثين.[1]

المطلب الرابع: أنماط العائلة والزواج في المجتمع القصوري.

01. العائلة التقليدية : في هذه الفترة كان عالم الفرد هو القصر الذي يعيش فيه حياته كلها، ولم تكن به حاجة أن تمتد علاقات قرابته إلى ابعد من جيرانه في المنزل الذين يمثلون العصبية، أو جيرانه في الحقل الذين يمثلون أفرادا من عائلات تنتمي إلى قبائل أخرى داخل القصر، أو أفرادا من قرية مجاورة لم يكن يجد فيهم اختلافا أو يحس بفرق بينه وبينهم في المظهر أو المهنة أو طريقة أدائها، أو العادات والنظر إلى الحياة وما تقوم عليه من قيم.

كانت آمال الفرد في هذا النمط العائلي، تنبعث من الأرض وتهدف إليها، وكل ما يريده الفرد في حياته أن يكون فلاحا ماهرا وزوجا قادرا على الإنجاب. وفوق هذا كان يحس بالأمن لان عائلته كانت تضمن له كل أسباب الطمأنينة، فهي مسؤولة عن أخطائه، وتفاخر به إن اظهر شجاعة أو تفوق، كما انه في علاقته مع الغرباء كان يحس دائما بعائلته ومركزها الاجتماعي.

وقد تنقسم العائلة في وقت ما، خاصة بعد موت الأب الأكبر وقيام خلافات بين الأبناء المتزوجين تدعوهم إلى الانقسام، ولكن القاعدة أن يظل المسكن واحدا، مع تحديد أقسام منفصلة منه لكل واحد منهم، وغالبا ما يكون هذا الاستقلال اقتصاديا أكثر منه اجتماعيا، وفي بعض الأحيان يستقل الأبناء كل منهم بمسكن منفصل تماما، وبصفة عامة لا تؤدي هذه الانقسامات أو الخلافات الداخلية إلى تغير ملحوظ في علاقة العائلة أو الأسرة بالقبيلة التي تمثل دائرة القرابة الكبيرة، وتظل علاقات القرابة وما يترتب عليها من علاقات اجتماعية تسير في اتجاهها القديم، وفي مثل هذه الحالات تظهر سلطة القبيلة ككل في حسم الخلافات وإعادة المياه إلى مجاريها، ويلاحظ أن الأفراد إذا تمردوا على سلطة العائلة، فإنهم نادرا ما يتمردون على سلطة القبيلة المتمثلة في كبار السن أو الشيوخ الممثلين لها في سلطة القرية.

ويرتبط اتساع منزل العائلة بالمركز الاقتصادي، لان الدار لا يقيم فيها الإنسان وحده بل بمشاركة الحيوان، فكلما ازداد عدد الحيوان والآلات الزراعية، اتسع المكان المخصص لها، وباب الدار إذا ظل مفتوحا يدل على كبر حجم العائلة لكثرة الداخلين والخارجين، كما انه يدل على نزعة الضيافة والكرم التي تميز العائلة، ولهذا كان غلق الباب من المثالب التي تذكر للعائلة في حالات الخلاف والتفاخر.

إذن فالعائلة بالنسبة للفرد عبارة عن مجتمع صغير داخل مجتمع اكبر وهو القبيلة، تقوم العلاقات فيها على أساس المشابهة في حدود علاقات القرابة ذات الأهمية العظمى، أما النسق القرابي فانه يقوم على

---

[1]– مصطفى بوتفنوشت، مرجع سابق، ص40.

قواعد حددها العرف والدين، والذي تكون النسبة فيه للأب مع الاعتراف بالقرابة من ناحية الأم، وقد كانت القرابة في اتجاه الأب هي الظاهرة العامة في حياة العائلة، ولكن إذا أخذنا القبيلة ككل فانه نظرا للاتجاه إلى الزواج الداخلي تكون القرابة من ناحية الأب والأم مختلطة لانتماء الجميع إلى قبيلة واحدة تقريبا.

02. العائلة الجديدة (النووية) : يتعلق تطور العائلة باتجاه نظام العائلة النووية بحركة التحديث العامة، والتطور الحاصل في مجالات التعليم والتصنيع واتساع المدن وانبثاق الطبقة المتوسطة. وقد أدى صغر حجم العائلة إلى ظهور نموذج اسري جديد يقتصر على الزوج والزوجة والأولاد، فالأسباب التي من اجلها كانت العائلة تميل إلى زيادة حجمها لم تعد موجودة، كما أن مفهوم القرابة الذي كان يقتصر على حدود القبيلة، اتسع ليشمل مجتمع القرية بأسرها.

إن تفكك العائلة لم يظهر فجأة وإنما اخذ يظهر تدريجيا، فقد بدا بتخصيص جزء معين من المحاصيل لكل أسرة في نطاق العائلة يكفي حاجتها السنوية، وترتب على ذلك نوع من الاستقلال في الحياة المنزلية. ثم اخذ التفكك يأخذ في مرحلة أخرى بتخصيص جزء معين من الدار لإقامة كل أسرة، وفي كل من المرحلتين ظل العمل جمعيا وظل للأب بعض مظاهر السلطة كالتصرف في فائض الإنتاج والزواج والعلاقات الاجتماعية الخارجية.[1]

إلا انه في المرحلة الثالثة وعندما تزداد الخلافات بين الأبناء وبين الزوجات تبدأ بوادر الانفصال، وعندما يموت الأب يتخذ الاستقلال صورته النهائية بتقسيم الأرض الزراعية وإعطاء كل ذي حق حقه.

وقد نتج عن هذا التفكك ظهور ثلاث أنواع من الأسر، الأولى اسر مستقلة تماما من الناحية الاجتماعية والاقتصادية وفي المسكن أيضا، وتقوم علاقتها في المحل الأول مع الأسر الأخرى في القصر على أساس المصلحة، والثانية اسر مستقلة تماما من الناحية الاقتصادية ولكنها لا تزال تسكن في دار العائلة القديمة التي قسمت داخليا مع وجود باب واحد يدخل منه الجميع، ولهذا لا زالوا مرتبطين من الناحية الاجتماعية بعدة روابط تعتبر رواسب العائلة القديمة، والثالثة أسرة شبه مستقلة من الناحية الاقتصادية ولكن العمل جمعي، ويقسم الإنتاج في النهاية بين الجميع وتستقل كل أسرة في دار العائلة القديمة، وتكون ارتباطاتهم الاجتماعية أكثر كثافة من النوع السابق.[2]

03. الزواج الداخلي : يتصل الزواج الداخلي بنظام اختيار الزوج من قبل الأهل على اعتبار أن هذه المسالة عائلية مجتمعية بالدرجة الأولى، وقد جرى العرف على أن الزواج من ابنة العم و الانسباء هو

[1]– محمد عاطف غيث، معجم علم الاجتماع، كلية الآداب، جامعة الإسكندرية، الطبعة الرابعة، 1977، ص145.

[2]– Mustapha boutefnouchet : la famille algérienne, révolution et caractéristiques récent,opu, alger, 2eme Ed, 1982.

الزواج المفضل، حتى أن ابن العم في بعض الأوساط اعتبر ذلك حقا من حقوقه، بل أن بعض الأهل ينذرون ابنتهم للزواج من شخص معين مباشرة عند ولادتها.[1]

ونتيجة لطبيعة العائلة القصورية التي تقوم على اعتبارات اجتماعية ودينية وأهداف اقتصادية، تلجا العائلة ما أن تظهر سمات النضج على الولد أو البنت إلى تزويجهما، وبصفة عامة يكون الولد صالحا للزواج عندما يخشن صوته وتظهر لحيته، وتكون البنت صالحة للزواج بعد أول حيض لها، ولهذا كان الزواج المبكر القاعدة المرعية، ولم تكن العائلة بحاجة للتفكير في تأخير الزواج، لان مثل هذا التفكير قد ينشا خصوصا في المدينة لأسباب ثقافية واقتصادية.

وقد ساهمت حياة العائلة الجمعية التي تكفل للفرد أسباب العيش، إلى جانب الرغبة الشديدة في زيادة حجم العائلة في انتشار الزواج المبكر، لأنه لم يكن يخطر ببال أي احد أن الاستمرار في زيادة العدد قد يؤدي إلى حالة تعجز العائلة فيها عن إعالتهم، أو قد تؤدي إلى انخفاض في مستوى المعيشة فالأولاد "رزقهم على الله" حين يتعلق الأمر بالغذاء.

ولقد كان الزواج في حد ذاته يعتبر مظهرا من مظاهر النضج، وإعلانا على اكتمال رجولة الولد، واكتمال أنوثة البنت، لذا كان الزواج أمر يخص صاحب السلطة في العائلة بالتشاور مع زوجته، ولم يكن للولد أو البنت أن يختار، وفي الغالب كانوا يخطبون البنات وهن لازلن أطفالا، فكان المظهر الرئيسي للزواج الداخلي في العائلة الواحدة أو من داخل النسق القرابي، وكان الهدف المحافظة على الأرض وإبقاء علاقة القرابة داخل القبيلة حتى لا تنفك العصبية انطلاقا من المثل الشعبي "بنت عمك تحمل همك وتستر عورتك".

إن الزواج الداخلي هو الزواج المثالي لدى أفراد المجتمع القصوري ببلدية رقان، والذي يسعى إلى تحقيقه كل أطراف الجماعة البشرية التي تربطها صلة القرابة الدموية، لما لهذا الزواج من وظيفة تؤمن من خلاله استمرارها، ويخلق لها التجانس المطلوب.

04. الزواج الخارجي : يعتبر التغير في ميدان الزواج من أهم المتغيرات الواضحة في القصر، فلم يقتصر ذلك على الزواج الخارجي في حدود القصر–يعني داخل القصر ولكن من قبيلة أخرى–، بل أصبح يتعداه إلى الزواج من القصور أو المدن المجاورة، وهذا لا يعني بطبيعة الحال أن كل الزواج أصبح خارجيا، فلا زالت هناك نسبة معينة من الأفراد تحافظ على الزواج داخل نسقها القرابي.

و لا تزال الرغبة في إنجاب الأطفال، وضبط الحياة الجنسية هي الهدف الرئيسي من الزواج، ونظرا لتفكك العائلة التي كانت تقوم على ارتباط وثيق بين الجانب الاقتصادي والاجتماعي، وما يترتب على ذلك من اتجاه إلى الفردية والى ظهور مجتمع القرية على حساب الأنساق القرابية، فأصبح الزواج لا يتوقف على

[1]– حليم بركات، مرجع سابق، ص201.

أساس الانتماء إلى قبيلة معينة، بل أصبحت القدرة على إعالة الزوجة هو الأساس الذي تبنى عليه المصاهرة.

وعلى الرغم من شيوع وانتشار هذا النوع من الزواج مقارنة بالزواج الداخلي، إلا أن التراتبية الاجتماعية القائمة في المجتمع لم يمسها التغيير، خاصة من ناحية الزواج الذي يراعي فيه النسب، فمن غير المسموح به داخل القصر أن يتجرا الفرد على طلب فتاة هي أعلى من الفئة التي ينتمي إليها، والصعود من فئة إلى فئة أخرى غير مسموح به في مجال المصاهرة، فالاختيار في مجال الزواج يخضع إلى محددات واعتبارات قائمة على النسب والشرف واللون الذي يتحكم أفقيا في المنظر العام للخريطة الاجتماعية، والكل يحرص على مراعاة هذه القاعدة بلا استثناء.

المطلب الخامس : التغيرات الحديثة داخل العائلة القصورية.

شهدت العلاقات العائلية في المجتمع القصوري تغيرات هامة، سواء في العلاقات الداخلية وهي علاقة الزوج بالزوجة وعلاقة الآباء بأبنائهم، أو في العلاقات الخارجية التي تربط العائلة بالأقارب والجيران.

وترجع تلك التغيرات إلى عدة عوامل، منها التوسع الحضري السريع داخل القصر، ونشاط الهجرة الداخلية من القصر إلى المدينة، وينتج عن ظاهرة الهجرة هذه تشجع الفرد القصوري على التكيف مع نظم اجتماعية حديثة، وتعمل على زيادة معدل التغير الاجتماعي في نطاق عائلته من خلال ممارسته لأنماط معيشية جديدة، وتعامله مع عدد كبير من الأشخاص، وتأثره من خلال المعايشة اليومية لوسائل الإعلام بقيم واتجاهات اجتماعية جديدة.[1]

ويعد التعليم عامل هام في إحداث تغيرات أساسية في العلاقات داخل الأسرة القصورية، حيث عمل على تغيير الكثير من المفاهيم عن المركز الاجتماعي للزوجة وسلطة الزوج وحقوق الأبناء، فبعد أن كانت سلطة الأب مطلقة وكاملة لا يشاركه فيها احد غيره، فهو وحده الذي كان يتخذ القرارات ويحسم الأمور، تغير الحال كثيرا، فأصبحت الزوجة والأبناء يشاركون في اتخاذ القرارات الحاسمة، ولا يعني هذا التغير حدوث ضعف لسلطان الأب على زوجته وأولاده، فرئاسة العائلة للأب كما تنص على ذلك أحكام الشريعة الإسلامية، وكما يؤيده الواقع سواء في الحاضر أو في الماضي. وجوهر التغير الذي حدث يتعلق بطبيعة سلطته، فبعد أن كانت مطلقة في الماضي أصبحت اليوم محدودة، حيث ترتب على تعليم المرأة أن أتيحت لها فرصة العمل خارج المنزل، واحتلت المرأة القصورية الكثير من الوظائف المهنية الهامة وخاصة التدريس والطب، وبالرغم من انخفاض نسبة النساء العاملات خارج القصر بالمقارنة مع ربات

[1]– ياسين علي الكنز، التحضر والتغير الاجتماعي في الأسرة في مدينة طرابلس، منظمة تطوير العلوم الاجتماعية في الشرق الأوسط، الكويت، 1976، ص3.

البيوت داخل القصر، إلا أن هذا لا يمنع حقيقة هامة وهي ارتفاع المكانة الاجتماعية للمرأة القصورية مما أهلها لان تشارك زوجها في اتخاذ القرارات الحاسمة داخل العائلة.

وفيما يتعلق بالمراكز الاجتماعية للأبناء والبنات داخل العائلة القصورية، حدثت تغيرات هامة أيضا، منها ضعف المركز المرموق الذي كان يتمتع به الابن وتحرم منه الابنة لتفضيل الذكور على الإناث، ويرجع ذلك أيضا إلى إتاحة فرصة التعليم للفتاة إلى جانب الفتى وإتاحة فرص العمل و النجاح للأكثر كفاءة دون اخذ عامل النوع في الاعتبار، ومن هذه التغيرات كذلك تمتع الأبناء بكثير من الحرية في بعض جوانب الحياة، فأصبحوا يعبرون عن رغباتهم بدون رهبة أو خوف، وأصبحوا يناقشون الآباء في المسائل التي تخصهم وتخص العائلة، وأصبح الإقناع هو الأسلوب الذي يتبعه الآباء في معاملة الأبناء بدلا من فرض الأوامر وتوقع الطاعة المطلقة من الأبناء دون إعطائهم حق المناقشة.[1]

ونتيجة لانفصال الأسر واستقلالها عن العائلة القديمة، حدث تغير في حجم السكن، فأصبح يميل إلى الصغر، حيث انقسمت مساكن العائلات الكبيرة إلى مساكن مصغرة تستقل بكل منها أسرة واحدة، حتى أن القصر نتيجة لحركة البناء المستمر ازداد حجمه عام بعد عام على حساب مساحة القصر الأصلية، ولم تعد هناك قاعدة في بناء المساكن من حيث الموقع، حيث أن مساكن العائلات المنتمية إلى عائلة واحدة كانت جميعا في منطقة واحدة من القصر، ولكن هذه القاعدة تغيرت الآن وذلك لعدة أسباب، من بينها أن الفرد القصوري أصبح يبني مسكنه حيث يستطيع أن يشتري أرضا صالحة بثمن مناسب، ويبني المسكن على هذه الأرض مهما كان موقعها سواء في حدود ارض العائلة أو خارجها، وان كان يفضل أن يقع مسكنه على قدر الإمكان في منطقة قبيلته القديمة.

ظلت التركيبة الاجتماعية بمنطقة رقان محافظة على تماسكها، على الرغم من التغيرات الحديثة التي مست جوهر هذه التركيبة، وفي المقابل شهد القصر تحولات عميقة مست شكله وجوهره، والتراتبية الاجتماعية بدأت تخضع لاعتبارات جديدة.

كما أن المؤسسة الأسرية التي تعد قوية وفاعلة في المجتمع القصوري، شهدت هي الأخرى تغيرات كبيرة، ويمكن أن نقول أن اثر القرابة أصبح ضئيلا نظرا لنمط الأسرة النووية السائد حديثا، مما أدى إلى دخول الفرد في علاقات عديدة خارج نطاق أسرته وعلاقاته القرابية، بالإضافة لقيام كثير من المؤسسات والهيئات التي تقوم بالوظائف الاقتصادية والسياسية والقانونية والتربوية والتي كانت إلى وقت قريب من صلاحيات "الجماعة" داخل القصر.

ويمكننا أن نلحظ استقلال الفرد اقتصاديا وفكريا، حيث أصبح الفرد القصوري حرا في اختيار نمط وأسلوب حياته الشخصية والعلمية، ويؤكد هذه الاستقلالية العامل المادي المتمثل في الأجر، هذا الأخير الذي

---

[1]– عاطف وصفي وآخرون، المجتمع العربي، دار البيان، الشارقة، 1981، ص244–146.

يلعب دورا أساسيا في استقلال الفرد عن جماعته الأولى (العائلة، القبيلة، القرية)، كما أن الأجر يعد دافعا إلى الانخراط في تجمعات بشرية على أساس المصلحة، أي حسب متطلباته الشخصية، وفي هذا الإطار يشير دوركايم إلى أن الفرد تحول من اندماجه داخل الجماعة القديمة الخاضعة للتضامن الآلي إلى فرد ينتمي إلى جماعات عقلانية قائمة على المصلحة الشخصية، وهذا ما سماه تضامنا عضويا والذي يسود المجتمعات الحضرية المتباينة، لأجل هذا تحولت طبيعة العلاقات الاجتماعية من اعتمادها على العواطف والعفوية والسيطرة الروحية، إلى علاقات تتسم بالتعقيد كونها تخضع للعقلانية والمصلحة المادية.

المبحث الأول: الإطار النظري للمشاركة السياسية

تعمل المشاركة السياسية على ترسيخ الأسس الديمقراطية والمدنية التي تشجع التنشئة السياسية، وإقامة علاقة تشاركيه بين المواطنين والنظام السياسي القائم، والى إبراز القيادات المحلية، كما أنها تعمل على حماية الوحدة الوطنية وتعزيزها، وتضعف الفوارق بين مواطني الدولة وتؤدي إلى حماية النسيج الاجتماعي. إن العمل على تحويل العنصر الإنساني من عامل سلبي إلى عامل ايجابي وتوجيهه توجيها علميا هو أهم أساس ترمي وتسعى إليه المشاركة السياسية.

المطلب الأول: مفهوم المشاركة السياسية.

تعتبر مشاركة المواطنين في إدارة الشؤون العامة لبلدانهم إحدى الركائز الأساسية لحقوق الإنسان التي أكد عليها الإعلان العالمي لحقوق الإنسان عام 1948، حيث جاء في المادة (21): " لكل شخص حق المشاركة في إدارة الشؤون العامة لبلده، إما مباشرة أو بواسطة ممثلين يختارونهم بحرية وأن إرادة الشعب هي مناط سلطة الحكم، ويجب أن تتجلى هذه الإرادة من خلال انتخابات نزيهة تجري دوريا بالاقتراع العام وعلى قدم المساواة بين الناخبين والتصويت السري أو بإجراء مكافئ من حيث ضمان حرية التصويت".

ينظر إلى المشاركة السياسية على أنها من أهم المؤثرات التي تحدد وتخلق أو تطور البناء السياسي للمجتمع، ومن تم يقال أن المجتمع التقليدي يفتقد إلى المشاركة في حين يتمتع المجتمع الحديث بها، وإذا كانت ثمة فروق كبيرة بين هذين الصنفين من المجتمعات، فإن الفارق السياسي بينهما يتمثل في مدى وجدية المشاركة السياسية التي تتوفر في كل منهما[1].

يؤرخ لفكرة المشاركة السياسية في العصر الحديث في بريطانيا منذ القرن الثالث عشر الميلادي[2]، ويعرف "صمويل هنتجتون" المشاركة السياسية بأنها " نوع من النشاط، يقوم به المواطنون العاديون بهدف التأثير في عملية صنع القرار الحكومي"[3].

وقد عرف ماك كلوسكي المشاركة السياسية بأنها الأنشطة الإدارية التي يشارك بمقتضاها أفراد المجتمع في اختيار حكامه وفي صياغة السياسة العامة بشكل مباشر ، أو غير مباشر، أي أنها تعني اشتراك

---

[1] parry.G, participation in politic, manchester, university press, manchister, 1982, P40.

[2] الكواري، علي خليفة واخرون، المواطنة والديمقراطية في الدول العربية، مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، بيروت، 2001 ص 26-27.

[3] Huntington, political order in changing societies, yale university press, new york, 1968, p19.

الفرد في مختلف مستويات النظام السياسي"[1]. أما "ميرون فينر"، يرى أن المشاركة السياسية: " هي أي فعل تطوعي مو فق أو فاشل، منظم أو غير منظم، مؤقت أو مستمر، مشروع أو غير مشروع، يهدف إلى التأثير في اختيار السياسات العامة، أو اختيار القادة السياسيين في أي من مستويات الحكم المحلية أو الوطنية"[2].

وعموما يمكن القول أن المشاركة السياسية هي عملية اجتماعية – سياسية طوعية ورسمية، تتضمن سلوكا منظما مشروعا ومتواصلا يعبر عن إدراك عميق لحقوق المواطنة وواجباتها، وفهم واع لأبعاد العمل الوطني وفعاليته، من خلالها يباشر المواطنون أدوارا وظيفية فعالة ومؤثرة في ديناميكيات الحياة السياسية ومخرجاتها، سواء من حيث اختيار الحكام والقيادات السياسية في شتى المستويات، أو تحديد الغايات العليا للمجتمع ووسائل تحقيقها، أو الإسهام جديا على نحو مباشر أو غير مباشرفي صنع القرار السياسي وتشكيله، فضلا عن تنفيذه ومتابعته أو المستحدث من فعاليات الرقابة والضبط والتقويم[3].

ومن ثم فإن الهدف الرئيسي من المشا ركة السياسية، هو تمكين الفرد من القيام بدور في الحياة السياسية، والاجتماعية، والاقتصادية لمجتمعه، بقصد تحقيق أهداف التنمية الشاملة. ويجب إتاحة الفرصة لكل مواطن لكي يسهم في وضع هذه الأهداف وتحديدها والتعرف على أفضل الوسائل والأساليب لتحقيقها، وعلى أن يكون إشراك المواطنين في تلك الجهود بناء على اختيار حر منهم في القيام بهذا الدور دون ضغط أو إجبار من جانب السلطات المركزية، وفي هذه الحالة يمكن القول: أن المشاركة تترجم شعور المواطنين بالمسؤولية الاجتماعية اتجاه مجتمعهم، والمشكلات المشتركة التي تواجههم، والرغبة في تحويل الأهداف التي يريدون بلوغها إلى واقع ملموس.

المطلب الثاني: قيمة المشاركة السياسية.

إن القضايا التي يثيرها موضوع المشاركة السياسية هي أكثر من أن تحصر في قضايا تتعلق بالتنمية المحلية، فهي إلى درجة كبيرة تصل إلى القضايا التي تتعلق بتطور النظم السياسية، وتطال مضمون النظام السياسي الديمقراطي والحياة المدنية من جهة، وبصورة عامة النظم المحلية من الناحية الأخرى[4]. ومن هذا نخلص إلى أن للمشاركة السياسية أهمية أخرى تتعلق بتقوية الوحدة الوطنية للدولة، ونجد ذلك بارزا في الدول النامية التي تمتاز بضعف الولاء الوطني مقارنة مع الدول المتقدمة، وذلك بسبب تفاعل الاتجاهات العشائرية والعائلية على حساب الولاء الوطني، فالمشاركة السياسية تسمح لمجموع هذه

---

[1] عبد الهادي الجوهري، دراسات في علم الاجتماع السياسي، القاهرة. مكتبة نهضة الشرق1985، ص72.

[2] السيد عبد الحليم الزيات، التنمية السياسية– دراسة في الاجتماع السياسي– ج2، دار المعرفة الجامعية الاسكندرية، مصر، 2002، ص88.

[3] السيد عبد الحليم الزيات، مرجع سابق، ص89.

[4] رشيد أحمد، الادارة المحلية المفاهيم العامة ونماذج تطبيقية، دار المعارف، ط2، القاهرة، 1981، ص12.

الولاءات بقول رأيها، والتعبير عن نفسها دون كبت الأمر الذي يؤدي إلى إضعاف وإذابة هذه الولاءات في بوتقة الولاء الوطني[1].

تعمل المشاركة السياسية على تدريب المواطنين على ممارسة الديمقراطية، وحق اختيار ممثليهم من خلال الانتخابات، سواء أكان ذلك في الهيئات المحلية أو في هيئات قيادية أخرى مثل المجالس التشريعية والبرلمانات، وهذا يقودنا إلى أهمية تهيئة الظروف للاستعداد للمشاركة السياسية والتي نعني بها مشاركة أغلب المواطنين في صياغة السياسات واتخاذ القرارات، واختيار الحكام، وأعضاء المؤسسات التمثيلية على المستويين المركزي والمحلي[2].

كما تبرز أهمية المشاركة السياسية من خلال إتاحة الفرصة لجميع سكان الدولة للمشاركة السياسية الشعبية باتخاذ القرارات وإدارة شؤون البلاد، أي بمعنى الإسهام في الحياة العامة، مما يولد الأمن والاستقرار السياسي داخل البلاد، لأن المشاركة السياسية هي احد الشروط الأساسية لتحقيق الوحدة الوطنية، ورص الصفوف، وكذلك تحقيق أهداف التنمية السياسية.

لكن على الرغم من أهمية المشاركة السياسية في العملية الديمقراطية، فإن هذا الحق لا يمارس بواسطة كل الذين يملكونه بدرجة واحدة، إذ تختلف نسبة المشاركة تبعا لاختلاف الوقت والمكان والحالة، فكثيرا ما يناقش الناس السياسة أكثر من أن يصوتوا، ويدلون بأصواتهم أكثر من أن يرتبطوا بالأحزاب أو يعملوا في الحملات الانتخابية، وكثير من الناس يميلون إلى أن يناقشوا ويقرؤوا الأنشطة السياسية على أن ينغمسوا فيها[3].

إلا أن هذا لا يقلل من أهمية المشاركة السياسة، فالأفراد الذين يناقشون القضايا السياسية قد يظل لديهم بعض الاهتمام بالشؤون السياسية، ويحافظون على هذا الاهتمام من خلال متابعة وسائل الإعلام فيكون بمقدورهم أن يظلوا على علم بما حدث حولهم، ويكونون أراء خاصة بشأن مختلف الأحداث، غير أنهم يميلون إلى قصر مشاركتهم على ذلك، أو إذا أمكن على التصويت في الانتخابات[4].

---

[1] رشيد احمد، مرجع سابق، ص109.

[2] ميعاري محمود، الثقافة السياسية في فلسطين دراسة ميدانية–ط1 مؤسسة الناشر للدعاية والاعلان، رام الله، 2003، ص15.

[3] طارق محمد حمزة، سيكيولوجية التنشئة السياسية،دراسة نفسية مقارنة بين المشاركين وغير المشاركين سياسيا، دار المعارف، القاهرة، ص31.

[4] حباشنة خديجة،نظام الكوطا ضمان لمشاركة منصفة للنساء في الانتخابات، مجلة المجلس التشريعية، العدد الاول، الثاني، الاردن،2005،ص28.

المطلب الثالث: علاقة المشاركة السياسية بالديمقراطية.

إن كلمة الديمقراطية هي مصطلح يوناني يتكون من كلمتين (demos) وتعني الشعب و(Gratos) وتعني حكم، ومن خلال الجمع بين هاتين الكلمتين تصبح حكم الشعب. إن التوجه نحو الديمقراطية يحتاج إلى الرغبة بالاعتراف بشرعية التنوع التي تقتضي المرونة والأخذ والعطاء ورؤية المساحات

الرمادية والابتعاد عن الفردية في الموافق والأفعال، والأمر الذي من شأنه أن يؤثر ايجابيا على فرض تطوير تقاليد المساومة والتسوية والتراضي في إدارة الشأن العام[1].

ويربط أغلبية المنظرين بين الديمقراطية ومشاركة الأحزاب السياسية، فلا مستقبل للديمقراطية في أي مجتمع كان دون أحزاب سياسية فاعلة وانتخابات حرة ونزيهة، حيث لا نستطيع أن نتصور نظاما ديمقراطيا بدون تعددية حزبية وأحزابا بدون دور مهم في تنظيم مشاركة المواطنين، وتشجيعهم على المشاركة الفاعلة في الانتخابات حيث تقدم الأحزاب السياسية الحملات الانتخابية والدعاية في وسائل الإعلام المختلفة لبرامج الحزب ومرشحيه[2].

إن الديمقراطية ليست الغاية بحد ذاتها، وإنما هي الوسيلة للوصول إلى مجتمع العدالة والمساواة، فقد طبقت الديمقراطية في العالم بأشكال وأساليب متنوعة ومختلفة، وبالتالي فإنه لا يوجد هناك قاعدة موحدة وثابتة لتطبيقها، حيث نجد أن لكل بلد أوضاعه السكانية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية التي تجعل منها أساسا في اختيار النظم والقوانين الملائمة، وهنا تأتي أهمية الجدل والنقاش القائم في بلاد مختلفة حول قانون الانتخابات انطلاقا من اعتباره الآلية الأساسية في العملية الديمقراطية[3].

ومن تم يعتبر الكثيرون أن الانتخابات هي الركيزة الأساسية في عملية البناء الديمقراطي ولكنها ليست كافية إذ يتطلب أجراؤها ضمان العديد من الحريات الأساسية، فالانتخابات بحد ذاتها لا تشكل الديمقراطية، فهي ليست غاية بل هي مجرد خطوة، وكثيرا ما تكون أساسية على الطريق المؤدية إلى

إضفاء الطابع الديمقراطي على المجتمعات، ونيل الحق في مشاركة المواطن في حكم البلاد على النحو المعلن في الصكوك والقوانين الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان، وسيكون من المؤسف خلط الغاية

---

[1] حباشنة خديجة، مرجع سابق، ص85.

[2] جواد الحمد وسليمان هاني،مرجع سابق، ص86.

[3] حباشنة خديجة، مرجع سابق، ص28.

بالوسيلة، وتناسي الحقيقة القائلة بأن معنى كلمة الديمقراطية يتجاوز مجرد الإدلاء دوريا بالأصوات، ليشمل كل جوانب عملية مشاركة المواطنين في الحياة السياسة لبلدهم[1].

بناء على ما سبق يمكن اعتبار المشاركة السياسية مرتكز أساسي تقوم عليه الديمقراطية بل أن الديمقراطية وتطورها إنما يتوقف على إتاحة فرص المشاركة السياسة أمام الجميع، وجعلها حقوقا يتمتع بها كل إنسان في المجتمع، كما أن المشاركة السياسية الجادة هي التي تخلق معارضة قوية، وبالتالي تساعد على تدعيم الممارسة الديمقراطية وترسيخها وتحويلها إلى ممارسة يومية.

[1] مؤسسة الملتقى المدني، مرجع سابق، ص28.

المبحث الثاني: السياق التاريخي للإدارة المحلية في الجزائر.

إن الإدارة المحلية هي الاعتراف بوجود مصالح محلية متميزة عن المصالح الوطنية، لذا من الأفضل ترك الإشراف عليها إلى من يهمهم الأمر، وهذا حتى نترك للحكومة المركزية المصالح التي تهم الدولة كلها، وتعهد هذه المصالح المحلية إلى هيئات منتخبة لتشرف عليها، وهي بذلك تتوب عن المنتخبين وتعبر عن إرادة الشخص المعنوي العام الإقليمي[1].

ويرتكز التنظيم الإداري في أي دولة على أساليب فنية تتمثل في المركزية واللامركزية كسبل لتوزيع النشاط الإداري بين مختلف الأجهزة والهيئات الإدارية بالدولة، فالتنظيم الإداري ومهما كان النظام السياسي والاقتصادي السائد في دولة ما يبنى على أجهزة وأدوات مركزية وأخرى لا مركزية[2].

لقد أخذت الجزائر نفس المنحى فجاءت التشريعات تترجم هذا الاتجاه، أي إعطاء صلاحيات أكثر سواء من الناحية الاقتصادية أو الاجتماعية أو الإدارية للهيئات المحلية، وبهذا صدر قانون البلدية بالأمررقم 67-24 المؤرخ في 18 جانفي 1967 ثم تبعه قانون الولاية الصادر بالامر رقم69 – المؤرخ في23 ماي 1969[3]، حيث هدف هذين القانونين إلى وضع تغيير جذري للإدارة المحلية وتقريبها أكثر من المواطن.

تعد اللامركزية الإقليمية ذات أهمية قصوى في النظام الإداري في آي دولة، فهي تبنى على أساس دستوري وتتبلور في شكل الإدارة المحلية حسب القانو ن الإداري المعمول به في الجزائر، وقد نصت المادة 15 من دستور الجزائر لسنة 1996 على أن الجماعات الإقليمية للدولة هي البلدية و الولاية البلدية هي الجماعة القاعدية، كما نصت المادة 16 من الدستور نفسه على ما يلي "يمثل المجلس المنتخب قاعدة اللامركزية ومكان مشاركة المواطنين في تسيير الشؤون العمومية[4]

---

[1] حدو عبد الرزاق، الادارة المحلية، المدرسة الزطنية للادارة، الجزائر، 1990. ص03.

[2] بسمة عولمي، تشخيص نظام الادارة المحلية والمالية في الجزائر، جامعة باجي مختار، عنابة، الجزائر، ص257.

[3] دستور الدولة الجزائرية لسنة 1996.

[4] دستورالدولة الجزائرية لسنة 1996.

المطلب الأول: مفهوم الإدارة المحلية وأهميتها.

إن الهدف من نظام الإدارة المحلية هو إدارة مرفق محلي ذو نفع عام، وتزداد أهميتها كلما اقتربت من المواطن، كما تعتمد الإدارة المحلية على أسس ومقومات تدعمها وتلهمها سبل التسيير الحسن ولهذا من الضروري التعرف على أهميتها وأسباب الاعتماد عليها.

وعليه يمكن النظر إلى الإدارة المحلية من زاوية سياسية، على اعتبار أن المجالس المحلية تمثل قاعدة اللامركزية، حيث تمكن من خلالها المنتخبون من المشاركة في صنع القرار مما يجسد فعلا فكرة الديمقراطية، وأيضا أهتم علماء الإدارة بهذا النوع من الإدارة نظرا لما تشكله من أهمية كبرى في التنظيم، فلا يمكن تجسيد فكرة التنظيم في الإدارة العامة دون التركيز على نظام الإدارة المحلية[1].

وتعتبر الأسباب الداعية لاعتماد نظام الإدارة المحلية موحدة تقريبا في كل الدول، ويمكن حصرها فيمايلي:

1- تزايد مهام الدولة:

كانت مهام الدولة فيما سبق تتمثل في الأمن والعدالة والدفاع، لتتطور فيما بعد إلى دولة متداخلة تعتني بالمسائل الاجتماعية والاقتصادية والثقافية وغيرها، هذا التنوع في النشاط والتعدد في المهام فرض إنشاء هياكل لمساعدة الدولة في الدور المنوط بها والمتمثلة في الإدارات المحلية (الجماعات المحلية) فقد أصبح العمل بالمركزية الإدارية لا يجدي نفعا مع تطور عدد البلديات وتزايد المشاريع التنموية والمنشآت القاعدية[2].

2-التفاوت فيما بين أجزاء و أقاليم الدولة:

تختلف الأقاليم من الناحية الجغرافية، فهناك المناطق الساحلية والمناطق القريبة من العاصمة والمناطق البعيدة عنها، كما تختلف من حيث تعداد السكان، هذا الاختلاف بين منطقة وأخرى من مناطق الدولة الواحدة في العامل الجغرافي والسكاني إلى جانب العامل المالي، يفرض بالضرورة الاستعانة بإدارة محلية لتسيير شؤون الإقليم، ذلك أنه لا يمكن تصور تسيير كل المناطق على اختلاف عواملها وإمكانياتها وموقعها بجهاز مركزي واحد مقره العاصمة، فكلما كان مقر المسير قريبا من مشاكل الإقليم ومواكب لتطورات التنمية الإقليمية كلما كان التسيير أحسن.

---

[1] عمار بوضياف، الوجيز في القانون الاداري، دار بجاية، الجزائر، ص104، 105.

[2] بسمة عولمي، مرجع سابق، ص259.

3-تجسيد الديمقراطية على المستوى المحلي:

تعبر الإدارة المحلية عن التسيير الذاتي، وهو وسيلة فعالة لأشتراك المنتخبين من الشعب في ممارسة السلطة وهي علامة من علامات الديمقراطية في نظام الحكم، فكلما استعانت السلطة المركزية بالإدارة المحلية ومجالسها المنتخبة كلما كان ذلك مؤشر على الديمقراطية[1]. ومنه فالإدارة المحلية لا تخلو من الأهمية كونها أكثر النظم الإدارية فعالية وديناميكية لأنها أقرب إلى المجتمع المحلي ولا يكتمل عمل نظام الإدارة المحلية إلا إذا توفرت على أساليب تسيير وقواعد تحكم عملها، ويعد أسلوب اللامركزية الإدارية أحسن الأساليب في تسيير نظام الإدارة المحلية.

المطلب الثاني: تطبيقات الإدارة المحلية في القانون الإداري الجزائري.

تمثل تطبيقات الإدارة المحلية في الجزائر صور اللامركزية الإدارية وذلك من خلال الهيئات الإقليمية البلدية والولاية، والهيئات التقنية والمصلحية، المؤسسات العامة الإدارية، الشركات الوطنية والتعاونيات والدواوين العامة، وسنقتصر من خلال بحثنا هذا على الخلية الأساسية في المجتمع المحلي (البلدية) وذلك من الناحية القانونية والوظيفية.

الفرع الأول: الإطار القانوني والوظيفي للبلدية.

تعتبر البلدية الخلية الأساسية في التنظيم الإداري المحلي في الجزائر كونها تشكل قاعدة المجتمع، ولقد عرفت المادة الأولى من قانون البلدية، البلدية بأنها الجماعة الإقليمية السياسية والإدارية و الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وهي هيئة موجودة في القاعدة، والمجلس الشعبي البلدي هو الجهاز الأساسي المنتخب على مستوى البلدية و هو المعبر الحقيقي عن المطالب المحلية[2].

1- إنشاء البلدية: يتم إنشاء البلدية وتعيين حدودها الإدارية بموجب مرسوم يصدر من طرف رئيس الجمهورية بناء على قرار من وزير الداخلية والجماعات المحلية، بالإضافة إلى هذا فإن حقوق والتزامات البلديات المنضمة تحول كلها إلى البلدية التي ضمت إليها، والشيء نفسه عند فصل جزء عن بلدية أو عدة بلديات فإن كل بلدية تأخذ حقوقها وتتحمل الالتزامات التي عليها[3].

2- المجلس الشعبي البلدي وصلاحياته: يعتبر المجلس الشعبي البلدي أهم خلية في التنظيم البلدي نظرا لحساسية وضعه والأعضاء المشكلة له، والتي تباشر مهامها عن طريق الاقتراع العام المباشر

---

[1] محمد الصغير باعلي، قانون الادارة المحلية الجزائرية،دار العلوم للنشر والتوزيع، الجزائر، 2004، ص09.

[2] عبد السلام نوير، مرجع سابق، ص102.

[3] المادتين 16 و17 من القانون البلدي رقم 08-90 المؤرخ في 07 افريل 1990.

والسري، وتدوم مدة عضوية المجلس الشعبي البلدي خمس سنوات، إذ قسم المشرع عدد الأعضاء في المجلس الشعبي البلدي بحسب التعداد السكاني لكل بلدية[1].

ويقوم المجلس الشعبي البلدي بعقد عدة دورات يجرى من خلالها مداولات بالإضافة للجان المتخصصة، حيث يقوم بعقد دورات عادية وأخرى غير عادية. وقد حدد القانون البلدي صلاحيات البلدية كخلية أساسية في المجتمع الجزائري، تلك الصلاحيات يمارسها المجلس الشعبي البلدي من خلال المداولات حسب المجالات التالية:

– الوظائف الاقتصادية والمالية: تعمل البلدية عن طريق المجلس الشعبي البلدي على تطوير الأنشطة الاقتصادية المسطرة في برنامجها التنموي وتشجيع المتعاملين الاقتصاديين، كما أجاز قانون البلدية

للمجالس إنشاء مؤسسات عامة ذات طابع اقتصادي تتمتع بالشخصية المعنوية.

كما يقوم المجلس الشعبي البلدي بالتجهيز المحلي في حدود ما نص عليه القانون، ويعمل على توجيه وتنسيق ومراقبة الأنشطة المحلية، وبالتعاون مع الهيئة التنفيذية للبلدية ويشارك المجلس في العمليات المتعلقة بتعديل النظام الزراعي للأراضي الواقعة في نطاق الدائرة الإدارية لبلديته، كما يسهر المجلس على تحضير وإعداد برامج إنعاش المنتجات الفلاحية، ومساعدة أعضاء التعاونيات على تحسين ظروفهم الصحية والسكنية والثقافية....

أما من ناحية الجانب المالي يتولى المجلس الشعبي البلدي المصادقة سنويا على ميزانية البلدية سواء الأولية وذلك قبل 31 أكتوبر من السنة السابقة للسنة المعنية، أو الميزانية الإضافية قبل 15 جوان من السنة المعنية، وتتم المصادقة على الاعتمادات المالية مادة بمادة وبابا بباب[2]. وفي هذا الإطار اتضح مؤخرا أن عددا هائلا من البلديات في الجزائر تعاني من الديون، مما أدى بالدولة إلى اتخاذ الإجراءات اللازمة، والتي تجلت في إحصاء البلديات من قبل وزير الداخلية وجرد ديونها حسب طبيعتها ومعرفة المؤسسات صاحبة هذه المستحقات[3].

– الوظائف الاجتماعية والثقافية: لم يغفل قانون البلديات عن الواجبات الاجتماعية للمجلس الشعبي البلدي حيال المواطنين، وخصص المادة 89 من قانون البلدية ليوضح فيها حق المجلس في المبادرة

لقد حرم القانون الجزائري مجموعة من الاشخاص لعضوية المجلس الشعبي البلدي، وقد نصت عليها المادة 98 من القانون الانتخابات رقم 03-08 الصادر في 25 اكتوبر 1980 الا وهم الولاة، رؤوساء الدوائر، الكتاب العامين للولايات، اعضاء المجلس التنفيذي للولايات، القضاة، اعضاء الجيش،موظفي اسلاك الامن، محاسبي الاموال ومسؤلي المصالح البلدية. [1]

[2] S. benaissa, l’aide de l’ etat aux collectivités locales, offices des publications universitaire, alger, 1983, p38.

[3] المواد 167 الى 170 من قانون البلدية، 08-90 الؤرخ في 17 فيفري 1990.

بإتباع كل إجراء من شأنه التكفل بالفئات الاجتماعية المحرومة، ومديد المساعدة إليها في مجال الصحة والتشغيل والسكن، كما خول للبلدية بناء مراكز صحية وقاعات العلاج وذلك في حدود قدراتها المالية، كما ألزمها المشرع بإنجاز المؤسسات التعليمية وفقا للبرنامج المسطر واتخاذ كل إجراء من شأنه تسهيل عملية النقل المدرسي وفق المادة 99 من قانون البلدية 90-08، ويضطلع المجلس الشعبي البلدي بإنعاش وتحقيق الحماية المدنية على مستوى البلدية، وهذا من خلال تنمية روح التضامن الجماعي لدرء و رفع الإخطار والكوارث المحدقة بالبلدية.

أما ثقافيا، تعنى البلدية بالسهر على تطبيق القوانين والأنظمة التي تستهدف تنمية النشاط السياحي، كذلك المحافظة على المعالم السياحية في البلدية والعمل على استثمارها[1].

الفرع الثاني: رئيس المجلس الشعبي البلدي واختصاصاته.

يعد رئيس المجلس الشعبي البلدي أهم هيئة في تسيير البلدية نظرا لحساسية منصبه وكونه حلقة وصل بين البلدية و المجلس الشعبي الولائي.

1- تعيين رئيس المجلس الشعبي البلدي: نصت المادة 48 من قانون البلدية على أنه يتم تعيين رئيس المجلس الشعبي البلدي من خلال الاقتراع العام والسري للقائمة التي تحوز أغلبية المقاعد ويكون الرئيس على رأس القائمة، وينصب خلال مدة لا تتعدى ثمانية أيام بعد الإعلان عن نتائج الاقتراع، وبعد تعيينه يقوم الرئيس بتشكيل هيئة تنفيذية وذلك بتعيينه لعدد من النواب مابين نائبين إلى 6 نواب حسب عدد أعضاء المجلس الشعبي البلدي، وتدوم مدة عهدة الرئاسة 05 سنوات وتنتهي مهام الرئيس عند توافر احد الأسباب التالية: الاستقالة، الإقالة، الإقصاء، الوفاة.

2- اختصاصات رئيس المجلس الشعبي البلدي: لقد خصص المشرع صلاحيات لرئيس المجلس الشعبي البلدي تختلف باختلاف وضعه كممثل للدولة من جهة وباعتباره هيئة تنفيذية للمجلس الشعبي البلدي وممثلا للبلدية من جهة أخرى.

رئيس المجلس الشعبي البلدي باعتباره ممثلا للدولة: يعد رئيس المجلس الشعبي البلدي ضابطا للحالة المدنية، ويجوز له أن يفوض هذا الاختصاص إلى نوابه أو إلى أحد الإداريين مع إبلاغ النائب العام والوالي بذلك[2]. ويتمتع رئيس المجلس الشعبي البلدي بصفة ضابط الشرطة القضائية طبقا لقواعد قانون الإجراءات الجزائية في حدود الرقعة الجغرافية ومجال الاختصاص[3].

---

[1] المادة 90 من القانون البلدي 08-90.

[2] المادة 67 من القانون البلدي 08-90.

[3] المادة 78 من القانون البلدي 08-90.

يعهد إلى رئيس المجلس الشعبي البلدي مهمة الحفاظ على النظام العام، الصحة العامة والأمن العام في الحدود الإقليمية للبلدية، وفي هذا الشأن أجاز قانون البلدية للرئيس بالاستعانة في تحقيق الأمن العام بالحرس البلدي، وقد أفصحت المادة 139 من قانون البلدية لسنة 1990 عن مسؤولية البلدية عن الخسائر والأضرار التي تلحق بالأشخاص والممتلكات الناجمة عن الجنايات والجنح.

صلاحيات رئيس المجلس الشعبي البلدي كهيئة تنفيذية للمجلس: تحت إشراف الرئيس تقوم الهيئة التنفيذية بالعمل على إنعاش وتحريك وتسيير وتنسيق أعمال المجلس الشعبي البلدي، فيقوم رئيس المجلس الشعبي البلدي باستدعاء الأعضاء للانعقاد وتحديد الموضوعات محل الدراسة وتحضير جلسات واجتماعات المجلس[1].

وباعتباره رئيسا للهيئة التنفيذية يقوم رئيس المجلس الشعبي البلدي بتنصيب اللجان البلدية والإشراف على حسن سيرها، كما يقوم بإعداد وتحضير ميزانية البلدية، وقد حدد المشرع في المادة 50 من القانون 08-90 عدد أعضاء الهيئة التنفيذية المتمثلين في النواب وعددهم يتراوح بين 02 إلى 06 أعضاء حسب عدد أعضاء المجلس الشعبي البلدي.

رئيس المجلس الشعبي البلدي باعتباره ممثلا للبلدية: يقوم رئيس البلدية بتمثيل البلدية في كل التظاهرات الرسمية والاحتفالية، يتولى إبرام عقود اقتناء الأملاك، وعقود بيعها وقبول الهبات ووالوصايا، وإبرام المناقصات والمزايدات الخاصة بأشغال البلدية ومراقبة حسن تنفيذها.

يعمل رئيس المجلس الشعبي البلدي على توظيف عمال البلدية وتعيينهم وفقا للشروط المنصوص عليها في التنظيمات المعمول بها واتخاذ الإجراءات المتعلقة بطرقات البلدية، وبصفته رئيسا للمجلس الشعبي البلدي يقوم بتحضير جدول الأعمال الخاص بأشغاله ويقدم تقريرا منتظما حول الوضعية العامة للبلدية ومدى تنفيذها المداولات[2].

---

[1] عبد الحفيظ نقادي، دور الهيئات اللامركزية في التنمية المحلية ملتقى وطني حول الدور التنموي للجماعات المحلية في الجزائر على ضوء الاصلاحات، المركز الجامعي د مولاي الطاهر سعيد08-09 ديسمبر 2003.

[2] جعفر انس قاسم، اسس التنظيم الاداري والادارة المحلية في الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ط2، 1988، ص50.

المبحث الثالث : الطبيعة القانونية للنظام الانتخابي في الجزائر.

انتهجت الجزائر بعد استقلالها، وعلى غرار دول العالم الثالث نظام الحزب الواحد، لكن بتوفر بعض الأسباب والظروف التي لعل من أهمها الصراع بين النظام القائم والقوى السياسية المختلفة وتزايد الدعوة إلى التعددية والديمقراطية على المستوى العالمي. استدعت الضرورة للتحول إلى التعددية الحزبية لتعتنقها كأسلوب للممارسة السياسية للسلطة. وتعد الانتخابات الوسيلة الديمقراطية الأكثر قبولا لإسناد السلطة السياسية فهي تضفي الشرعية على نظام الحكم.

المطلب الأول : مفهوم وطبيعة النظم الانتخابية.

الفرع الأول :مفهوم الانتخاب : تعد الانتخابات شكلا منظما من أشكال التعبير السياسي عن ديمقراطية المشاركة السياسية للشعب في تقرير مصيره السياسي والاجتماعي. ومن ثم فان نزاهة الانتخابات وفعاليتها تعد مؤشرا حقيقيا من مؤشرات الحياة الديمقراطية في المجتمع[1].

يعد التصويت في الانتخابات احد أهم المؤشرات لقياس درجة المشاركة السياسية للمواطنين والناخبين في صنع القرار السياسي . كما يشكل الأساس التشريعي للعملية السياسية. وقد برهنت التجارب التاريخية للشعوب على هذه الحقيقة. حيث كان التصويت الأداة الاساسية للشعوب في تحقيق مبدا المشاركة السياسية[2].

ويعرف الانتخاب على انه قيام المواطنين (الناخبين) باختيار البعض منهم شريطة أن يكونوا ذوي كفاءة لتسيير أجهزة سياسية وإدارية محضة، وذلك من خلال القيام بعملية التصويت. ومصطلح الانتخاب يقابله مصطلح الاقتراع أي الاختيار والتصويت، ويقصد به إعطاء الصوت في الانتخابات، بمعنى عملية إعلان الرأي حول قضية معروضة وإلزامية الحصول على عدد معين من الأصوات بشأن اتخاذ قرارا ما[3].

أما من الناحية القانونية فالانتخاب هو الوسيلة أو الطريقة التي بموجبها يختار المواطنون الأشخاص الذين يسندون إليهم مهام ممارسة السيادة أو الحكم نيابة عنهم، سواء على

---

[1] الصلوي حسن ناجي، المشاركة السياسية في المجتمع اليمني: دراسة اجتماعية مقارنة للعمليات الانتخابية النيابية للفترة من 1990–2003، رسالة ماجستير، قسم علوم السياسية ن جامعة صنعاء، ص54.

[2] عبد السلام نوير، الابعاد السياسية لتطور النظام الانتخابي في مصر، جامعة القاهرة، القاهرة، 2003، ص20.

[3] ابتسام الغرام، المصطلحات القانونية في التشريع الجزائري،قصر الكتاب، البليدة، 1998، ص276.

مستوى سياسي مثل الانتخابات الرئاسية والتشريعية، أو على مستوى إداري مثل الانتخابات البلدية والولاية، أو على مستوى المرافق الاجتماعية، الاقتصادية الثقافية...

الفرع الثاني : النظم المختلفة للانتخاب.

ويقصد بها النمط الانتخابي، ويشير إلى استعمال قواعد فنية قصد الترجيح بين المرشحين في الانتخابات، وعادة ما تعرف بالأساليب والطرق المستعملة لعرض المرشحين على الناخبين، فاختيار السلطة لنظام انتخابي معين يعكس عرضها السياسي بالدرجة الأولى، فقد تسعى إلى قيام برلمان تعددي وتشجيع قيام حكومة ائتلافية مستقرة وفعالة، فاختيار نظام انتخابي أمر ليس حيادي فهو أمر يتعلق بالاختيار السياسي[1].

ونستطيع إحصاء عدة نظم انتخابية:

1- نظام الانتخاب المباشر.

وفيه يقوم الناخبين باختيار النواب من بين المرشحين مباشرة دون وساطة وفق الأصول والإجراءات المعدة في القانون.

2-نظام الانتخاب غير المباشر.

ويكون على درجتين أو ثلاثة، إذ يقوم ناخب الدرجة الأولى باختيار الناخب المندوب (ناخب الدرجة الثانية) ويقوم بدوره بانتخاب الحاكم أو النائب[2]. وقد نصت على هذا النظام المادة 101من دستور الجزائر لسنة 1996: " ينتخب ثلثا أعضاء مجلس الأمة عن طريق الاقتراع غير المباشر والسري من طرف أعضاء المجالس الشعبية البلدية والولائية...".

3- نظام الانتخاب الفردي (الاسمي).

وفي هذا النظام تقسم الدولة إلى دوائر انتخابية صغيرة نسبيا بحيث لكل دائرة انتخابية نائب واحد ينتخبه سكانها، فلا يصوت الناخب إلا لمرشح واحد مهما كان عدد المرشحين[3].

---

[1] ماجد الحلو، النظم السياسية والقانون الدستوري، منشأة المعارف، الاسكندرية، 2000، ص149.

[2] Philippe ardant, Opcit,p29.

[3] الامين شريط، الوجيز في القانون الدستوري والمؤسسات الجزائرية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1998، ص23.

4- نظام الانتخاب بالقائمة:

وفيه تقسم الدولة إلى دوائر واسعة النطاق، بحيث كل ناخب يقدم قائمة أسماء المطلوب انتخابهم من المرشحين، ويطبق نظام الانتخاب بالقائمة في صور عدة، كالقائمة المغلقة، القائمة المفتوحة، نظام المزج بين القوائم المفتوحة والمغلقة.[1]

المطلب الثاني: النظام الانتخابي في الجزائر وأثرة على التعددية الحزبية.

إن موضوع التعددية الحزبية هو اعتراف بحق إنشاء الأحزاب وحقها في ممارسة العمل السياسي المشروع والتداول على السلطة، وتعد التعددية الحزبية من أهم التقاليد السياسية الراسخة وسمة العصر، لذلك تسعى الدول النامية إلى ممارسة الديمقراطية وفتح المجال للتعددية الحزبية من أجل توسيع دائرة المشاركة في صنع القرار وتنفيذه، وتعد الجزائر من الدول التي سعت إلى اعتناق التعددية الحزبية وفتح الباب على مصراعيه لجميع القوى السياسية لممارسة نشاطها السياسي بحرية، لكن دو ن التذرع بهذا الحق في ضرب الحريات الأساسية، الوحدة الوطنية، سيادة الشعب وهذا ما جسدته المادة 40 من دستور 1989.

وبالموازاة مع التحول إلى نظام يقوم على التعددية الحزبية من الضروري أن يطرأ تعديل في القواعد والقوانين الانتخابية ليتكيف النظام الانتخابي مع النظام التعددي، غير أن الواقع كشف عن خسائر بشرية ومادية كبيرة في أول انتخابات تعددية في الجزائر، لأن الإطار القانوني لم يكن مناسبا لإنجاح العملية الديمقراطية واستكمال البناء المؤسساتي للدولة.

الفرع الأول: القانون الانتخابي في الجزائر على ضوء دستور 1989.

لقد كان النظام الانتخابي في دستوري 1963 و1976 أداة للإبقاء على نظام الحزب الواحد، فعملية الانتخاب عبارة عن عملية شكلية لا تعبر عن الإرادة الحقيقية للناخبين، مفتقدة لعنصر التنافس بين الإتجاهات السياسية المختلفة في الأفكار والبرامج، وبعد التحول في النظام السياسي الجزائري وفتح المجال للتعددية الحزبية في23 فيفري 1989 كان من الضروري إحداث تحول للنظام الانتخابي هو أيضا حتى يتماشى مع النظام الجديد، حيث أكدت المادة 3 من قانون 89/13 على خفض سن الرشد الانتخابي إلى 18سنة، وذلك من اجل توسيع مجال مشاركة الشباب، وبالتالي زيادة نسبة المشاركة في الانتخابات[2].

---

[1] فوزي اوصديق، الوافي في شرح القانون الدستوري، ج3، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1994، ص32.

[2] محمد ارزقي نسيب، اصول القانون الدستوري والنظم السياسية، ج2، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ص71.

كما نصت المادة 16 على عملية إعداد القوائم الانتخابية ومراجعتها، فعدلت بموجب القانون (06-91) إذ تتم العملية في كل بلدية تحت مراقبة لجنة إدارية مكونة من قاضي يعينه رئيس المجلس القضائي المختص إقليميا ورئيس المجلس الشعبي البلدي وممثل عن الوالي. أما الأحكام المتعلقة بالاقتراع، يمكن إجمالها في أحكام متعلقة بالأعمال التحضيرية للاقتراع، وأخرى متعلقة بعملية التصويت وأخرى متعلقة بالتصويت بالوكالة، فيمكن للناخبين الذين لا يستطيعون التصويت لأحد الأسباب المذكورة في المادتين 50و51 من قانون (06-91) أن يوكلوا آخرين عنهم يتمتعون بحقوقهم الانتخابية، إلا أن المادة 52 تضع عقبات تعرقل تحقيق الغاية من الوكالة- المعبرة عن الثقة المتبادلة بين أفراد المجتمع وتماسكه - فتشترط تحرير الوكالة أمام رئيس اللجنة الإدارية الانتخابية مع وجوب انتقال أمين اللجنة للإشهاد بحالة الأشخاص المتعذر انتقالهم للانتخاب، إن تضييق الوكالة (المادة 54 من قانون91/06) يحول دون تطبيق حرية الانتخاب، فالحرية لا تقتصر على حرية اختيار، وإنما تمتد إلى الأسلوب المعبر به عن اختياره[1].

الفرع الثاني: الأحكام المتعلقة بانتخاب المجالس الشعبية المحلية.

نصت المادة 61 من قانون 89/13 على انه ينتخب المجلس الشعبي البلدي والولائي لمدة 05 سنوات بطريق الاقتراع النسبي على القائمة مع أفضلية الأغلبية في دور واحد، وتجري الانتخابات في ظرف 3 اشهر السابقة لانقضاء المدة النيابية الجارية، وحددت المادة 62 من قانون 91/06 كيفيات توزيع الأصوات بحيث:

تتحصل القائمة الفائزة بالأغلبية المطلقة على الأصوات المعبرة على عدد من المقاعد يتناسب والنسبة المئوية للأصوات المتحصل عليها المعبرة إلى العدد الصحيح الأعلى.

في حالة عدم حصول أية قائمة على الأغلبية المطلقة من الأصوات المعبرة يتم اللجوء إلى العملية الحسابية لحسم القائمة الفائزة.

وفي حالة تعادل الأصوات بين القوائم التي حازت على أعلى نسبة فإن القائمة التي يكون معدل السن لمرشحيها اقل ارتفاعا هي التي تفوز بالأغلبية وهذا ما نصت عليه المادة 62 مكرر، وقبل التعديل كانت تنص على أن القائمة الحائزة على الأغلبية المطلقة هي التي تحوز على جميع المقاعد، وأن هذه الطريقة غير ديمقراطية في ظل التعددية لأنه بإمكانها جعل حزب متحصل على أقل من 30

[1] سعيد بوالشعير، النظام السياسي الجزائري، دار الهدى، عين مليلة، الجزائر، 1990،ص321.

بالمائة من الأصوات المعبر عنها من تولي السلطة بالرغم من ضعف قاعدته البشرية، وقد يكون الهدف من ذلك خدمة حزب معين[1].

كما أكدت المادة 81و83 من القانون (89/13) بأنه يتغير أعضاء المجالس الشعبية البلدية حسب عدد سكان البلدية الناتج عن عملية التعداد الوطني الرسمي الأخير، وبالنسبة لشرط الجنسية الأصلية للمرشح وزوجه، أصدر المجلس الدستوري قرارا بعدم دستورية هاته القوانين، وهذا لمخالفتهما لأحكام المادتين 47، 28 من الدستور، فعدل هذا الشرط بموجب القانون (91/17) فأصبح أن يكون ذو جنسية جزائرية أصلية أو مكتسبة منذ 05 سنوات[2].

[1] اقوجيل نبيلة، حبة عفاف، القانون الانتخابي بين القوة والضعف، مجلةالاجتهاد القضائي، العدد الرابع، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2008، ص370.

[2] اقوجيل نبيلة، حبة عفاف، نفس المرجع، ص 370.

المبحث الرابع: الثقافة الانتخابية والسلوك الانتخابي.

المطلب الأول طبيعة الثقافة الانتخابية.

تشكل الثقافة الانتخابية نسقا من المفاهيم والتصورات والقيم السياسية التي يتبناها الناخب ويهتدي بها في ممارسته الانتخابية، ويمكن القول أن الثقافة الانتخابية ترتبط بالثقافة السياسية، وتأسيسا على هذا التصور يمكن القول بأن الثقافة السياسية قد تطورت كثيرا في الدول الديمقراطية حيث أصبحت الثقافة الانتخابية ممارسة يومية في حياة المجتمعات الغربية.

وبالمقارنة مع الدول المتقدمة ديمقراطيا، يمكننا القول بأن الثقافة الانتخابية في المجتمعات مازالت في أطوارها الأولى ، وهي تحت تأثير كبير من العوامل الثقافية والمجتمعية، ومازالت تدور في فلك القيم القبلية والعرقية والإثنية والإقليمية أو المناطقية، ولم تتحول بعد إلى ثقافة ديمقراطية تقوم على مبادئ المواطنة والعدالة والحرية والمساواة[1].

وبعبارة أخرى أكثر وضوحا يمكن القول أن الانتخابات قد مارست دورا مضادا لمعنى الديمقراطية التي تقوم على أساس الموطنة والتسامح والمشاركة وقبول الآخر على مبدأ الضرورة الحية للوجود[2].

ومما لا شك فيه أن التربية قد مارست دورها في إضعاف الثقافة الانتخابية، حيث يلاحظ أن المناهج التربوية مازالت في المستوى الأدنى من القدرة على بناء وعي سياسي ديمقراطي يؤكد قيم الموطنة، ويعزز صورة المشاركة الانتخابية على أسس ديمقراطية. يمكن القول في هذا السياق بأن التربية تلعب في بلدانا دورا مضادا للديمقراطية، حيث ترسخ القيم السليبة وتعمق المفاهيم التقليدية، ويتجلى هذا في فعاليات تربوية منظمة تهدف إلى تسييس الدين أو تديين السياسة، والترويج لفكرة (المستبد العادل) حيث يضفي نوع من القداسة على شخص الزعيم الذي لا يمكن انتقاده أو مناقشته واعتراضه لأن ذلك سيكون مساسا بالمقدسات السياسية أو المذهبية، وهنا يتم الاستعاضة عن العقل وحق الاختلاف والتنوع والتعددية بالفكرة المصطنعة عن الإجماع حتى ولو كان زائفا.

---

[1] عبد السلام نوير، مرجع سابق، ص89.

[2] نفس المرجع، ص103.

المطلب الثاني: السلوك الانتخابي.

لقد أصبح السلوك الانتخابي موضوعا حيويا اليوم في مجال علم الاجتماع السياسي، حيث انقطع عدد كبير من المفكرين والباحثين إلى دراسة العوامل الاجتماعية المؤثرة في الثقافة والسلوك الانتخابي للجماعات الإنسانية في البلدان المتقدمة والنامية على حد سواء، وبدا علم الاجتماع بدراسة نسق من العوامل والمتغيرات السوسيولوجية التي تؤثر في السلوك الانتخابي مثل الطبقة الاجتماعية، العمر، المهنة، الجنس، المناخ، الانتخابي كما يدرس الانتماءات الاجتماعية والقبلية والدينية والعرفية[1].

فالعمليات الانتخابية تشكل اليوم موضوعا أساسيا ومركزيا من موضوعات علم الاجتماع السياسي وذلك لأن الانتخابات تعكس معالم الحياة السياسية للمجتمع في لحظة تاريخية معينة، وترسم الكيفيات التي يعمل بها النظام السياسي والاجتماعي القائم في مجتمع محدد، كما تعبر عن خصوصية هذا المجتمع ومشكلاته وعوامل قوته ومواطن ضعفه[2].

ويمكن التمييز بين ثلاثة أنماط من النظريات التي وضعت لتفسير السلوك الانتخابي:

1-النظرية الاجتماعية.

وتسمى كذلك بالنموذج الاجتماعي، والذي يفسر العملية الانتخابية ويحلل معطياتها وفقا لما يسمى بالهوية الاجتماعية (حزبية ، عشائرية، عرقية، دينية...) وهذا النموذج التفسيري لا يعطي أهمية للعوامل الفردية للناخبين، حيث يصوت الناخبون وفقا لانتماءاتهم السياسية والاجتماعية أو العرقية أو الدينية[3].

2-النموذج الراديكالي.

ومؤسس هذا النموذج هو باتريك دو نليفي عام 1985، ويرى أصحاب هذا النموذج أن الناخبين في المجتمعات الرأسمالية لا يملكون خياراتهم الخاصة، حيث يخضعون لتأثير وسائل الإعلام الحكومية

---

[1] عبد السلام نوير، مرجع سابق، ص102.

[2] نفس المرجع، ص 103.

[3] عبد العزيز اعبلة، المشاركة السياسية بين الحزبية والقبلية، منشورات اليرموك، الاردن، 1996، ص49. المشاركة السياسية بين الحزبية والقبلية، منشورات اليرموك، الاردن، 1996، ص49.

أو غيرها في توجيه خياراتهم وتحديد سلوكياتهم الانتخابية، وبالتالي فإنهم يصوتون وفقا لوضعيتهم الاجتماعية ومكانتهم في الهرم الاجتماعي[1].

3-النموذج الفردي:

ويعطى هذا النموذج أهمية أكبر لفردية الناخب، حيث يمكن للناخب أن يعبر عن تطلعاته وميوله وقناعاته، إن تغير سلوكه الانتخابي يأتي مع تغير هذه القناعات الفردية في ضوء مستجدات الواقع والممارسة السياسية المأمولة، وينطلق هذا النموذج الذي أسسه انطوني داونر عام 1975 من فكرة مفادها أن الناخب يمتلك القدرة على الاختيار وفقا لرؤيته ونظرته للواقع السياسي القائم، حيث يمكنه أن يدرك برنامج الأحزاب السياسية وأن يطلع بشكل جيد على الأفكار والمبادئ التي يروج لها المرشحون ومن ثم يستطيع في نهاية الأمر أن يقرر خياره الانتخابي وفقا لما يراه مناسبا لتطلعاته وميوله السياسي[2].

إن فاعلية أي نظام انتخابي ما ترتهن بنمط من المحددات الاجتماعية والسياسية والثقافية التي يمكنها أن تدفع قدما بالعملية الديمقراطية، وفي هذا السياق تبرز أهمية الوعي الانتخابي أو الثقافة الانتخابية التي تفرض نفسها، فالمجتمعات التقليدية غالبا ما تعاني من غياب فعلي للثقافة الديمقراطية، وهذا بدوره يؤدي إلى تغييب المضمون الديمقراطي للعملية الانتخابية واختراق مضامينها، حيث تتحول الانتخابات من آلية ديمقراطية حقة إلى قوة طاغية تفقد القيم الديمقراطية معناها ودلالاتها وترسخ قيم التسلط والإكراه والعيشة الاجتماعية[3].

إن السلوك الانتخابي في البلدان العربية نادرا ما يقوم على معطيات سياسية تتعلق بالبرنامج الانتخابي والإيديولوجية السياسية ومعطيات الواقع، بل غالبا ما يتحدد وفقا للانتماءات الاجتماعية التقليدية كالانتماء إلى العائلة والعشيرة والقبيلة والدين. فالتصويت لا ينطلق على أساس الانتماء السياسي ولا يستند إلى المؤسسة الحزبية أو إلى برامج انتخابية، فالثقافة السياسية الانتخابية مازالت غائبة في الوعي وفي الممارسة الانتخابية العربية.

---

[1] عبد العزيز اعلة، مرجع سابق، ص50.

[2] نفس المرجع، ص50.

[3] علي اسعد وطفة، محددات السلوكات الانتخابية والنيابية وديناميكيتها في دولة الكويت، قراءة سيسيولوجية في اراء طلاب جامعة الكويت، الكويت، 2009، ص12.

المبحث الخامس: انتخابات 29 نوفمبر 2007 ببلدية رقان.

المطلب الأ ول: خريطة الأحزاب المشاركة في الانتخابات.

الف رع الأول: حزب جبهة التحرير الوطني.

يعرف حزب جبهة التحرير الوطني نفسه محليا على أنه حزب وطني، ذو مبادئ منبثقة من بيان أول نوفمبر1954، وهو يعتبر نفسه انطلاقا من اسمه امتدادا شرعيا لمسيرة التحرر الوطني والتنمية الاقتصادية والاجتماعية بمختلف أنواعها، وقد تم بفضل إيديولوجيته ارتقاء البلاد إلى نمو شامل، وحقق للشعب الجزائري رقي وازدهار في جميع الميادين[1].

إن هذا الحزب الذي قبل بالتعددية السياسة، وبخوض غمار الانتخابات منذ سنوات عديدة، كان يهدف من وراء ذلك تطبيق الديمقراطية الحقيقية الخالية من كل الشوائب ودون اللجوء إلى العنف والنزاعات التي من شأنها أن تبدد آمال شعبنا، وتفرق المواطنين وتخلف النزاعات القبائلية والعرقية وبفضل القيادات الرشيدة لحزب جبهة التحرير الوطني، والتي لها خبرة في التعامل مع كل مشاكل المواطنين منذ تأسيس البلدية، استطعنا أن نقضي على جل الصعوبات التي تعترض سبيل الممارسة الحزبية وممارسة الديمقراطية الصحيحة[2]. من هذا المنطلق يتقدم حزب جبهة التحرير الوطني للمجلس الشعبي البلدي، لمجموع المواطنين على مستوى كل قصور البلدية ببرنامج الحزب للانتخابات البلدية وقائمة المترشحين.

– البرنامج الانتخابي للحزب[3].

يتقدم حزب جبهة التحرير الوطني ببرنامج متواضع، يتعهد الحزب بتنفيذه في الميدان إذا توفرت الظروف الملائمة، من الإمكانيات المادية والمعنوية والبشرية، مع التأكيد على أن بعض المشاريع الخاصة بالتنمية هي مشاريع قطاعية، ينبغي بذل جهود معتبرة مع السلطات الإدارية في كل الاختصاصات حتى تتحقق، وعليه فإن البرنامج يتضمن الآتي:

– إنشاء ملحقة جديدة خاصة بالحالة المدنية، بهدف تخفيف الضغط على الوحدة الأساسية.

– ترميم الطرقات المكسرة بالأحياء وصيانتها، واستكمال مشاريع الإنارة العمومية.

حزب جبهة التحرير الوطني– رائد التنمية المحلية ببلدية رقان–كتيب مطبوع بمناسبة الانتخابات المحلية 2007، ص02، تحصلت عليه من طرف رئيس الحزب، في مقابلة معه بمكتبه يوم 15 جانفي 2012.[1]

نفس المرجع، ص03.[2]

نفس المرجع، ص07.[3]

– القضاء على الأحياء القصديرية والمطالبة بزيادة نصيب البلدية من السكن الريفي.

– استكمال مشروع جلب المياه الصالحة للشرب من هضبة أولف.

– تجهيز وصيانة ساحات اللعب في الأحياء، وكذا خلقها في الأحياء التي لم تنشأ فيها بعد.

– انشاء مركب صحي جديد لتخفيف الضغط عن المستشفى العمومي.

– دعم مشروع النقل البلدي الخاص بالمدارس، والتكفل بالمعاقين، وضحايا التفجيرات النووية، والعمل على حل المشاكل والنزاعات التي تقع بين المواطنين في بعض القصور بالطرق الودية، وإنشاء مركب صحي جديد لتخفيف الضغط عن المستشفى العمومي. وإنشاء لجان محلية للمصالحة دون اللجوء للمحاكم إلا إذا تعذر ذلك.

القائمة الاسمية للمرشحين. جدول رقم 01.

اللقب والاسسم	تاريخ الميلاد	مكان الميلاد	المستوى	المهنة
عبد الله مبارك	خلال1967	قصر تينولاف	الأولى جامعي	أستاذ
لعروسي امحمد	1977/11/13	قصر تيمادنين	ليسانس	مدير ابتدائية
بوزايد أحمد	خلال1952	قصر تينولاف	الثالثة ثانوي	أعمال حرة
حريزي علال	خلال 1959	قصر تاوريرت	الرابعة متوسط	موظف
بربوشي أحمد	خلال 1968	قصر انزقلوف	متوسط	أمين مخزن
رقاني أمبارك	1970/09/23	زاوية الرقاني	ثانوي	موظف
لنصاري فكلان	خلال 1972	حي النجاة	جامعي	مهندس فلاحي
باعلال جلول	خلال 1967	قصر النفيس	ثانوي	عون أداري
رابح البركة	خلال1963	قصر آيت المسعود	ثانوي	مدرس
طالبي محمد	خلال 1963	قصرتاوريرت	ثانوي	مسير مقاولة
رقاني عبد الله	خلال 1969	زاوية الرقاني	ثانوي	مدرس
حبشي محمد	خلال 1962	قصر انزقلوف	ثانوي	مدرس
كينا رضوان	1977/05/03	قصر تينولاف	جامعي	متصرف إداري

جدول معد من طرف الباحث. المصدر: الأمين العام لحزب جبهة التحرير الوطنيعلى مستوى بلدية رقان يوم:15/01/2012.

الفرع الثاني: حزب التجمع الوطني الديمقراطي.

يركز حزب التجمع الوطني الديمقراطي في التعريف بنفسه محليا، على خطاب سياسي يقوم على مبدأ الوحدة الوطنية، والتماسك الداخلي، كما يشير إلى ما يسميه التطرف الديني، وبناء دولة أساسها المواطنة والعدالة.

– البرنامج الانتخابي للحزب:

في حقيقة الأمر عند اتصالنا بمسؤول الحزب على مستوى بلدية رقان، تعذر علينا الحصول على برنامج مكتوب للحزب، وقد راجع السيد قصاصي مختار[1] ذلك إلى بعض الترميمات التي يخضع لها مقر الحزب، ومن ثم فقد لخص لنا بعض الخطوط العريضة للحزب والتي أجملها في:

– عصرنة الخدمات البلدية بكل فروعها.

– الاعتماد على العنصر الشبابي.

– النهوض بالمرأة وإشراكها في العمل السياسي.

[1] السيد قصاصي مختار: مسؤول التنظيم بحزب التجمع الوطني الديمقراطي ببلدية رقان، أجريت معه مقابلة في مكتبه بمقر عمله بالصندوق الوطني للتقاعد فرع رقان يوم 16 جانفي 2012.

القائمة الاسمية للمرشحين:

جدول رقم02

اللقب والإسم	تاريخ الميلاد	مكان الميلاد	المستوى	المهنة
بابا أحمد	خلال1963	قصر النفيس	ثانوي	متصرف اداري
اقصاصي محمد	1973/06/25	قصر تينولاف	ثانوي	موظف
مخلوفي محمد	خلال 1960	قصر تينولاف	متوسط	موظف
رقاني محمد	/	قصر زاوية الرقاني	جامعي	موظف
عباسي الصالح	/	قصر تاعرابت	ثانوي	مدرس
زنقي حسان	1976/04/03	قصر تيمادنين	متوسط	عامل
بلحاج أحمد	/	قصر انزقلوف	ثانوي	موظف
التومي محمد	/	قصر تينولاف	متوسط	عامل
لنصاري هومني	خلال 1950	حي النجاة	ابتدائي	أعمال حرة
دنة علي	خلال 1966	حي النجاة	متوسط	أعمال حرة
قشوض علي	1974/06/20	قصر تاوريرت	متوسط	عامل
هيري أحمد	1965/01/18	مركز البلدية	ثانوي	مدرب سياقة
عبد الله محمد	1977/07/04	قصرتينولاف	ثانوي	عامل

جدول رقم 02: يوضح القائمة الاسمية والمهنية للمرشحين.

من إعداد الباحث.المصدر: مسؤول التنظيم بالحزب.

الفرع الثالث: حركة مجتمع السلم.

حركة مجتمع السلم هي حركة إسلامية، تطالب بالتعددية، وتحمل راية التغيير السلمي، وتستمد نضالها من بيان أول نوفمبر 1954 من أجل استكمال بناء دولة جزائرية ديمقراطية إجتماعية، ذات سيادة ضمن المبادئ الإسلامية بوسائل الشورى والسلم والديمقراطية عبر إرادة الشعب الجزائري الحر والسيد.

ولم تتأخر حركة مجتمع السلم عن المواعيد الوطنية المختلفة والاستحقاقات المتتالية، مقترحة برنامجها المستمر من هوية الشعب الجزائري وثوابته ومتطلبات المراحل المختلفة، ومقدمة أحسن الكفاءات من رجالها ومن المجتمع[1].

البرنامج الانتخابي للحزب[2].

– تدعيم قيم الحوار والتعاون وتدعيم التنمية.

– تحسين المحيط المعيشي للمواطن، وتدقيق المعطيات الاجتماعية للبلدية، لاسيما وضعية العائلاتمن حيث المعيشة والسكن والصحة.

– تحسين التواصل مع عموم المواطنين باعتماد آليات الإعلام الآلي، سواء بصورة مباشرة عبراللقاءات، أو غير مباشرة عبر الوسائط الإعلامية بما يجعل المواطنون يواكبون الحياة العامة للبلدية.

– التعرف على تجارب أجنبية ناجحة في تسيير البلديات، والعمل على الاستفادة منها من خلال تبادل الزيارات ومشاريع التوأمة.

القائمة الاسمية والمهنية للمترشحين: جدول رقم 03

اللقب والاسم	مكان الميلاد	المستوى	المهنة
جودي محمد	القصر الجديد	جامعي	مفتش تربية
قومني محمد	قصر زاوية الرقاني	جامعي	أستاذ
اعبلة الصديق	قصر تعربت	ثانوي	عامل
عمار محمد	قصر تيمادنين	ثانوي	موظف
ابا علال محمد	قصر النفيس	ثانوي	موظف
لعربي محمد	حي النجاة	متوسط	أعمال حرة
بابا محمد	قصر النفيس	جامعي	أستاذ
الطيبي عبد القادر	القصر الجديد	ثانوي	موظف

من إعداد الباحث. المصدر: السيد رئيس حزب حركة مجتمع السلم.

[1] معلومات ادلى بها السيد جودي محمد رئيس حركة مجتمع السلم برقان بمقر عمله بمفتشية التربية في مقابلة اجريت معه يوم 17 جانفي 2012.

[2] البرنامج الانتخابي لحركة مجتمع السلم لانتخابات 29 نوفمبر 2007 وهو عبارة عن اوراق مطبوعة.

الفرع الرابع: حزب العمال.

نظرا لأن حزب العمال هو حزب جديد في المنطقة، حيث شارك لأول مرة في الانتخابات المحلية 2007، ونظ را كذلك لعدم وجود مقر للحزب على مستوى البلدية، وغياب رئيس الحزب، لم يتسنى لنا جمع معلومات عن برنامج الحزب وقائمة مرشحيه.

المطلب الثاني: نتائج الانتخابات المحلية ببلدية رقان.

سبقت الحملة الانتخابية موعد الانتخابات بأكثر من شهر، كما يروي لنا شهود عيان[1]، لقد شهدت الحملة اثارة العديد من الحساسيات، ومن ثم يبدأ الصراع الكلامي الذي يصبح دعامة أكيدة للنجاح السياسي، حيث تجند الحملات الانتخابية الوقت والمال والهدايا، فتعقد الاجتماعات والندوات والمشاورات لتغليب فلان وآل فلان، والقصر الفلاني على القصر الفلاني، والقبيلة الفلانية على القبيلة الفلانية، والعرق الفلاني على العرق الفلاني، كما ستعش الإشاعة ويتم دس الجواسيس وسط المتنافسين لالتقاط الأخبار وحبك المؤتمرات، وكل ذلك يصبح شرعيا في الانتخابات[2].

الشيء الملاحظ دائما في الانتخابات المحلية، وبمجرد اقتراب موعدها يتم تقسيم العائلات داخل القصور حسب اللون السياسي الذي تتلون به، فيقال العائلة الفلانية عائلة حمسية، والأخرى افلانية..، وتقوم كل عائلة على لسان أحد أصفيائها بذكر مآثرها وتاريخها، بينما تذم العائلات المنافسة وتسفه آراؤها ويحط من شجرتها ونسبها، وتلصق بها بعض الصفات المذمومة قصد إهانتها والوضع من كرامتها، ومن ثم فعلى الرغم من أن الانتخابات حدث سياسي من المفروض أن تتبارى فيه البرامج نلاحظ أن الاعتبار الاجتماعي هو صاحب الشأن الأكبر عند كل انتخابات محلية.

جرت الانتخابات المحلية يوم 29 نوفمبر 2007، وشهدت مشاركة أربع تشكيلات سياسية هي حزب جبهة التحرير الوطني بقيادة السيد عبد الله مبارك، حزب التجمع الوطني الديمقراطي بقيادة السيد بابا أحمد، حزب حركة مجتمع السلم بقيادة السيد جودي محمد، بالإضافة إلى حزب جديد على المستوى المحلي هو حزب العمال بقيادة السيد ابا علال سالم.

---

[1] أجريت مقابلات مع العديد من افراد المجتمع المحلي من مختلف الاعمار والفيئات خلال فترة البحث الميداني بالمنطقة.
من بين الاشاعات التي تخللت العملية الانتخابية مارواه لي السيد اعبلة الحاج عبد القادر وهو من اعيان المنطقة بان شرفاء قصر زاوية الرقاني

[2] اتفقوا على التصويت على حزب التجمع الوطني الديمقراطي، وقد روى لي ذلك في بيته يوم 05 جانفي 2012.

أسفرت العملية الانتخابية عن فوز جبهة التحرير بحصولها على 05 مقاعد من أصل 09 مقاعد جرى التنافس عليها، وكانت النتائج كالتالي[1]:

عدد المسجلين:8438 عدد الأصوات المعبر عنها:5893

عدد المصوتين:6193 نسبة المشاركة: 73.39 %

عدد الأوراق الملغاة:300

تعتبر نسبة المشاركة ضعيفة جدا إذا ما قورنت بالانتخابات المحلية لسنة 2002، والتي بلغت نسبة المشاركة بها 97.01% ويعود انخفاض النسبة إلى عزوف العديد من المواطنين عن التصويت عدم قناعتهم بإحداث تغيير، بالإضافة إلى القانون الانتخابي الجديد الذي يعرض قيو دا مشددة على التصويت بالوكالة، ووجود مراقبين لكل الأحزاب السياسية المشاركة على مستوى كل مكاتب الاقتراع، مما أعطى بعض الشفافية للعملية الانتخابية[2].

القوائم الانتخابية الحزبية	عدد الأصوات المتحصل عليها	عدد المقاعد المتحصل عليها	النسبة%
جبهة التحرير الوطني	3209	05	55.5
التجمع الوطني الديمقراطي	1436	02	22.2
حركة مجتمع السلم	838	02	22.2
حزب العمال	410	00	00
المجموع	5893	09	100

جدول رقم 04 : يوضح نتائج الانتخابات البلدية 2007

الجدول من إعداد الباحث. المصدر: مكتب الانتخابات ببلدية رقان.

يلاحظ على هذه النتائج بقاء حزب جبهة التحرير الوطني في الصدارة 05 مقاعد، وهي نفس النتيجة التي تحصل عليها في الانتخابات البلدية 2002، ويعود ذلك إلى احتكار الحزب لأصوات اكبر قصور البلدية وهما قصري تيمادنين، انزاقلوف، بينما حافظ التجمع الوطني الديمقراطي على نفس

[1] تحصلت على هذه النسب من مكتب الانتخابات ببلدية رقان يوم 02 جانفي 2012.

[2] معلومات ادلى بها رئيس حركة مجتمع السلم االسيد جودي محمد في مقابلة سابقة.

مقاعده (02)مقارنة بالانتخابات الماضية، بينما تمكث حركة مجتمع السلم من الحصول على مقعدين، وهي التي حصلت على مقعد واحد في انتخابات2002 .

المبحث الأول: التعريف بالدراسة الميدانية وأدواتها المنهجية.

المطلب الأول: تقنية الدراسة.

01- منهج البحث: تعتمد الدراسة الحالية على منهج البحث المسحي الوصفي وهو أكثر المناهج البحثية شيوعا واستخداما في دراسة الاتجاهات والظواهر الاجتماعية وأبحاث الرأي العام، فالبحث الوصفي يقدم وصفا علميا عميقا لظاهرة اجتماعية محددة، وهو لا يقف في فعاليته المنهجية عند حدود جمع البيانات وتصنيفها، بل يتخطى هذا المستوى ويؤسس لعملية تحليل معمق لأوجه ودلالات وأبعاد الظاهرة المدروسة، ورصد مختلف المتغيرات والأبعاد والمؤثرات التي تحيط بها ،وتلك التي تؤثر فيها و تدفع إلى انتشارها[1].

ومما لا شك فيه إن تعريف المنهج الوصفي ينطوي على صعوبات جمة ناجمة عن اختلاف المتخصصين في تحديد الهدف الذي يحققه هذا المنهج المعتمد في رصد الظاهرة المدروسة كميا وإحصائيا، والذي يمكن من تحليل أبعاد الظواهر الاجتماعية بطريقة كيفية متقدمة ، فبعض الباحثين يعتمدونه في وصف الظواهر والكشف عن أبعادها، بينما يوظفه بعضهم الأخر في عملية التفسير والكشف التنبؤ[2]، ومما لا شك فيه أن المنهج الوصفي شائع الاستخدام في البحوث التربوية والاجتماعية نظرا لأهميته في مجال تقصي الظواهر الإنسانية.[3]

يعرف المنهج الوصفي كذلك بأنه مجموعة الإجراءات البحثية التي تتكامل لوصف الظاهرة أو الموضوع اعتمادا على جمع الحقائق والبيانات وتصنيفها ومعالجتها وتحليلها تحليلا كافيا ودقيقا لاستخلاص دلالتها والوصول إلى نتائج أو تعميمات عن الظاهرة أو الموضوع محل البحث.[4]

تتضح إذن أهمية المنهج الوصفي في جوانب متعددة أهمها : انه يوفر بيانات عن واقع الظاهرة المراد دراستها وذلك في حدود الإجراءات المنهجية المتبعة، كما يعتمد عليه في تحليل هذه البيانات وتنظيمها واستخراج الاستنتاجات التي تساعد على فهم الظاهرة المطروحة للدراسة و البحث، كمايمكن هذا المنهج

---

[1] علي اسعد وطفة، مرجع سابق ص 27.

[2] صالح العساف، المدخل إلى البحث في العلوم السلوكية، كتاب الأول، شركة العبيكان للنشر، الرياض، 1989، ص19.

[3] عبد الرحمان عدس، مبادئ الإحصاء الوصفي، الجزء الأول، مكتبة دار الفكر للنشر والتوزيع، عمان، 1987، ص40.

[4] بشير الرشيدي، مناهج البحث التربوي، روية تطبيقية مبسطة، مكتبة دار الكتاب الحديث، الكويت، 2000، ص59.

من إجراء المقارنات الضرورية لتحديد العلاقات بين الظاهرة محل الدراسة والظواهر الأخرى ذات الصلة، علاوة على انه يمكن استخدامه لدراسة الظواهر الإنسانية والطبيعية على حد سواء.[1]

02- أدوات جمع البيانات.

بعد الإطلاع على عدد من الأدبيات السوسيولوجية والدراسات السابقة، تم بناء أداة الدراسة التي تمثلت في استبانه متعددة الاتجاهات حول أراء بعض أفراد المجتمع المحلي ببلدية رقان، حول الكيفية التي يعتمدونها في اختيار مرشحيهم في الانتخابات المحلية وقد تضمنت الاستبانة عددا من الأسئلة المتعلقة بمستويات المشاركة السياسية حيث تتدرج هذه الصور والمستويات من حيث أهميتها وفعاليتها، كما أنها تختلف حسب ما تقتضيه وتستلزمه كل صورة منها، ويتفاوت اختلافها من مجتمع لآخر طبقا لمستوى تقدم هذا المجتمع، وما يتيحه النظام السياسي بداخله من فرص و أساليب أمام المشاركين فيه، كما يتطابق اختلافها مع طبيعة ونوعية الأهداف التي يسعى الأفراد المشاركون إلى تحقيقها من خلال اشتغالهم بالعمل السياسي.[2]

وتتعدد صور المشاركة السياسية ويمكن إجمالها في الوقوف على القضايا السياسية والعامة، وذلك من خلال متابعة الأخبار والبرامج السياسية في مختلف وسائل الاتصال، والاشتراك في المناقشات والندوات واللقاءات السياسية التي تدور بين الناس، الاشتراك في الحملات السياسية من خلال توعية المواطنين سياسيا، الوقوف بجانب بعض المرشحين وتأييدهم، التصويت في الانتخابات والاستفتاءات التي تتم على مختلف المستويات، الانضمام إلى الأحزاب والتمتع بالعضوية فيها.[3]

ومن أكثر صور المشاركة السياسية شيوعا عملية التصويت، ورغم انتشار هذه الصورة من صور المشاركة إلا أنها تعتبر عملا يؤديه الأفراد لكي يظهروا مدى ولاءهم للنظام السياسي، وتمثل عملية التصويت أهمية ضئيلة في المشاركة وتلعب دورا ضعيفا في الحياة السياسية، والسبب في ذلك يعود إلى أن عملية التصويت هي عملية مؤقتة وتتأثر عملية التصويت بالعديد من المتغيرات منها الانتماء الأسري والعرقي ومستوى ثقافة الناخب ودرجة وعيه السياسي ، وقدرته على التمييز بين المرشحين والإغراءات

---

[1] جابر جابر، كاظم احمد، مناهج البحث في التربية وعلم النفس دار النهضة للطبع والنشر والتوزيع، القاهرة، 1985، ص15.

[2] السيد عبد الحليم الزيات، البناء الطبقي والاجتماعي والتنمية السياسية في المجتمع المصري، رسالة دكتوراه، كلية الآداب جامعة الإسكندرية، مصر، 1984ن ص267.

[3] السيد عبد الحليم الزيات، مرجع سابق ص268.

والمساومات المادية و الأدبية ، ومن ثم تصبح عملية التصويت نوعا من المجاملة أو الصفقات وليست أسلوبا من أساليب المشاركة السياسية.[1]

تتكون عينة الدراسة من 150 مواطن من بينهم 67 أنثى و83 ذكرا وقد تم اختيارهم بالطريقة العشوائية البسيطة.

المطلب الثاني:خصائص العينة.

1- توزيع العينة وفقا لمعيار السن.

جدول رقم (5) يوضح توزيع العينة وفقا لمعيار السن:

السن	التكرار	النسبة
29-18	84	56
39-30	35	23.3
49-40	20	13.3
59-50	08	5.3
70-60	03	02
المجموع	150	99.9

تقتضي قوانين غالبية الدول بتحديد سنا معينا للفرد حتى يتمكن من المشاركة في الحياة السياسية ، وهي السن التي يمكن أن يرجح معها وصول الفرد إلى قدر من رجاحة العقل والنضج الذي يؤهله لتحليل الأمور ذات الصلة بالشأن والصالح العام تحليلا موضوعيا، حيث يعد ناخبا كل جزائري وجزائرية بلغ من العمر ثمان عشرة سنة كاملة يوم الاقتراع وكان متمتعا بحقوقه المدنية والسياسية، ولم يوجد في احد حالات فقدان الأهلية المحددة في التشريع المعمول به.[2]

يتضمن الجدول رقم (5) توزيع المبحوثين على أساس السن، ويتبين من الجدول أن العينة الأكثر تمثيلا هي الفئة من 18 إلى 29 سنة بنسبة 56 بالمائة، تليها الفئة من 30الى 39 سنة بنسبة 23.3 بالمائة ،

[1] السيد عبد الحليم الزيات،مرجع سابق،ص269.

[2] قانون عضوي رقم 12-01 مورخ في 18 صفر عام 1433 الموافق ل 12 يناير 2012.المتعلق بنظام الانتخاب، المادة 03، ص01.

تليها الفئة من 40 إلى 49 سنة بنسبة 13.3 بالمائة بينما تحصلت الفئتين من 50 الى59 ومن 60 إلى 70 سنة على نسبة لا تتجاوز 11 بالمائة، وعلى هذا الأساس فالمجتمع المحلي والجزائري عموما يتميز بارتفاع فئة الشباب حيث تجاوزت 79 بالمائة في العينة موضوع الدراسة.

2- توزيع العينة وفقا لمعيار الجنس.

جدول رقم (6) يوضح توزيع العينة وفقا لمعيار الجنس:

الجنس	التكرار	النسبة
ذكر	83	55.3
أنثى	67	44.6
المجموع	150	100

يتضمن الجدول (6) توزيع المبحوثين على أساس الجنس، وقد جاءت نسبة الذكور 55.3 بالمائة بينما نسبة الإناث 44.6 بالمائة، ويعود انخفاض نسبة الإناث إلى أن المجتمع المحلي برقان مجتمع ذكوري، لذلك فقد وجدنا صعوبة كبيرة في الاتصال بالنساء بسبب قلة تواجدهم في الإدارات والأماكن العمومية، أو بسبب جهل أغلبية النساء لاسيما الفئة العمرية فوق 39 سنة.

3- توزيع العينة وفقا لمعيار المستوى التعليمي.

جدول رقم (7) يوضح توزيع العينة وفقا لمعيار المستوى التعليمي:

المستوى التعليمي	الذكور		الإناث		المجموع	
	العدد	النسبة	العدد النسبة		العدد	النسبة
بدون مستوى	3	2	5	3.3	08	5.3
ابتدائي	11	7.3	30	20	41	27.3
متوسط	20	13.3	10	6.6	30	19.9
ثانوي	29	19.3	14	9.3	43	28.6
جامعي	20	13.3	08	05.3	28	18.6
المجموع	83	55.2	67	44.5	150	99.7

بالنظر للجدول نجد ان53 بالمائة فقط من أفراد العينة ليس لديهم مستوى تعليمي، بينما نجد 27.6 بالمائة لديهم مستوى ابتدائي، و 19.9 بالمائة لديهم مستوى متوسط، و 28.6 بالمائة لديهم مستوى ثانوي وهم الغالبية في أفراد العينة، و18.6 بالمائة يملكون مستوى جامعي، ومنه نستطيع القول أن حوالي 67.3 بالمائة من أفراد العينة لديهم مستوى تعليمي جيد يمكنهم من التمييز بين برامج مختلف الأحزاب المتنافسة.

وبالمقارنة بين عينة الدراسة من ناحية الجنس يتبين لنا أن الذكور لديهم مستوى تعليمي اكبر من الإناث، ويعود ذلك إلى بعد المؤسسات التعليمية في المرحلة قبل سنة 2000، ويمكن أن يعزى ذلك إلى المحافظة السائدة على مستوى قصور المجتمع المحلي، والتي تمنع المرأة أو البنت من التعليم خارج القصر على عكس الذكور.

4- توزيع العينة وفقا لمعيار الإقامة:

جدول رقم (8) يوضح توزيع العينة وفقا لمعيار الإقامة:

الإقـــامة	التكـــرار	النســـبة %
القصر	118	78.6
مركز البلدية	32	21.3
المجموع	150	100

يمثل الجدول رقم(04) توزيع المستجوبين على أساس الإقامة، حيث نجد أن أغلبية سكان بلدية رقان لا يزالون يسكنون في القصر بنسبة 78 % ، على الرغم من أن أغلبيتهم يعملون في مركز البلدية أو مقر الولاية، بينما جاءت نسبة من يقطنون بمركز البلدية بـ 21.6 % فقط.

5- توزيع العينة وفقا لمعيار العمل:

جدول رقم (9) يوضح توزيع العينة وفقا لمعيار العمل:

العمـــل	التكـــرار	النســـبة %
نعم	98	65.3
لا	52	34.6
المجموع	150	100

يمثل الجدول رقم(05) توزيع المستجوبين على أساس العمل، حيث نجد أغلبية المستجوبين أجابوا بنعم بنسبة 65 % مقابل 34 % أجابوا بلا، و يعود ذلك إلى أن أغلبية السكان، حتى الذين لا يعملون في وظائف في الدولة، أو القيام بأعمال حرة، يقومون بممارسة أعمال فلاحيه لاسيما سكان القصر نظرا للطابع الفلاحي الموروث الذي يغلب على المنطقة.

المبحث الثاني : صور المشاركة السياسية لدى أفراد المجتمع المحلي.

01- مناقشة المواضيع السياسية.

جدول رقم (10) يوضح توزيع العينة وفقا لمعيار مناقشة المواضيع السياسية:

مناقشة المواضيع السياسية	التكرار	النسبة %
نعم	105	70
لا	45	30
المجموع	150	100

يندرج هذا النشاط ضمن الاهتمام السياسي المرتبط بمتابعة القضايا العامة، وعلى فترات مختلفة قد تطول أو تقصر، بالإضافة إلى متابعة الأحداث السياسية وعند سؤال المبحوثين، هل تناقشون داخل الأسرة مواضيع سياسية محلية أجاب حوالي 70 بالمائة بالإيجاب، حيث يجمع هؤلاء على أن مناقشة المواضيع السياسية أمر عادي بين أفراد العائلة لاسيما في الليل حين تجتمع العائلة الموسعة، حيث يقول احد المستجوبين : نحن نجتمع كل يوم بعد العشاء في دار جدي لشرب الشاي، حيث يتناقش الكبار في كل القضايا السياسية التي تدور على مستوى البلدية أو حتى على المستوى الوطني، خاصة أثناء المواعيد الانتخابية.[1]

بينما أجاب حوالي 30 بالمائة بأنهم لا يناقشون مواضيع سياسية حيث رد احد المبحوثين قائلا : أنا الوقت اللي ماشي نضيعو في الهدرة في السياسة، نروح نتفرج على مقابلة في الجزيرة الرياضية خير.[2] بينما أجاب مستجوب أخر: حنايا السياسة خاطينا، بزاف علينا غير خويا راه كل يوم مصدعنا بيها.

وهذا يدل على رفض بعض المواطنين كل ما هو سياسي لان السياسة في نظرهم هي البحث عن المصالح فقط.

---

[1] السيد مبروكي محمد عامل في بلدية رقان لا يعرف القراءة والكتابة، وقد روى لي ذلك مشافهة أثناء قيامي بالعمل الميداني.

[2] الاستمارة رقم 24.

02- متابعة الأخبار السياسية ومراسلة المسولين المحليين.

جدول رقم (11) يوضح توزيع العينة وفقا لمعيار متابعة الأخبار السياسية:

المتابعة و المراسلة	التكرار	النسبة %
نعم	60	40
لا	90	60
المجموع	150	100

تعمل الوسائل الإعلامية من خلال مضامينها التي تقدمها للجمهور، على تزويد الأفراد بذلك النوع من المعرفة الذي يرفع درجة الفهم، كما تقدم لهم فرصة اكبر لممارسة الإشراف والسيطرة على المحيط العام، وبالتالي تزيد من رغبتهم واندفاعهم للمشاركة.[1]

ومن جهة أخرى تساعد وسائل الإعلام على خلق المناخ الايجابي للمشاركة السياسية، وتزويد أفراد المجتمع بالمعرفة المناسبة التي تدلهم على سبل تصريف اهتماماتهم نحو ما يفيدهم في تحقيق أهدافهم من المشاركة.[2]

عند سؤال أفراد العينة هل تتابعون الأخبار السياسية وتقومون بمراسلة المسؤولين المحليين؟ أجاب حوالي 60 بالمائة من المستجوبين أنهم لا يفعلون ذلك ، ويعود ذلك إلى عدم الثقة في المسولين المحليين الذين يوصدون أبوابهم بمجرد الوصول إلى الكرسي حيث يروي احد المستجوبين : لقد أرسلت عدة طلبات من اجل الحصول على وظيفة، وذهبت لمقابلة رئيس البلدية فلم يستقبلني احد) بينما أجاب حوالي 40بالمئة بأنهم يتابعون الأخبار ويتصلون بالمسولين المحليين.

[1] شريفة ماشطي، مجلة الباحث الاجتماعي جامعة قسنطينة، العدد10، سبتمبر 2010، ص159.

[2] ثناء فوائد عبد الله، آليات التغيير الديمقراطي في الوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى، بيروت، 1987، ص307.

01-المشاركة في الجمعيات المحلية:

جدول رقم (12) الجمعيات المعتمدة على مستوى بلدية رقان.

الجمعية	تاريخ التأسيس	مكان النشاط	نوع النشاط	رئيس الجمعية	عدد المنخرطين
الجمعية الثقافية الواحة	1995-05-10	قصر تيمادنين	ثقافية	فلاني عمر	325
الجمعية الثقافية مطلع الفجر	2004-08-05	قصر تينولاف	ثقافية	مبروكي محمد	240
الجمعية الثقافية شباب الغد	1999-06-11	رقان المركزي	ثقافية	زياني محمد	215
الجمعية الثقافية فجر الحرية	2002-10-09	زاوية الرقاني	ثقافية	رقاني احمد	192
الجمعية الثقافية انزقلوف	2009-11-10	قصر انزقلوف	ثقافية	باعلول عبدا لعزيز	160
الجمعية الثقافية النهضة	2006-04-03	قصر ايت المسعود	ثقافية	رابح محمد	120
الجمعية الثقافية تعرا بت	2003-10-15	قصر تعريت	ثقافية	اعبللة عبد الحميد	260
الجمعية الثقافية أحباب الخير	2001-03-10	قصر توريرت	ثقافية	عمراني عبد السلام	340
الشباب الرياضي لبلدية رقان	1994-02-06	رقان المركزي	رياضية	الخير محمد	180
الجمعية الثقافية القصر الجديد	2007-05-09	القصر الجديد	ثقافية	سماني عمر	150
الجمعية الثقافية السلام	2005-04-04	تيما دنين	ثقافية	باعثمان محمد	130
الجمعية الثقافية جيل الغد	2010-08-06	قصر تين ولاف	ثقافية	عبد الله عبد الرحمان	160
الجمعية الثقافية النجاة	2011-07-03	حي التجارة	ثقافية	لنصار بدة	110
الجمعية الحفاظ على التراث	2006-04-02	رقان المركزي	ثقافية	عبد الله محمد	255
الجمعية13فبراير	2003-10-12	رقان المركزي	تاريخية	الهامل عمر	510

الجدول من إعداد الطالب- المصدر-المركز- الثقافي برقان يوم 11-01-2012.

تساهم الجمعيات والتنظيمات المختلفة في تشكيل الرأي العام، وإكساب المواطنين روح المبادرة، ولهذا الاعتبار المزدوج فهي تسهل وتمكن من إكساب الأفراد مهارات خطابية وسياسية.

تمثل الجمعية اتفاقية تخضع للقوانين المعمول بها، ويجتمع في إطارها أشخاص طبيعيون ومعنويون على أساس تعاقدي ولغرض غير مربح يشتركون في تسخير معارفهم ووسائلهم لمدة محددة أو غير محددة من اجل ترقية الأنشطة ذات الطابع المهني، الاجتماعي، العلمي ،الديني ، التربوي والرياضي.[1]

يحق تأسيس جمعية لكل الأشخاص البالغين الراشدين من جنسية جزائرية، والمتمتعين بحقوقهم المدنية والسياسية عن طريق عقد جمعية عامة تأسيسية تضم خمسة عشر عضوا مؤسسا على الأقل وتصادق على قانونها الأساسي وتعين مسؤولي هيئاتها القيادية.

يتم إيداع تصرح التأسيس خلال ستون يوما على الأكثر و يتم القيام بشكليات الإشهار في جريدة يومية إعلامية على الأقل[2]، وتجد الجمعيات الدعم والمساندة من طرف السلطات العمومية حسب مجال اختصاصها.

لكن على الرغم من كثرة الجمعيات على المستوى المحلي ببلدية رقان، حيث يقدر عدد الجمعيات المعتمدة حوالي 15 جمعية[3]، ومن ثم فهي تفوق عدد قصور بلدية رقان[4]، إلا أن نسبة غير المنتمين إلى هذه الجمعيات من المبحوثين تظل كبيرة حيث بلغت حوالي 66 بالمائة، ويعود ضعف اندماج المبحوثين في الحياة الجمعوية إلى غياب الديمقراطية في التسيير الداخلي لهذه التنظيمات، وكثرة الانقسامات داخلها، ومرد هذا الانقسام إلى الطابع القبلي للقصور والتمايز العرقي بداخلها، والذي كثيرا ما يكون سبب في تدمير العمل الجمعوي، ليصل الأمر في بعض الأحيان إلى استئثار كل فئة أو جماعة داخل القصر بجمعيتها الخاصة بها مما يؤدي إلى ضرب فعالية النشاط الجمعوي في الصميم.

04- الانتماء إلى حزب سياسي.

جدول رقم (13) يوضح توزيع العينة وفقا لمعيار الانتماء الى حزب سياسي:

الانتماء إلى حزب	التكرار	النسبة %
نعم	17	11.3
لا	133	88.6
المجموع	150	100

[1] القانون رقم 90-31 المؤرخ في 04 ديسمبر 1990 والقانون رقم 89-28 المؤرخ في 31 مارس 1989.

[2] نفس المرجع.

[3] المركز الثقافي البلدي ببلدية رقان.

[4] عدد قصور بلدية رقان 10 قصور.

يعتبر الحزب السياسي إطارا للمشاركة السياسية المستمرة، يعمل على توسيع النشاط السياسي والمشاركة الجماهيرية من خلال تنمية علاقاته بالناخبين، كما يعد حلقة وصل بين المسؤولين والجمهور.[1]

إن الحزب السياسي هو عبارة عن جماعة منظمة من الأفراد تسعى للوصول إلى الحكم ولممارسة السلطة بالطرق المشروعة لتحقيق مبادئه المتفق عليها، وتؤدي الأحزاب السياسية جملة من الوظائف كوظيفة التنظيم والتكوين والإعلام، وانتقاء الحزب للأشخاص الذين يتولون ممارسة المسؤوليات، بالإضافة إلى الوظيفة الأخلاقية التي تتمثل في تحديد مسؤولية الحزب بدقة ووضوح.[2]

كما يعتبر الاهتمام بالأحزاب السياسية مظهرا من مظاهر المشاركة لان ذلك يساهم في دعم ثقافة الأفراد السياسية، وبعمل على تطوير التعبير المعرفي والسلوكي لهم، كما إن لها أهمية قصوى على المستوى

المحلي حيث تعمل على اختيار المرشحين لعضوية المجالس الشعبية والمحلية.[3]

يوجد على مستوى بلدية رقان ثلاث مقار لأحزاب سياسية، أو لها حزب جبهة التحرير الوطني، بالإضافة إلى حزب التجمع الوطني الديمقراطي، وحزب حركة مجتمع السلم، إلا أنها لا تفتح أبوابها للجمهور إلا في المواعيد الانتخابية.[4]

أما بالنسبة لعدد المنخرطين فيبلغ حوالي 1370 بالنسبة لحزب جبهة التحرير الوطني[5]، و867 بالنسبة لحركة مجتمع السلم[6]، اما بالنسبة لحزب التجمع الوطني الديمقراطي فلم نستطع الحصول على العدد الرسمي نظرا لغلق مقر الحزب.

وردا على السؤال التالي: هل أنت عضو في حزب سياسي? ،نجد نسبة 72 بالمائة من المبحوثين غير منتمين إلى الأحزاب السياسية على المستوى المحلي، في المقابل 28 بالمائة أجابوا بانتمائهم إلى

---

[1] عبد الحميد متولي، الحريات العامة:نظرة في تطورها ومضمونها ومستقبلها، الإسكندرية، دار المعارف، 1975، ص151.

[2] حمادي شمران، الأحزاب السياسية والنظم الحزبية، الطبعة الثانية، مطبعة الإرشاد، بغداد، 1975، ص29.

[3] حمادي شمران، نفس المرجع، ص30.

[4] يوجد مقر حزب جبهة التحرير الوطني بجانب بنك الفلاحة والتنمية الريفية بوسط مدينة رقان، بينما يوجد مقرا حركة مجتمع السلم وحزب التجمع الوطني الديمقراطي بجانب المستشفى القديم.

[5] مقابلة أجريت مع رئيس الحزب السيد لعروسي أمحمد 15 فبراير 2012، بمكتبه بقر ابتدائية تيمادنين.

[6] مقابلة أجريت مع رئيس حركة مجتمع السلم السيد جودي محمد يوم 16 فبراير 2012، بمكتبه بمفتشيه التربية ببلدية رقان.

الأحزاب، ويعود السبب في قلة انتماء المواطنين إلى الأحزاب السياسية على المستوى المحلي إلى غياب العمل الحزبي على ارض الواقع، حيث يجيب احد المبحوثين :(أنا لست عضو في أي حزب، راني عايش حياتي كاملة في رقان وما نعرف وين جاية هاد الأحزاب)[1] وهذا يعكس نوع من التذمر من طرف المبحوثين نظرا لعدم نشاط الأحزاب سوى في المواعيد الانتخابية، بينما في السؤال الموالي : من بين الأحزاب الموجودة على المستوى المحلي ، أيها يعتبر الأقرب إليك ? حصل حزب جبهة التحرير الوطني على نسبة 8 بالمائة، وحزب حركة مجتمع السلم على نسبة 7 بالمائة ، بينما اكتفى حزب التجمع الوطني الديمقراطي ب 5 بالمائة ، وعليه نجد أن حوالي 80 بالمائة من المبحوثين لا يتعاطون مع أي حزب، في مقابل 20 بالمائة أعلنوا عن تعاطفهم مع احد الأحزاب الممثلة محليا ، وترجع نسبة الرفض في غالب الأحيان إلى أن المبحوثين يرون في الأحزاب السياسية ومناضليها على اختلاف برامجهم مجرد باحثين عن السلطة وتقلد المناصب العامة فقط.

جدول رقم (14) يوضح توزيع العينة وفقا لمعيار الحزب السياسي الأقرب إليهم:

الحزب السياسي الأقرب	التكرار	النسبة %
FLN	21	14
RND	14	9.3
HMS	28	18.6
لا شيء	87	58
المجموع	150	100

يمثل الجدول رقم (10) توزيع المبحوثين حسب درجة تعاطفهم مع الأحزاب السياسية الموجودة على مستوى بلدية رقان وهي حزب جبهة التحرير الوطني وحزب التجمع الديمقراطي وحزب حركة مجتمع السلم ، وتبين النتائج أن حزب (FLN) حصل على نسبة 14% وهي نسبة ضعيفة إذا لاحظنا أن حزب جبهة التحرير سيطر على الانتخابات البلدية منذ تأسيس بلدية رقان، حتى في أيام سيطرة جبهة الإنقاذ على أغلب بلديات الوطن بداية التسعينات ، كما أنها لم يؤثر فيها صعود حزب التجمع الديمقراطي منتصف التسعينات وهو الذي كان يوصف بأنه حزب السلطة أو حزب الإدارة.

[1] تصريح لأحد المستجوبين يسكن بمركز بلدية رقان.

أما حزب التجمع الوطني فقد حصل على نسبة 9.3% من تعاطف المبحوثين وهي النسبة الأضعف، ويرجع ذلك إلى السمعة السيئة للحزب على المستوى البلدي ، فضلا عن وصفه بحزب الدولة أو السلطة وهو ما ينفر منه المواطنين.

أما حزب حركة مجتمع السلم فرغم حصوله على نسبة 18.6% ، إلا أنه لم يستطع الظفر برئاسة البلدية عبر كامل مشاركاته في الانتخابات البلدية المتعاقبة.

كما نجد أن النسبة الأكبر 58% لا تتعاطف مع أي حزب فهي ترى أن الأحزاب جميعها متشابهة ، وهدف مناضليها على اختلاف برامجهم هو الحصول على السلطة وتقلد المناصب العامة فقط.

05- التسجيل في القوائم الانتخابية.

جدول رقم (15) يوضح توزيع العينة وفقا لمعيار التسجيل في القوائم الانتخابية:

التسجيل في القوائم	التكرار	النسبة %
نعم	137	91.3
لا	13	8.6
المجموع	150	100

يقوم الانتخاب على الأقل بوظيفتين كبيرتين: إعطاء المزيد من السلطة الشرعية لأولئك الذين يمارسون السلطة، وتنشيط الإحساس لدى المحكومين بانتمائهم للمجموعة الكبيرة بفضل ممارستهم الجماعية لامتياز مشترك.[1]

تبلغ النسبة الإجمالية للسكان ببلدية رقان حسب الإحصاء الأخير لسنة 2008 حوالي 22800 مواطن ، بينما يبلغ عدد المسجلين في القوائم الانتخابية حوالي 8438[2]، ومن ثم نستطيع القول أن حوالي 37 بالمائة من أفراد المجتمع المحلي مسجلون في القوائم الانتخابية، وتعود النسبة المرتفعة للمسجلين في القوائم الانتخابية الى التسجيل التلقائي للمواطنين نظرا لطبيعة المجتمع الريفي المتعارف كليا، وهو الشيء

---

[1] فليب برو، علم الاجتماع السياسي، ترجمة محمد عرب صاصيلا، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر، بيروت، الطبعة الأولى، 2006، ص305.

[2] مكتب الانتخابات ببلدية رقان.

الذي يشير إليه فليب برو حيث يرى انه في فرنسا يجري التسجيل في القوائم بشكل تلقائي عمليا في البلديات الصغيرة التي يعرف فيها كل المواطنين بعضهم بعضا.[1]

بالنسبة للعينة محل الدراسة فعند توجيه السؤال: هل تملك بطاقة انتخابية أم لا ?ولماذا? أجاب حوالي 55 بالمائة من العينة بأنهم لا يملكون البطاقة الانتخابية، ويعود السبب إلى عدم قناعة البعض بمضمون العملية الانتخابية برمتها حيث يعلل احد المستجوبين[2] رفضه للتسجيل في القوائم: ((أنا ما عندي ما ندير بهذه لكارطة ، بزاف عليا لكارط ناسيونال والبيرمي)) ، بينما أجاب مستجوب أخر : ((حنايا باش نخر جوا غير تعريف من البلدية نحصلوا، وأنت باغيني نخرج كارط نتاع الفوط))[3].

بينما أجاب حوالي 45 بالمائة من المبحوثين بأنهم يملكون بطاقة الناخب، حيث يعتبر العديد من المبحوثين أن بطاقة الناخب ضرورية من اجل التسجيل في قائمة القرعة للاستفادة من السكنات الريفية لاسيما في قصري تيما دنين وانزقلوف[(1)]، بينما أجاب احد المبحوثين باستغراب بان كارط الفوط جات حتى للدار أنا ماخدمتها ما والو حيث يعمد بعض مسؤولي القصور المحلية عن طريق الاتصال بأرباب العائلات إلى تسجيل أفراد القصر تلقائيا في الجداول الانتخابية.[4]

[1] فليب برو، مرجع سابق، ص399.

[2] تصريح لأحد المستجوبين من قصر تينولاف.

[3] تصريح لأحد المستجوبين من قصر زاوية الرقاني.

[4] تصريح لمسؤول قصر انزقلوف السيد باعلول الحاج عبد المولى بمنزله بتاريخ 19 جانفي 2012.

المبحث الثاني: المشاركة في الانتخابات المحلية 29 نوفمبر .2007

01- توزيع المبحوثين حسب المشاركة في الانتخابات الأخيرة.

جدول رقم (16) يوضع توزيع العينة وفقا لمعيار المشاركة في الانتخابات الأخيرة:

المشاركة في الانتخابات الأخيرة	التكرار	النسبة %
نعم	112	74.6
لا	38	25.3
المجموع	150	100

بلغت نسبة المشاركة في الانتخابات المحلية 2007 لبلدية رقان حوالي 73.37 بالمائة وهي نسبة مرتفعة إذا قسناها بالمستوى الوطني، أما بالنسبة للعينة المدروسة فقد أجاب حوالي 74.6 بالمائة من المبحوثين بأنهم شاركوا في عملية التصويت، وقد أدت العملية الانتخابية إلى فوز السيد عبد الله مبارك، متصدر حزب جبهة التحرير الوطني، والمنتمي إلى قصر تينولاف، حيث أجاب احد المبحوثين بقصر تينولاف : ((أحنايا لابد نفوطو باش نطلعو ولد بلادنا))[1] بينما أجاب مبحوث أخر((أنا ماكنت باغي نفوط بصح قللي ترشح ولد البلاد يلزمنا قاعنا نوقفوا معاه)).[2]

أما نسبة 25.3 % التي تمثل عدم المشاركين في العملية الانتخابية فهي لا ترجع بالضرورة إلى الامتناع عن الانتخاب وإنما يمكن أن تعزى كذلك إلى عدم وجود بعض المواطنين أثناء الانتخابات لاسيما الطلبة في الجامعات ، وبعض الشباب المسافرين بغرض العمل.

وعموما يمكن أن نميز بين نوعين آخرين من الممتنعين عن الانتخاب، الفئة الأولى هي التي تمتنع لإحساسها بأنها غريبة عن الرهانات التي تعبئ المجموعة بأسرها ، أما الفئة الأخرى فتتعلق بالعكس بأناس مهتمين جدا بالسياسة ، ومطلعين عليها ، ويعد امتناعهم تعبيرا عن رفض الاختيار ضمن شروط العرض الانتخابي كما يبدو لهم ، فهم يشعرون أنهم لم يجدوا بين المرشحين من يعبر بشكل ملائم عن تفضيلا تهم.[3] حيث يقول احد المبحوثين :((لم أشارك في الانتخابات لأنه ليس لي مصلحة مع أي

[1] تصريح لمبحوث من قصرالنفيس.

[2] تصريح لمبحوث من قصر تينولاف.

[3]. فيليب برو ، مرجع سابق ، ص339.

طرف فيها))[1] ، بينما صرح أخر ((أنا ما شاركت، الناس تطلع تدي الدراهم وأنا نزيد نعاونهم))[2] ، بينما يمتنع البعض عن المشاركة تعبيرا عن رفضه الاختيار ضمن شروط العرض الانتخابي ،فهم يشعرون بأنهم لم يجدوا بين المرشحين من يعبر بشكل ملائم عن تفضيلا تهم.

02- حضور الحملات الانتخابية.

جدول رقم (17) يوضح توزيع العينة وفقا لمعيار حضور الحملات الانتخابية:

حضور الحملات الانتخابية	التكرار	النسبة %
نعم	95	63.3
لا	55	36.6
المجموع	150	100

تتسم الحملة الانتخابية في المجتمعات العربية بطابع خاص يميزها عن ما عرف من تقاليد دعائية في المجتمعات الغربية، ورغم بعض الاختلافات من منطقة عربية إلى أخرى، إلا أن القاسم المشترك بينها يتمثل في توظيف الفلكلور أو ما يسمى بالتراث الشعبي في الحملات الانتخابية، بل وفي كل مراحل التنشئة الاجتماعية والسياسية للفرد، إذ تزرع في كيانه منذ نعومة أظافره عصبية الانتماء الأولي وضرورة التمسك بذلك الانتماء وتقديسه، وتقديم مصلحة ذلك الانتماء على المصلحة الشخصية.[3]

يكفينا للتدليل على ذلك الإشارة إلى الأمثال الشعبية المتداولة والتي تردد أمام الفرد طيلة حياته إلى درجة تصبح معه تلك الأمثال نبراسا يهتدي به في حياته.

إن هذا التراث الشعبي من خلال الأمثال والأدب الشعبي ينقل لنا صورة واضحة عن الثقافة السياسية للمجتمع العربي خصوصا المحلي منه، وعن علاقة الانتماء الأولي بالانتماء السياسي، فيتداول المجتمع عبارات (فلان طيب الأصل)، للدلالة على حسبه ونسبه وتأكيد شرف، وبالتالي الحاجة إلى مساعدته والتضامن معه إذا كان مرشحا للانتخابات.[4]

---

[1] تصريح لمبحوث من قصر تعرابت.

[2] تصريح لمبحوث من قصر تاوريرت.

[3] محمد خداوي، الانتخاب في الوطن العربي بين الو لاءات الأولية والمد الديمقراطي، دفاتر السياسية والقانون،العدد السابع، جامعة ورقلة،جوان 2012، ص 51.

[4] احمد بن نعمان، نفسية الشعب الجزائري، الجزائر، شركة دار هومة، 1994، ص164.

إذن، يمثل المشاركة في الحملات الانتخابية امتدادا للمشاركة السياسية بما لا يتجاوز حدود التصويت ن ويتمثل الهدف السياسي للحملات الانتخابية في التأثير على المواطن، وكسب ودهم وإقناعهم ببرنامج الحزب السياسي، وحملهم عن المشاركة الانتخابية.

إن حضور النزعة القبلية في المجتمع المحلي ببلدية رقان يظهر بجلاء أثناء الحملات الانتخابية، حيث تصطف كل قبيلة إلى مناصرة المرشح الذي تراه اقرب لها، ويكون المتر شح محاط بمجموعة من الأفراد من مقربيه الذين تربطه معهم علاقة قرابة وانتماء سياسي أو اجتماعي، أو تربطه بهم علاقة مصلحة متبادلة، وهؤلاء يساعدون المتر شح في القيام بحملته الانتخابية، ويعملون كذلك على تجنيد معارفهم ومن يستطيعون تحفيزهم على المساهمة في حملة المتر شح الانتخابية.

كل هاته المؤشرات تجعلنا نضع آلاف علامات الاستفهام على الأجواء التي تجري فيها الحملة الانتخابية، والتي تم نسبها زورا وبهتانا إلى ما يسمى بالسلوك السياسي الحداثي، فاغلب ساكنة هاته المنطقة لم يعرفوا بعد الهدف الذي جاءت من اجله العملية الانتخابية، بل أكثر من ذلك فان ما يسمى بالأحزاب السياسية لا تزور قصور المنطقة إلا بشكل احتفالي، وذلك بغرض قضاء مأربها.[1]

أما بالنسبة لأفراد العينة المدروسة فعند السؤال: هل قمت بالحضور لحملات انتخابية ?أجاب حوالي 63.3 بالمائة من أفراد العينة بانهم يحضرون الحملات الانتخابية نظرا لنزول المرشحين إلى كل قصر من قصور البلدية، بينما عبر حوالي 36.6 بالمائة بأنهم لا يحضرون، ويعود ذلك إلى ما يتطلبه هذا النشاط من اقتناع كبير بأطروحات المرشحين من طرف الجمهور وهو ما يعبر عنه احد المبحوثين:((أنا ما نحضرش لهاد الاجتماعات، ما يديروا والو غير يكذبوا و يزردوا ويمشوا في حالهم)).[2]

---

[1] حيمر عبد السلام، دراسة سيسيولوجية لبعض قضايا المغرب المعاصر، جامعة مولاي إسماعيل، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، مكناس، سلسلة دراسات وأبحاث، 2003، ص 108.

[2] تصريح لأحد المبحوثين بقصر ايت المسعود.

03-مساهمة الانتخابات المحلية في إحداث التغيير.

جدول رقم (18) يوضح توزيع العينة وفقا لمعيار مساهمة الانتخابات في احداث التغيير:

الانتخابات أحدثت التغيير	التكرار	النسبة %
نعم	65	43.3
لا	71	47.3
لا اعرف	14	9.3
المجموع	150	100

إن الهدف الأساسي من خوض غمار الانتخابات المحلية هو القيام بالنهضة المحلية، ومعالجة العوائق والعراقيل التي تقف في وجه تحقيق ذلك، ومن خلال البحث الميداني قمنا بسؤال المبحوثين: هل ترى ان الانتخابات المحلية الأخيرة ساهمت في إحداث التغيير المنشود?وضح ذلك?. حيث أجاب حوالي 47.3 بالمائة من المبحوثين بان الانتخابات لم تساهم في أحداث تغيير فعلي حيث يقول احد المبحوثين :((ماكان والو رقان هو رقان، طريق فايتة وحوانيت على جانبها)).[1]

ونلمس من كلام هذا المبحوث عدم إحساسه بأي تقدم على المستوى المحلي، بينما يجيب مبحوث أخر بقوله ((كل ما حدث من تغيير هو تغيير رئيس البلدية فقط))[2] ، وفي الجانب الأخر عبر حوالي 43.3 بالمائة من المبحوثين عن شعورهم بان الانتخابات المحلية ساهمت في إحداث بعض التغيير، بينما اجاب حوالي 9.3 بالمائة بلا اعرف.

ويمكن أن نفسر نتيجة الجدول بعدم الثقة السياسية ، والتي تعرف على أنها التقييم السلبي للسياسة من قبل المواطنين الذين يرون تناقضا بين المأمول والواقع ، فالمواطنين يثقون في البلدية عندما يشعرون بأنها تعالج القضايا بكفاءة ، ويفقدون الثقة فيها عندما يشعرون بأنها مسؤولة عن الاتجاهات غير المرغوب فيها، ومن ثم فإن عدم الثقة السياسية عادة ما تكون تقييميه أو معيارية.

ونستطيع القول أن عدم الثقة السياسية أو الشك السياسي يعتبر من أهم خصائص الدول النامية، ونتيجة أساسية للتغير السريع الذي تتعرض له هذه المجتمعات، ضف إلى ذلك أنه لما كانت عملية التصويت تقترن بحملات انتخابية مكثفة ونشيطة تتوخى التأثير في جمهور الناخبين، واجتذابهم لصالح مرشح دون

[1] تصريح لأحد المبحوثين برقان المركزي.

[2] تصريح لأحد المبحوثين من القصر الجديد.

آخر ، فلا غرابة إذن أن تسفر الانتخابات البلدية في كثير من الأحيان، عن فوز أكثر المرشحين قدرة على الدعاية أو التضليل، أو أقلهم كفاءة في العمل من اجل الصالح العام، أو التعبير الصحيح عن متطلبات الجماهير ورغباتها، ومن هنا يأتي إحساس المواطنين بأن الانتخابات لم تساهم كثيرا في إحداث التغيير المنشود.

04- دوافع المشاركة في الانتخابات المحلية.

جدول رقم (19) يوضح توزيع العينة وفقا لمعيار دوافع المشاركة في الانتخابات المحلية:

دافع مشاركتي في الانتخاب	التكرار	النسبة %
واجب وطني	125	83.33
بحكم العادة	4	2.6
لأن التنمية المحلية تتطلب المشاركة	21	14
المجموع	150	100

من خلال الاستمارة قمنا بطرح السؤال التالي: ما الذي يدفعك للمشاركة في الانتخابات المحلية?، أجاب حوالي 83.33 بالمائة من المبحوثين بان السبب يعود إلى أن الانتخابات واجب وطني، وفي هذا المعنى عرفت دائرة المعارف البريطانية المواطنة: (المواطنة هي عبارة عن علاقة بين فرد ودولة كما يحددها قانون تلك الدولة، وبما تتضمنه تلك العلاقة من واجبات وحقوق)، وتضيف بان المواطنة تدل ضمنيا على مرتبة من الحرية مع ما يصاحبها من مسؤوليات تتمثل أساسا في الحقوق السياسية مثل حق الانتخاب وتولي المناصب العامة.[1]

كما أجاب حوالي 14 بالمائة من المبحوثين بان سبب مشاركتهم في الانتخابات راجع إلى أن النهوض بالتنمية المحلية يتطلب ذلك ،حيث يجيب احد المبحوثين ((هذه الانتخابات تمس المواطن بصفة مباشرة، ومن ثم يجب اختيار الأفراد القادرين على النهوض بالبلدية)[2] بينما أجاب مبحوث أخر (نشاركوا في الانتخابات المحلية باش نخيروا الرجال اللي ينوضوا بهاد البلاد ويخدموا الشبيبة).[3]

[1] رياض عدنان، المواطنة، مجلة النائب، الجزائر، العدد الثالث، السنة الثانية، 2004، ص61.

[2] تصريح لأحد المبحوثين من قصر انزقلوف.

[3] تصريح لأحد المبحوثين من قصر تيمادنين.

المبحث الثالث: سوسيولوجيا الانتخابات المحلية برقان.

المطلب الأول: دور الثقافة السياسية والأسرية في الانتخابات المحلية.

جدول رقم (20) يوضح توزيع العينة وفقا لمعيار أسس اختيار المرشحين:

أساس اختيار المترشح	التكرار	النسبة
على أساس القناعة السياسية	23	15.3
على أساس رأي الأسرة والقبيلة	127	84.7
المجموع	150	100

ترجع الإرهاصات الفكرية الأولى للثقافة السياسية إلى كتابات الانثربولوجيين أمثال(روث بيندكت) و(مارغريت ميد)، وقد تطور هذا المفهوم على يد (جابرييل الموند) و(سيدني فيربا) في حقل العلوم السياسية ، واللذان أشارا إلى نمط خاص من التوجهات للأحداث والسلوكيات السياسية في أي نظام سياسي محكم، حيث عرف معجم المصطلحات السياسية الثقافة السياسية على أنها: (مجموعة المعتقدات التي تخص الحكم والسياسية، وهي نتاج للتجربة التاريخية للمجتمع ككل من جهة ، وخبرات التنشئة التي تعرض لها الأفراد من جهة أخرى.[1]

تشكل الثقافة السياسية المادة الخام التي تصنع الوعي السياسي الذي يطبع فهم وإدراك الأفراد للواقع السياسي والاجتماعي والتاريخي لمجتمعهم، وقدرتهم على التطور الكلي لهذا الواقع المحيط بهم، مما يساعدهم على بلورة اتجاهات سياسية ويدفعهم بالتالي إلى المشاركة السياسية، وهذا يعني ارتباط المشاركة بالثقافة السياسية، فالمشاركة تبرز من خلال الجهود الشعبية التطوعية المنظمة التي تتصل بعمليات اختيار القيادات السياسية، ووضع السياسيات والخطط، وتنفيذ البرامج والمشروعات العامة سوءا على المستوى الخدمي أو على المستوى الانتخابي، المستوى المحلي أو الوطني، على أن تتضمن تلك المشاركة معاني للتعضيد والمساندة الشعبية وإضفاء الشرعية عليها من اجل العمل السياسي.[2]

تعتبر العائلة داخل المجتمع المحلي الوحدة الاجتماعية الأساسية التي يتجاوز دورها داخل البناء الاجتماعي مجرد الاضطلاع بالوظيفة البيولوجية، أو حتى الاجتماعي في بعدها الأضيق مثل التربية

[1] علي الدين هلال، معجم المصطلحات السياسية، القاهرة، مركز البحوث والدراسات السياسية، 1994، ص 205.

[2] سمير خطاب، التنشئة السياسية والقيم، ايتراك للطباعة والنشر، القاهرة، 2004، ص 42.

والتأهيل، لتصبح الآلية المحركة خفية للبناء الاجتماعي العام في تعبيره السياسي، بالنظر إلى أنها الخلية الأساسية في عملية التنشئة، فهي تقوم بتمرير النسيج القيمي وترسيخه في سلوكيات وتصورات واقتناعات الفرد والمجموعة ، وتنحته على الشكل المراد إرساؤوه عليه داخل حقل اللعبة السياسية التي هي في نهاية المطاف لعبة اجتماعية.[1]

نستطيع القول إن جميع أساليب التعامل مع الأخر والتواصل معه ، وطرق تحديد الأهداف والاستعداد للتبادل وأنماط التعبير والمشاركة وما يتفرع عنها ، كلها يكتسبها الفرد من خلال عملية التنشئة الاجتماعية الأولية التي تضطلع بها العائلة ثم المدرسة والشارع مما يجعل المرشحون في الانتخابات المحلية يدركون أن من امتلك العائلة امتلك السلطة.

تؤدي الأسرة في المجتمع المحلي دورا غير مباشر في عملية التنشئة السياسية، إذ بتأثير أساليبها التربوية، ومعاييرها في الثواب والعقاب، ونمط السلطة فيها وأسلوبها في اتخاذ القرار، تتكون لدى الفرد مجموعة من الاستعدادات والتصورات تؤثر على اتجاهاته و سلوكه السياسي.

في هذا الشأن يقرر هشام شرابي، أن الطفل في العائلة العربية تكرس لديه شعور بان مسؤوليته الأساسية، هي تجاه العائلة وليس تجاه المجتمع ، ولان الطفل لا يتاح له سوى مجال ضيق لتحقيق استقلاله الذاتي، نجده يشعر بالعجز عن اتخاذ قراراته بنفسه ، ويفقد الثقة في أرائه الخاصة مع قبول أراء الآخرين دون تساؤل، كما إن القيم التي تسود العائلة من سلطة وتسلسل وتبعية، هي التي تسود العلاقات الاجتماعية والسياسية بوجه عام.[2]

ويرى حافظ عبد الرحيم انه إذا نظرنا إلى القانون والتشريع عامة نجد انه ليس في نهاية المطاف سوى إفراز لسلوكيات الأفراد والمجموعات بعاداتهم وتقاليدهم وأعرافهم ومخيا لهم كاملا، و التي تبقى بمثابة تعبيرات تتميز جميعها بطابعها الإلزامي والتي يتم تبريرها لشر عنتها وتمريرها عبر مؤسسات التنشئة الاجتماعية التي منها الأسرة باعتبارها إحدى أهم هذه الوسائط، فهي مؤسسة يجد فيها الفاعل مرجعيته الاجتماعية التي يستند إليها، كما يجد فيها منبعا يستمد منه خزين قيمه ومعاييره من اجل الحفاظ على

---

[1] حافظ عبد الرحيم، الزبونية السياسية في المجتمع العربي–قراءة اجتماعية سياسية في تجربة البناء الوطني في تونس، مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان، 2006، ص416.

[2] كمال المنوفي، الثقافة السياسية وأزمة الديمقراطية في الوطن العربي،المستقبل العربي، عدد80،اكتوبر1985، ص77.

هامش سلطته ودعمه إذا كان ملكا لهذا الهامش، أو التعويل عليها من اجل امتلاكه إن كان فاقد له عبر الزواج أو النسب والمصاهرة.[1]

بالرجوع إلى مجتمع البحث بالإجابة على السؤال التالي:

هل تلعب الأسرة دورا حاسما في اختيار مرشحك للانتخابات المحلية?أجاب غالبية المبحوثين84.7 بالمائة بان للأسرة دور كبير في اختيار مرشحهم حيث صرح احد المبحوثين :(عادتا ما يجري الاتفاق بين أفراد الأسرة الموسعة على اختيار مرشح واحد)[2] وأجاب أخر (أحنايا قاع فالدار نفوطو على واحد، مكانش منها أنا وأخواتي كل نفوطو على واحد)[3] ، بينما أجاب حوالي 15.3 بالمائة فقط بأنهم يختارون مرشحهم انطلاقا من قناعاتهم الشخصية.

ومن خلال المقابلة التي أجريناها مع السيد جودي محمد [4] رئيس حركة مجتمع السلم برقان أكد أن الأسرة لازالت تتحكم في الصوت الانتخابي، وان مشاركة الفرد القصوري سوءا من حيث انتمائه للحزب أو تصويته في الانتخابات المحلية محكوم بتوجيهات الأسرة، حيث لا يمكن بأي حال من الأحوال مخالفته وهذا الأمر في نظره يمثل عائق كبير يمنع تطور العامل السياسي الذي يتطلب أساسا وجود حرية في الاختيار والمفاضلة بين المرشحين.

المطلب الثاني: عصبية المجتمع المحلي.

جدول رقم (21) يوضح توزيع العينة حسب دور اللون والنسب والقصر في الانتخابات:

اختيار المرشحين على أساس اللون والنسب والقصر	التكرار	النسبة%
نعم	109	72.6
لا	30	20
لا أعرف	11	7.3
المجموع	150	100

[1] حافظ عبد الرحيم، مرجع سابق، ص418.

[2] تصريح لمبحوث من قصر تينولاف.

[3] تصريح لمبحوث من قصر انزقلوف.

[4] أجريت القابلة يوم 16-01-2012.بمقر السيد جودي محمد.

يظهر اثر نزعة الو لاءات الأولية بصورة جلية في الانتخابات المحلية، ويعود ذلك لطبيعة التركيبة الاجتماعية للمجتمع المحلي، فمجتمع القصر مجتمع محدود أو شبه مغلق يرجع في الغالب إلى أصل واحد، إذ قد تجمع بين افراده صلة الدم أو النسب والمصاهرة، وهذه الصلات تلون العلاقة بين الأفراد باللون غير الرسمي[1]، فكل فرد في القصر معروف من حيث عائلته وحسبه ونسبه واصله وممتلكاته. إن هذه العلاقات تلعب دورا حاسما في الحملات الانتخابية، إذ تختفي المناسبة السياسية و الإيديولوجية و تترك مكانها لتنافس قبلي تغذيه العصبية، خصوصا وان المراكز الانتخابية والمقاعد المحددة لها غالبا ما تجمع قريتين أو أكثر، وهذا يعني تنافسهما على المقعد الانتخابي، فالفرد المصوت بدافع العصبية والتضامن القبلي يدلي بصوته للمرشح الذي يرتبط معه قرابيا أو نسبا، فالصراع صراع شرف قبلي وليس لدلالاته السياسية سوى أمر ثانوي ، وتفسير ذلك مرتبط بطبيعة ثقافة القرية وطبيعة بنائها الاجتماعي القبلي اللذان يجعلانها لاتعترف بالقيم الغربية ولا تشجع على تنميتها، فثقافة القرية لا تقيم وزنا إلا للقيم الجمعية التي يحددها مجتمعها، والتي تنعكس في قيم الأسرة المركبة والممتدة التي تشكل أساس البناء العشائري.[2]

– الانتماء إلى قصر معين.

يعني هذا نمطا من التضامن يتداخل فيه بلغة دوركهايم العضوي بالآلي، أي العلاقات الأولية من ارض ونسب ودم مع العلاقات التحديثية ذات الأسس الأكثر موضوعية في تحديد هياكل العملية الانتخابية التي تتداخل في إطارها بالتالي حقول تضامن متعددة.

إن شعور الفرد بالانتماء إلى القصر أو القرية التي يسكنها لا ينفي ضرورة الولاء للدولة، بل انه يمثل واسطة أو قناة ضرورية لها، وذلك ما أكدته عمليات اختيار المرشحين ، فالمشرفون على عمليات اختيار المرشحين للأحزاب يأخذون في اعتبارهم وزن كل قصر وتعداد ناخبيه عند اختيار رأس القائمة الانتخابية.[3] وبما أن العملية الانتخابية عملية تنافسية بالأساس فهي تشهد انقسامات وتحالفات تبدو ضرورية لكسب المساندة وضمان النجاح، فكل قائمة انتخابية تسعى إلى تضمين قوائمها مرشحين يمثلون كل قصور البلدية، اخذين في عين الاعتبار حجم كل قصر، وهو نفس الشيء الذي كده لنا السيد قصاصي مختار[4] في مقابلة سابقة حيث يرى إن المرشح على رأس القوائم الحزبية يجب أن يتوفر فيهم

---

[1] محمد خداوي، الانتخابات في الوطن العربي بين الو لاءات الأولية والمد الديمقراطي، دفاتر السياسية والقانون، العدد السابع، جوان 2012، جامعة ورقلة،

[2] فوزية دياب، القيم والعادات الاجتماعية، ط2، بيروت، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، 1980، ص253.

[3] تصريح للسيد جودي محمد رئيس حركة مجتمع السلم في مقابلة سابقة.

[4] السيد قصاصي مختار مسئول التنظيم في حزب التجمع الوطني الديمقراطي.

زيادة على معيار الكفاءة والقدرة على ممارسة المهام، أن يكونوا يتمتعون بسيرة حسنة عبر مختلف قصور البلدية.

وفي هذا الإطار أكد لنا السيد الهامل العابد[1] على الدور الذي يلعبه حجم القصر في دعم المرشحين في الانتخابات المحلية، حيث تمكن من حصد حوالي 1900 صوت من مجموع 2000 صوت هي تعداد المسجلين في قصر تيمادنين فقط وهو القصر الذي ينتمي إليه المرشح.

-**النسب:** يأخذ النسب بعين الاعتبار أيضا عند اختيار المرشحين أو عدم اختيارهم تبعا لوضعيات تفرض نفسها بالنظر إلى الواجهة والصيت الذي تتمتع به عائلة المرشح الذي سيلعب دور الوسيط والممثل النشيط لمصالح من رشحوه اولا ثم انتخبوه ثانيا.[2]

نستطيع القول إن النسب يلعب دور رأس المال الرمزي، ويقصد برأس المال الرمزي الموارد المتاحة للفرد نتيجة امتلاكه سمات محددة كالشرف والهيبة والسمعة الطيبة، والسيرة الحسنة التي يتم إدراكها وتقييمها من طرف أفراد المجتمع .[3]

ويرى (بورديو) أن رأس المال الرمزي هو مثل أي ملكية أو آي نوع من رأس المال الطبيعي، الاقتصادي، الثقافي، الاجتماعي .يكون مدركا من جانب فاعلين اجتماعيين تسمح لهم مقولات إدراكهم بمعرفتها والإقرار بها، ومنحها قيمة[4].

يدخل رأس المال الرمزي مختلف الحقول والمجالات، ومختلف أشكال السلطة والهيمنة، ويتمثل في مختلف أشكال العلاقات الاجتماعية، فكل علاقة اجتماعية هي علاقة سلطة تتضمن – بشكل ما – رأس مال رمزي، فخاصية الشرف التي ذكرناها سابقا، تحمل معاني أخلاقية محددة بحيث إن من يملك خصائص الشرف كالقيم والمعتقدات والتصرفات يعد شريفا، ومن لا يملكها لايعد كذلك، ويكون الشخص الشريف موضع احترام وثقة وتقدير، ومن ثم يرتبط رأس المال الرمزي بأهمية الموقع الذي يشغله الفرد في الفضاء الاجتماعي من جهة، وبالقيم التي يضفيها الناس عليه من جهة أخرى، وتتعلق هذه القيمة بأنظمة استعدادات الأشخاص و تصوراتهم المتوافقة مع البنى الموضوعية القائمة.

---

[1] رئيس المجلس الشعبي البلدي ببلدية رقان ما بين 2002 -2007.

[2] حافظ عبد الرحيم، مرجع سابق، ص318.

[3] حسني إبراهيم عبد العظيم، الجسد والطبقة ورأس المال الثقافي، المجلة العربية لعلم الاجتماع العدد الخامس عشر، صيف 2011، لبنان، ص65.

[4] نفس الرجع، ص65.

لقد طور (بورديو) مفهوم رأس المال الرمزي باعتباره يمثل شكلا خاصا من رأس المال يتجاوز من خلاله المفهوم الماركسي لرأس المال، ففي حين ركزت الماركسية على أهمية العوامل الاقتصادية باعتبارها محددات للممارسة الاجتماعية، حاول (بورديو) إبراز البعد الرمزي في فهم السلوك الإنساني ،خاصة في دراساته في شمال إفريقيا حيث يكون البعد الرمزي أكثر أهمية.[1]

وفي هذا الإطار أجرينا مقابلة مع السيد بوسعيد عبدالله[2] حيث يرى إن قضية النسب تعتبر قضية جوهرية في الانتخابات المحلية لاسيما في مرحلة إعداد قوائم المرشحين، حيث يرى انه من الطبيعي أن يكون على رأس القائمة شخص يتمتع بسمعة جيدة عبر مختلق قصور بلدية رقان، فرغم المكانة العلمية التي تكون مطلوبة لدى المرشح على رأس القائمة، إلا انه لا يمكن إغفال نسب المرشح، وفي هذا الصدد يقول:رغم رصيدي العلمي (معلم ثم مدير مدرسة ابتدائية) لقد استفدت كثيرا من مكانة العائلة ومكانة أبي (الحاج المختار بوسعيد) الذي يحظى باحترام الجميع ليس في قصر سالي فقط بل عبر مختلف قصور بلدية رقان وهو الأمر الذي ساعدني في الحفاظ على مكانتي في الحزب (حزب جبهة التحرير الوطني) ومن ثم الفوز بخمس عهد متتالية على رأس بلدية رقان.

– **اللون:** يلعب اللون دورا بارزا في الانتخابات المحلية ويرجع ذلك إلى الترابية الاجتماعية التي توارثتها المنطقة عبر مختلف الأجيال، حيث تعمد الأحزاب السياسية إلى تضمين قوائمها مرشح أو مرشحين من السود، وعادة ما يحتل المركز الثالث كما هو الحال بالنسبة لقائمتي حزب جبهة التحرير الوطني ،والتجمع الوطني الديمقراطي، أو المركز الثاني كما هو الحال بالنسبة لقائمة مرشحي حركة مجتمع السلم.

يشعر السود على مستوى بلدية رقان ومعظم بلديات ولاية ادرار بالتهميش السياسي والاجتماعي ،لذلك فهم يعملون على تحسين مكانتهم من خلال الدفع بمرشحين يستطيعون انتزاع رؤوس القوائم، لكن هذا الأمر عادة لا يقبله البيض، خاصة لما يتعلق الأمر بكبار السن فهم لا يتصورون أن يتولى السود تسيير شؤونهم وأمورهم، وهذا بحكم أنهم كانوا عبيد عندهم وهم الذين أتوا بهم من السودان كعبيد، فدارت الأيام ليستووا معهم في الحقوق والواجبات.[3]

---

[1] حسين إبراهيم عبد العظيم، مرجع، ص69.

[2] السيد بوسعيد عبد الله 65 سنة إطار في حزب جبهة التحرير الوطني، استطاع المحافظة على رئاسة البلدية مدة 25 سنة ليكون بذلك صاحب اطول فترة رئاسية بلدية على المستوى الوطني، أجريت المقابلة يوم 19 ماي2013.

[3] عباسي عبد القادر الحزبية بولاية ادرار والانتخابات المحلية –دراسة وصفية تحليلية للانتخابات المحلية 29 نوفمبر2007، إشراف الدكتور مهدي العربي، جامعة وهران،2011، ص228.

يرى أغلبية المستجوبين أن اللون يلعب دورا حاسما في الإنتحابات المحلية، وفي هذا الصدد صرح احد المبحوثين: (بما أن المجتمع في رقان مقسم إلى ابيض واسود، فان الانتخابات المحلية هي القطرة التي تفيض الكأس وتخرج هذا الانقسام إلى العلن)، ويجيب أخر: (مزية مكانش على رأس القائمة واحد كحل، إلى جا كاين قاع الكوحل يمشوا معاه). و يصرح أخر: (يكذب عليك اللي يقول بان النسب و اللون معاندهم حتى دور في الانتخابات، أنا نقول ليك الانتخابات المحلية عرقية حتى النخاع).

لكن على الرغم من آن المجتمع المحلي برقان يمتاز بالهدوء والسلم الاجتماعي، إلا إننا نشهد خلال كل موعد انتخابي كثرة الحديث على اللون وعن دور كل طبقة اجتماعية، حيث لا تعود الحياة إلى طبيعتها إلا مع نهاية العملية الانتخابية، والتفات أفراد المجتمع كلا إلى مصالحه وشؤونه الخاصة.

المطلب الثالث: مشاركة المرأة في الانتخابات المحلية.

جدول رقم (24) يوضح توزيع العينة حسب حرية اختيار المرأة في الانتخابات:

تبعية المرأة للرجل في الانتخابات	التكرار	النسبة %
نعم	133	88.6
لا	17	11.3
المجموع	150	100

تعد مشاركة المرأة في الحياة السياسية رهن بظروف المجتمع الذي تعيش فيه، وتتوقف درجة هذه المشاركة على مقدار ما يتمتع به المجتمع من حرية وديمقراطية من الناحية السياسية، وعلى ما يمنحه المجتمع من حريات اجتماعية للمرأة لممارسة هذا الدور ولذا فانه لا يمكن مناقشة المشاركة السياسية للمرأة بمعزل عن الظروف الاجتماعية والسياسية التي يمر بها المجتمع.

ونظرا لان المرأة فرد من الأسرة بل وفرد أساسي فيها، فان المرأة يجب أن تشارك هي الأخرى في صنع القرارات التي تخصها وتخص أسرتها، وبالتالي تخص مجتمعها، ومن هذا المنطق فان المشاركة المجتمعية هي الخطوة الأولى على طريق المشاركة السياسية للرجل والمرأة على حد سواء، ومن ثم فان الحديث عن مشاركة المرأة يجب أن يبدأ بتمكين المرأة على المستوى الضيق، بان يكون لها صوت في

أسرتها ، سواء كفتاة تختار من ترتبط به وتختار نوعية تعليمها، أو كزوجة لتختار مع زوجها عدد أبنائهم و رغبتها في العمل من عدمه، وتعليم أولادها وما إلى ذلك من شؤون الأسرة.[1]

بالرجوع إلى السؤال 18: هل ترى إن مشاركة المرأة وتصويتها في الانتخابات مقرون برغبات الرجل ? كان هناك تباين واضح من طرف المبحوثين ،فالبعض يعطي الحق للمرأة في أن تمارس حقوقها السياسية بكل حرية وبدون تدخل الرجل، حيث أجابت احد المبحوثات: (يجب على المرأة أن تنتخب وفق المصلحة العليا للوطن وليس بأمر من زوجها أو أبيها أو أخيها، فهي تملك نفس الحقوق مثل الرجل)[2] ، وأجاب مبحوث أخر: (يجب أن نعطي الفرصة للمرأة لكي تعبر عن رأيها بكل حرية وذلك من خلال تعريفها ببرامج المرشحين وترك لها حرية الاختيار)[3] ، بينما نجد العديد من المبحوثين يرون أن مشاركة المرأة مقرونة برغبة الرجال، حيث أجابت احد المبحوثات : (أحنا الشيء اللي قالوا لينا عليه الرجال ندير وه، و اللي بغاونا نفوطو عليه نفوطو عليه).[4]

يتسم العنف المرتبط بالهيمنة الذكورية في نظر (بورديو) بأنه غير مرئي وغير ملحوظ بحيث يبدو وكأنه جزءا من طبيعة الأشياء المستقرة ،حتى إن المرأة وهي المضطهدة، قد لا تشعر أنها في مرتبة أدنى من الرجل.[5]

يتضح مما سبق أن العنف الرمزي ،وفق ما يراه (بورديو) يتضمن كل أنماط الهيمنة الاجتماعية والثقافية ،وقد لايتم إدراك تلك الهيمنة بصورة مباشرة، فمن سمات العنف الرمزي انه هيمنة غير ملحوظة أو خفية، ويرى (بورديو) أن النظام الأسري والتربوي والهيمنة الذكرية يمثلان صورة واضحة للعنف الرمزي في المجتمع المعاصر.[6]

وفي واقع الحال فان وصاية الرجل على المراة تعود إلى مستندات منطقية حجاجية ونصية أيضا لا تنفصل عن التمثلات السائدة داخل المجتمع ككل، إذ هي تمثلات في مجملها تنظر إلى المرأة كعرض يجب أن يصان وتكرس بالتالي دونيتها وحاجتها الدائمة إلى الرجل أبا وأخا وزوجا، وتستغرب مشابهة وضع المرأة العربية المسلمة بوضع أي امرأة أخرى في شتى بقاع العالم، فمسؤولية الرجل لا تنتهي ببلوغ

---

[1] أيمان بيبرس، المشاركة السياسية للمرأة في الوطن العربي،دار المعارف، الإسكندرية،2006، ص6.

[2] مبحوثة من رقان المركزية.

[3] تصريح لمبحوث من قصر النفيس.

[4] تصريح لسيدة من قصر زاوية لرقاني.

[5] حسني إبراهيم عبد الحافظ،مرجع سابق، ص67.

[6] نفس المرجع السابق، ص68.

ابنته وقدرتها على الكسب، بل تستمر هذه المسؤولية حتى بعد أن تتزوج، فإذا ما تزوجت انتقلت المسؤولية إلى الزوج فإذا ما توفي الزوج صارت المستولية إلى الابن، فالمهم إذا هو أن المرأة يجب صيانتها وحمايتها من قبل الرجل.[1]

هذه الوصاية أو هذه المكانة التي يحتلها الرجل اذاء المرأة أبا أو أخا أو زوجا أو ابنا تقتضي من المرأة في المقابل واجبات نحوه.فمن واجبات المرأة نحو زوجها مثلا الطاعة وعدم الخروج إلا بإذنه والقناعة والحرص على ماله والاقتصاد والخدمة في المنزل والتزين والنظافة وحسن الخلق وحسن المعاشرة واحترام مشاعر الزوج والإحسان إلى أهل الزوج وتربية الأولاد والوفاء والعفة والأمانة ومبدأ الطاعة، فالطاعة مثلا مدعمة بنص شرعي، فقد ورد في حديث عن أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم قال:(لو كنت أمرا احد أن يسجد لأحد لأمرت الزوجة أن تسجد لزوجها) وفي حديث أم سلمه قال رسول الله صلى الله غليه وسلم:(أيما امرأة ماتت وزوجها عنها راض دخلت الجنة).[2]

الشيء الذي يلفت انتباهنا، على الرغم من تركيز بعض الأحزاب السياسية في انتخابات 2007 على دور المرأة وضرورة ترقيتها واقتحامها للمجال السياسي، لاسيما حزب التجمع الوطني الديمقراطي، إلا أننا لم نعطر في قائمة مرشحيه على وجوه للمرأة، وعند استفسارنا عن سبب هذا التناقض بين برنامج الحزب والواقع ،أكد السيد قصاصي مختار[3] أن السبب يكمن في الثقافة الشعبية السائدة في المجتمع المحلي ،والتي تفرق بين الشأن العام والخاص، وتقصر دور المرأة على العمل الخاص المتعلق بأمور المنزل والأولاد أو العمل في البستان، في حين تعتبر إدارة الدولة أي العمل العام جزء أصيل من اختصاص الرجل، ويضيف بان الثقافة الشعبية المحلية تقصر دور المرأة السياسي في التصويت في الانتخابات فقط دون أن يتعدى الأمر إلى مشاركة فعلية في الحياة العامة.

بناءا على ما سبق يؤكد السيد لعروسي احمد[4]، (أن المرأة في المجتمع المحلي لا تطمح إلى الوصول إلى إلى مناصب قيادية أو سياسية لأنه بكل بساطة لازال المجتمع يعتبر المرأة كائن غير سياسي)، ويضيف: (أن تفوق الفتاة القصورية في الجامعة لا يستمر بعد التخرج لأسباب اجتماعية وثقافية لا تشجع الفتيات على ممارسة السياسية، لذا يبدو أن الشهادة غير كافية لتوصيل النساء إلى مناصب القرار والمسؤولية أو حتى توجيه اهتمام العديد منهن نحو السياسية).

---

[1] حافظ عبد الرحيم، مرجع سابق، ص395.

[2] نفس المرجع، ص 395.

[3] قصصي مختار مسئول التنظيم في حزب التجمع الديمقراطي.

[4] لعروسي أمحمد رئيس حزب جبهة التحرير الوطني ببلدية رقان.

من جهة أخرى ،يرى السيد جودي محمد[1]، (أن المجتمع المحلي يفرض نوع من الوصايا على المرأة سواء من الأب أو الأخ أو الزوج أو حق الابن، نظرا للمكانة التي يحتلها الرجل)، ومن ثم فانه من غير الوارد خروج المرأة ومشاركتها في العمل السياسي بعيد عن أرجل وتوجيهاته، بالإضافة إلى أن الصوت الانتخابي للمرأة القصورية محسوم بتوجيه العائلة، هاته الأخيرة التي تقوم على علاقات السلطة والهيمنة والتبعية، بما هو تجسيد لنمط من العلاقات الاجتماعية.

المطلب الرابع: دور الزاوية الدينية في الانتخابات المحلية.

جدول رقم (25) يوضح توزيع العينة حسب دور الزوايا المحلية في الانتخابات:

دور الزوايا المحلية في الانتخابات	التكرار	النسبة %
موجود	110	73.3
غير موجود	40	26.6
المجموع	150	100

ارتبطت تشكيلة المجتمعات المغاربية تاريخيا بالزاوية كمؤسسة تنشوية مارست إنتاج الحياة الاجتماعية والمغاربية وفق خصوصية متميزة ذات نزوع روحاني بارز كان له أثره في كل فعل اجتماعي مغاربي، هذه المؤسسة تمت ولادتها من رحم التجربة الدينية الإسلامية التي تفاعلت مع تركيبة الفضاء السوسيوثقافي.

يعد الإسلام الفضاء الذي تسبح فيه الحياة، ليست الحياة الدينية فحسب، بل أيضا الحياة الثقافية، الحياة الاجتماعية والمهنية وحتى الحياة الخاصة، ومن ثم كل عناصر البنية التقليدية ومؤسساتها وأنماط الحياة قد صاغها الإسلام التاريخي الذي هو نتاج تفاعل بين الرسالة القرآنية ومجمل البنية العميقة للمجتمع الجزائري.[2]

[1] جودي محمد رئيس حركة مجتمع السلم.

[2] p.bordiew , sociologie de la l'Algérie, Edition dahlab, puf 1996,p…96

1- مفهوم الزاوية:

يطلق لفظ الزاوية على البناء أو طائفة من الأبنية ذات الطابع الديني ،وهي تشبه الدير أو المدرسة، والزاوية حسب دوماس (هي على الجملة مدرسة دينية ومجانية للضيافة، وهي بهذين الوصفين تشبه كثيرا في العصور الوسطى الدير).[1]

الزاوية مؤسسة دينية إسلامية ذات طبيعة اجتماعية روحية ،يجتمع فيها المريدون لتلقي الأوراد والذكر، وتتخذ مأوى لطلبة القران والعلم والزوار الذين يقصدونها للاستفتاء والصلح بين المتخاصمين، وكثر هذا النوع من الزوايا ابتدءا من القرن العاشر الهجري، ولها دور عظيم ووجود اجتماعي قوي.

إذا الزاوية هي نتاج إسلام تاريخي ساد وتطعم من التركيبة المغاربية التي تفاعلت مع الرسالة القرآنية، وعليه أصبحت الزاوية وكل نتاجاتها الرمزية وثقلها الاجتماعي الموروث تمثل عمقا انتروبولوجيا في تشكيلة الذات الاجتماعية.[2]

يتم من خلال الزاوية نسج الرابطة الاجتماعية والاعتراف الجماعي بالآخرين، حيث تشكل الملاذ الذي تأوي إليه كل الفئات والشرائح المهشمة ،ومن جهة أخرى تعد الزاوية إطارا للزمن الجماعي ،حيث تحتضن

الأجواء الاحتفالية، الزيارات، المولد النبوي ومظاهر أخرى، ومن ثم يصبح هذا لا مكان يستقطب كل النشاطات بما فيها الدنيوية.

خلقت الزاوية نظام الرباط وأصبحت هي المجال الحيوي لتكوين المتصوفة[3] وتربيت النفس بمهج فكري وعقائدي خاص لكل طائفة أو طريقة دينية، وهي تعد مكان للعبادة والزهد وتلقي الأوراد وللضيافة، إما

---

[1] محمد نسيب، زوايا العلم والقران بالجزائر، دار الفكر بوزريعة، الجزائر، ص27.

[2] غراس الله عبد الحفيظ، الزاوية فضاء التنشئة الاجتماعية-مقاربة سوسيولوجية- مجلة المواقف، جامعة معسكر، ديسمبر 2007،ديسمبر ،ص17.

[3] انقسم رجال الطرق الصوفية حول أصل كلمة التصوف فمنهم من قال إن الصوفية اسم مشتق من الصوف بوصفه اللباس الغالب على هؤلاء المتصوفة وانه اسم قديم وجد قبل ظهور الإسلام، ويرى آخرون أن الكلمة مشتقة من دار الصفة وهي السمعة التي يأوي إليها جماعة من الفقراء المسلمين للاعتكاف والعبادة وكان الناس يقدمون لهم ما يتصدقون به علهم من طعام و المال، وهذه الجماعة أمرها الخليفة ابن الخطاب رضي الله عنه بان تهجر السمعة فلا تأوي إليها ولا تعتكف فيها ثم قال كلمته المشهورة ليقعدن أحدكم عن طلب الرزق وهو يقول اللهم ارزقني وقد علم أن السماء لا تمطر ذهبا ولا فضة، ولا يوجد لهذا الاسم في العربية مثيل لا من ناحية القياس ولا من ناحية الاشتقاق، فأما قول من قال انه من الصوف وتصوف إذا لبس الصوف كما يقال تقمص إذا لبس القميص فذلك وجه لكن القوم لا يختصوا بلبس الصوف، ومن قال أنهم منسوبون إلى صفة مسجد النبي صلى الله عليه وسلم فالنسبة إلى الصفة لا تجيء على نحو الصوفي، ومن قال انه

بتوات فتعرف الزاوية على أنها مسجد خاص بطائفة دينية من الصوفية أو ضريح لأحد الأولياء الصالحين تتصل به غالبا مقبرة يدفن فيها بعض من لهم علاقة بالطريقة أو أقارب الولي الصالح.[1]

تنتشر الزوايا التي أسسها المرابطون في عموم المغرب العربي، تنسب إليهم علاقة خاصة بالله لصلاحهم وعلمهم، وتلعب أدوارا جرت حولها عدة دراسات منهجية، وقد وصف (ارنست غلنر) الصراع القائم في الإسلام بين الدين الرسمي والدين الشعبي بما اسماه نظرية (البند لوم) أو التأرجح بين سيطرة احد القطبين: قطب التوحيد والسنة والوحي والمساواة في الأيمان، وقطب التعبد للأولياء والاختبار والحدس والتدرج في علاقة المؤمن بالله.[2]

إن الدين الشعبي يشكل أداة من أدوات الشعب في سعيه لحل مشكلاته المستعصية والتعامل مع واقعه ،كما يبدو من مراسم الأذكار والخلوات والأوراد وقد استعمل الشعب المزارات أو الزوايا والطرق الصوفية في مقاومة السلطة المركزية، غير أن السلطة الرسمية بدورها تمكنت في بعض الظروف أن تستعمل الدين الشعبي لمصلحتها بإخضاع الشعب وإلهائه باللجوء إلى الأولياء وتفويض أموره إليهم بدلا من مواجهة الواقع والاعتماد على طاقاتهم الخاصة.[3]

2- دور الزوايا التواتية وتأثيرها الداخلي والخارجي.

2-1- الدور العلمي: وهو الأصل الأول في نشأة الزاوية ويتمثل في ما يلي:

- تعليم القرءان وحفظه.

- تدريس السنة حيث تتم دراسة الأحاديث النبوية والسيرة المحمدية، كما يخصص جزء من برنامج دراسة الطالب لسرد وشرح صحيح البخاري وموطأ مالك من طرف الشيخ خلال مسيرة طويلة قد تدوم السنة أو السنتين تختتم عادة بحفل كبير تقام فيه الولائم ويحضره جمع غفير من الناس حتى من خارج محيط

من الصفاء فاشتقاق الصوفي من الصفاء بعيد في معنى اللغة العربية، ومن قال انه مشتق من الصف فالمعنى صحيح، ثم إن هذه الطائفة اكبر من أن تحتاج إلى قياس لفظ أو اشتقاق.[3]

[1] محمد بأي بالعالم، أهداف نشأة الزوايا وواقعها في المنطق، الملتقى الوطني الأول للزوايا بادرار، أيام 1، 2، 3، مايو 2000، ص01.

[2] حليم بركات، مرجع سابق، ص 260.

[3] حليم بركات، مرجع سابق، ص263.

المنطقة ،ويحدد تاريخ الاختتام مسبقا ليعلمه الناس الذين يرغبون في الحضور إلى الفاتحة التي يتوجه بها.[1]

– الدراسات الفقهية وتدريس قواعد اللغة العربية.

2–2– الدور الاجتماعي: الدور أو الوظيفة الاجتماعية التي تقوم بها الزاوية كثيرة يصعب حصرها إلا أن ذلك لا يمنعنا من الإشارة إلى بعضها وفق الخدمات التالية:

– مساعدة الفقراء والمساكين: تقوم الزوايا برعاية فقراء ومساكين القرى التي توجد بمحيطها، بل قد تساعد حتى الفقراء القادمين إليها من كل الاتجاهات، ويلعب شيخ الزوايا بسخائه دورا مهما في إدخال السرور على الفقراء والمساكين.

– بث روح التعاون: تعمل الزوايا على بث روح التعاون وتزكيته بين سكان القرية بدعوتهم وباستمرار إلى التزام الجماعة والتعاون على البر والتقوى وتجسد بإشرافها على تنظيم هذا التعاون عن طريق العمل الجماعي المتمثل في القيام بالحملات التطوعية عن طريق التويزة في خدمة الفقارات وإصلاح السواقي وتجديد مصدرات الرياح والزوابع الرملية.

– الصلح بين الناس: تقوم الزوايا بعمليات الصلح في حالة وقوع النزاعات أو خصومات، حيث يتم الانتقال من الزاوية بالتهليل والتكبير إلى القصور المجاورة لإقامة الصلح بين مختلف القبائل والأسر.

2–3– تأثير الزوايا التواتية داخليا وخارجيا.

– ***داخليا:*** كانت الزاوية ولا تزال صمام الأمان في مجال العقيدة، حيث بفضل الزوايا المحلية حلت النزاعات وأبرمت الأحلاف، بالإضافة إلى تطوير العمران وازدهار الفنون اللغوية كالشعر الملحون، والحفاظ على التوازن الروحي والذاكرة التراثية للأمة، كما كانت الزوايا تمثل بحق محللا لالتقاء المجاهدين وتمرير رسالة الجهاد تحت مظلتها، بل تعدا الأمر من مجرد التوجيه والتعبئة إلى المشاركة الفعلية كما هو الشأن في معركة (الدغامشة) التي كان في مقدمتها الكثير من شيوخ الزوايا أمثال: مولاي عبد الله الرقاني بن مولاي العباس الذي كان قائد هذه المعركة يوم 4جانفي 1900.[2]

---

[1] أحميدة بن زيطة، الهيكل التنظيمي والوظيفي للزوايا بمنطقة توات، الملتقى الوطني الأول للزوايا، مديرية الثقافة لولاية أدرار، أيام، 1،2، 3، مايو 2000– ص17.

[2] الدغامشة: قرية قديمة في جنوب عين صالح حيث تبعد عنها بحوالي 04 كلم.

– **خارجيا:** عملت الزوايا التواتية على نقل عطائها وإشعاعها الروحي إلى الخارج ،فكان لها أثرا كبيرا في نشر الإسلام في إفريقيا الغربية بوصول رجالها إلى مختلف شعوب القارة الإفريقية مبشرين بمبادئ الدين. الإسلامي ومعالمه الحضارية مما أدى إلى إسلام العديد من الطوارق، ودخلت أقوام من الوثنية والزنوج في دين الله أفواجا.

3–الزاوية على مستوى بلدية رقان.

أسس الشيخ مولاي عبد الله الرقاني[1] زاويته الشهيرة بقصر زاوية الرقاني، التابع لبلدية رقان، وقد توالى على الزاوية أبناء الشيخ، وقد كان أشهرهم مولاي عبد المالك الرقاني والذي لازال الخاصة والعمة يرددون كرامته.

وتحظى (زاوية الشيخ) كما يسميها ابنا المنطقة باحترام كل أفراد قصور بلدية رقان، بل كان أبناء ولاية أدرار، والعديد من الولايات على مستوى الوطن ،وتقوم الزاوية بالعديد من الوظائف، أهمها الوظيفة الدينية

والتي تركز على ترسيخ النزعة الجماعية عن طريق الحرص على إحياء احتفالات ومناسبات دينية، كتجسيد للفعل الجمعي المبني على روحانية أساسها التطهير، وإيجاد نوع من الوجود الآمن للمريدين.

والمتتبع لعمل الزاوية على مستوى بلدية رقان نجد أن دورها لا يقتصر على الجانب الديني التربوي، أو ألخدماتي المعين لكل من يقصدها، بل يتعداه إلى لعب العديد من الأدوار الاجتماعية والسياسية، حيث يسارع المسؤلون المحليون إلى زيارة الزاوية سواء في حال تعيينهم، أو عند مصادفتهم لبعض المشاكل على المستوى المحلي.[2]

جاء في كتاب(نسيم النفحات في ذكرى جوانب من أخبار توات ومن دفن فيها من الأولياء والصالحين والعلماء والثقات) للشيخ مولاي احمد لطاهري ما نصه، الشريف الرباني سيدي مولاي عبد الله الرقاني ابن الشريف سيدي مولاي علي يتصل نسبه بالدوحة العلوية المتصل بسيدنا الحسن سيد شباب أهل الجنة ابن سيدنا علي كرم الله وجهه ... والشيخ مولاي عبد الله الرقاني مدفون بزاويته المسماة بزاوية الرقاني الشهيرة قرب القصر القديم الذي كان يسكنه، وبنيت على ضريحه قبة كبيرة، وقد اخذ الشيخ مولاي عبد الله الرقاني الطريقة الشاذلية عن الشيخ سيدي محمد بن زيان دفين القنادسة ببشار، وقال انه [1]تمسك في عالم السر على شيخ المشايخ الشيخ سيدي محمد بن عبد الكريم المغيلي عن طريق الكشف.

تحيي زاوية الشيخ سنويا ذكرى وفاة الشيخ مولاي عبد الله االرقاني بتاريخ 01ماي وتعتبر هذه الزيارة الأكبر على المستوى الوطني، ويحضرها الزوار من جميع أنحاء الوطن، كما يحضرها ممثل شخصي لرئيس الجمهورية، والعديد من المسئولين.
[2]

يبزر دور الزاوية السياسي بشكل كبير أثناء المواعيد الانتخابية، حيث يرى أغلبية المبحوثين (73.3 بالمائة) أن الزاوية تلعب دورا حاسما في فائدة احد المرشحين في الانتخابات المحلية، في حين عبر حوالي(26.6 بالمائة عن عدم اعتقادهم بوجود دور فاعل للزاوية في الانتخابات المحلية.

ويحرص العديد من قادة الأحزاب السياسية على حضور شيخ الزاوية ،للحملات الانتخابية التي يقومون بها على مستوى قصور البلدية، ويكفي حضور شيخ الزاوية احد الحملات الانتخابية، حتى نلاحظ في اليوم الموالي أن الحديث الخاص والعام من مواطني البلدية يدور حول هذا الحضور، وتحليل سبب وجود شيخ الزاوية في هذا التجمع أو ذاك.

وفي المقابلة التي أجريناها مع مسؤولي الأحزاب السياسية على مستوى بلدية رقان، وجدنا شبه إجماع على أن الزاوية الدينية تلعب دورا رئيسيا في رسم الخريطة الانتخابية للمنطقة، حتى وان كان بشكل غير مباشر، حيث يتم الاتصال بشيخ الزاوية واستشارته من طرف جميع الأحزاب السياسية.

خاتمة.

إن المشاركة السياسية في أي مجتمع هي محصلة نهائية لجملة من العوامل الاجتماعية والاقتصادية والمعرفية والثقافية والسياسية والأخلاقية، تتضافر في تحديد بنية المجتمع المعني ونظامه السياسي وسماتهما واليا اشتغالهما، وتحدد نمط العلاقات الاجتماعية والسياسية ومدى توافقها مع مبدأ المشاركة الذي بات معلما رئيسيا من معالم المجتمعات الحديثة، المجتمعات التي أعاد العمل الصناعي، وتقدم العلوم والتقنية والمعرفة الموضوعية والثقافة الحديثة بناء حياتها العامة، وعلاقاتها الداخلية على أساس العمل الأخلاقي، والمبادرة الحرة، والمنفعة والجدوى والانجاز، وحكم القانون في إطار دولة حديثة، تنهض بالمجتمع وتعمل على تحديد بنيته السياسية.

بعبارة أخرى فالمشاركة السياسية مبدأ ديمقراطي من أهم مبادئ الدولة الوطنية الحديثة، مبدأ يمكننا أن نميز في ضوءه الأنظمة الديمقراطية التي تقوم على المواطنة والمساواة في الحقوق والواجبات، من الأنظمة الاستبدادية، الشمولية أو التسلطية التي تقوم على الاحتكار، مبدأ يقيم فرقا نوعيا بين نظام وطني ديمقراطي قوامه الوحدة الوطنية، وحدة الاختلاف والتنوع والتعارض الجدلي، ونظام شمولي أو تسلطي قوامه التناحر الاجتماعي والحرب الأهلية الخفية التي يمكن أن تنفجر في أي وقت.

وتجدر الملاحظة أن مفهوم المشاركة السياسية مفهوم حديث وافد علي الثقافة العربية، وعلى الفكر السياسي بشكل خاص، ومن خلال دراستنا للمجتمع المحلي يمكننا الخروج بمجموعة من الملاحظات.

1- المشاركة السياسية مجرد صورة للتركيبة الاجتماعية: عند تتبعنا لأشكال المشاركة السياسية على المستوى المحلي، نجد أن الأفراد لم يتحرروا من الروابط الطبيعية، أو الروابط الأولية، روابط الجماعات ما قبل الوطنية، كالعائلة الممتدة، والقبيلة، والجماعة العرقية، مما يولف عالم المجتمع التقليدي، فالمشاركة السياسية ترتبط ارتباطا وثيق بسيادة العلاقات والروابط الطبيعية، روابط الدم والنسب بين الأفراد والجماعات، فالعلاقات الاجتماعية والسياسية يميزها الطابع الأبوي الذي يجعل من الفرد كائنا إمتثاليا عاجزا ومتواكلا.

2- إن المعطى السوسيوانتروبولوجي يؤكد على أن المواطن في المجتمع المحلي إنسان هجين، فهو ذو جسم حديث ورأس تقليدية، إذ انه يأخذ بأسباب الحداثة في ميادين شتى من حياته سواء تعلق الأمر بنشاطه الاقتصادي وأسباب عيشه، أو مآكله وحتى ملبسه، أو في طريقة كلامه، ويعطي لأول وهلة من خلال خطاباته وأحاديثه صورة لإنسان استقل قطار الحداثة، ولكن يكفيه نداء قبلي بسيط ليبرز من داخله ولائه لأسرته وعشيرته، وتبزر معه نزعته القبلية يجسدها في علاقاته وسلوكه بدءا من الحياة الاجتماعية ،فهو حين يريد أن يزوج ابنته يفضل أن يأخذ له ابنة عمه أو ابن عمها، ابنة خاله أو ابن خالها، وهو إذ

الخاتمة.

يحاول الثقة في شخص فالأقربون أولى بالمعروف وحتى في الحياة السياسية فهو ينتقد الجهوية ويعتبرها تخلفا، بينما عندما يقبل على الانتخاب فانه يدلي بصوته لابن القبيلة أو القصر لأسباب قد تتعلق بالولاء أو بمبدأ العطاء ورد العطاء أو بالتضامن والوحدة العشائرية.

3- تشبع الثقافة السياسية للمواطن العربي بقدسية الأعراف والتقاليد والعادات القبلية وخضوعه لها واحترامه لمبادئها أكثر من احترامه للقانون، وقناعة الفرد على أن عرف الجماعة الأولية هو قانون وأخلاق وانه أصل القانون ومنبعه، لذلك يحس أفراد الجماعة بضرورة توافق جميع سلوكياتهم بما فيه السياسية معه.

4- سواء ثقافة القصر التي لا تعترف بالقيم الفردية، لكنها تقيم وزنا للقيم الجماعية التي تمثل الموروث الثقافي التاريخي، أنها روح الأجداد. وهذا حتى في المركز الحضري، فالفرد كفرد لا قيمة له إلا في العائلة، فهو يعمل من اجل العائلة ويتزوج من اجلها، وينجب من اجلها، ويختار من ينوب عنه في ممارسة السلطة من اجلها.

5- إن الأسرة القصورية، وان تأثرت بعوامل التحديث، سواء في بنيتها وفي علاقاتها الداخلية وفي قيمتها الاجتماعية، فإنها لا تزال تتمسك ببعض عناصر ثقافتها التقليدية.

6- ما يزال حضور المقدس واضحا، فهو الذي يحدد وضعية الفرد بوجه عام، ووضعية المرأة بوجه خاص، حتى وان كان التعبير عن هذه القداسة غير مباشر كما هو الحال بالنسبة للمجتمعات المتأخرة في الأزمنة الحديثة.

ومن ثم فان خلق مشاركة سياسية فعالة، مشروط بالانتقال من(الجماعة الطبيعية) إلى(الجماعة المدنية)، من المجتمع التقليدي إلى المجتمع الحديث، مجتمع الشغل والإنتاج والمصالح المتباينة والتنافس الخلاق والاعتماد المتبادل، وهو المعنى المفقود في الخطاب الثقافي والسياسي حتى اليوم، والانتقال من وضعية ما قبل الدولة الوطنية إلى الدولة الوطنية بأركانها الثلاث: الأرض والشعب والسلطة السياسية.

وعموما فان المشارك السياسية الصحيحة لا تمارس إلا في ظل الدولة السياسية التي يتساوى في عضويتها جميع أفراد المجتمع، بلا استثناء ولا تمييز، فليس بوسع العمل أن ينظر إلى الفرد إلا بوصفه منتجا للقيمة، بغض النظر عن الجنس والدين والانتماء العرقي وسائر التحديدات الذاتية الأخرى، وليس بوسع الدولة بما هي تجريد العمومية أن تنظر إلى الفرد وان تتعامل معه إلا بصفته مواطنا، وبهذين العاملين: العمل والدولة تنتشر قيم القدرة والمهارة والكفاءة العلمية على صعيد العمل ،والتزام القانون والوفاء بالالتزامات والمسؤوليات التي تلقيها المواطنة على عاتق الفرد على صعيد الدولة.

الخاتمة.

في الأخير، لقد صادفتنا خلال هذا البحث فكرة أساسية مفادها أن الظاهرة السياسية هي أولا ظاهرة اجتماعية نتعسف عليها حين نقتصر في تفسيرها على ما هو سياسي بحت. فعلم الاجتماع السياسي على الرغم من كونه واحد من العلوم المستحدثة لازال يؤكد أن السلوك السياسي هو سلوك اجتماعي أصلا وظاهرة اجتماعية، مادام يتعلق بالإنسان وبعلاقة الحاكمين بالمحكومين. أما تفسير الظاهرة السياسية وفهمها استنادا إلى تعبيراتها القانونية التشريعية أي النظرية والشكلية عامة فانه تفسير بقدر واقعيته يبقى أحاديا ينظر إلى الظاهرة « بعين واحدة ».وهو ما قد يحيل السلوك السياسي إلى مجرد سلوك إيديولوجي أو مؤدلج بحت.

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة وهران

كلية الحقوق والعلوم الإنسانية

استمارة بحث

أخي (تي) المواطن (ة)، في إطار إعداد مذكرة ماجستير في العلوم السياسية والموسومة ب:

التركيبة الاجتماعية والمشاركة السياسية

(الانتخابات المحلية 29 نوفمبر 2007 بلدية رقان)

نتقدم إليكم بهذه الاستمارة بغية جمع معلومات حول الموضوع، ونعلمكم بأن جميع المعلومات التي ستدلون بها تستخدم لأغراض علمية، وفي الأخير تقبلوا مني فائق التقدير والاحترام.

– ضع علامة (×) أمام الإجابة التي تراها مناسبة، مع التعليق إن أمكن.

س1: السن:

من 18 إلى 29: ☐ من 30 إلى 39: ☐

من 40 إلى 49: ☐ من 50 إلى 59: ☐

من 60 إلى 70: ☐

س2: الجنس:

ذكر:☐ أنثى:☐

س3: المستوى العلمي:

بدون مستوى: ☐ إبتدائي: ☐ متوسط: ☐

ثانوي: ☐ جامعي: ☐

س4: مكان الإقامة:

القصر: ☐ مركز البلدية: ☐

س5: الحالة المهنية:

عامل: ☐ عاطل: ☐

س6: هل تناقشون مواضيع سياسية داخل الأسرة:

نعم: ☐ لا: ☐

س7: هل تتابعون الأخبار السياسية المحلية من خلال الإذاعة المحلية أو التلفزة:

نعم: ☐ لا: ☐

س8: يوجد في كل قصر من قصور رقان جمعية محلية هل أنت مشارك في إحدى هذه الجمعيات:

نعم: ☐ لا: ☐

التعليل:.....
.....

س9: يوجد في بلدية رقان مقرات لثلاثة أحزاب سياسية هي: حزب جبهة التحرير الوطني، حزب التجمع الوطني الديمقراطي، حركة مجتمع السلم. أي هذه الأحزاب تعتبره الأقرب إليك:

جبهة التحرير الوطني: ☐ التجمع الوطني الديمقراطي: ☐

حركة مجتمع السلم: ☐ لا شيء: ☐

التعليل:.....
.....

س10: هل أنت مسجل في القائمة الانتخابية:

نعم: ☐ لا: ☐

التعليل: .....
.....

س11: هل شاركت في الانتخابات المحلية 29 نوفمبر 2007:

نعم: ☐ لا: ☐

التعليل: .....
.....

س12:هل تحرص على حضور الحملات الانتخابية:

نعم: ☐ لا: ☐

التعليل: .....
.....

س13:هل ترى أن الانتخابات ساهمت في أحداث التعيير:

نعم: ☐ لا: ☐

التعليل: .....
.....

س14: ما هو الدافع الذي يدفعك إلى المشاركة في الانتخابات المحلية:

واجب وطني: ☐ بحكم العادة: ☐

لأن التنمية المحلية تتطلب المشاركة: ☐

التعليل: .....
.....

س15: على أي أساس تختار مرشحك في الانتخابات المحلية:

على أساس القناعة السياسية: ☐ على أساس رأى الأسرة والقبيلة: ☐

التعليل: .....
.....

س16: هل تختار المرشحين على أساس لون ونسب وقصر المرشحين:

نعم: ☐ لا: ☐ لا أعرف: ☐

التعليل: .....
.....

س17: هل ترى أن المرأة تشارك حسب موقف الرجل في الانتخابات:

نعم: ☐ لا: ☐

التعليل: .....
.....

س18: هل ترى أن الزاوية الدينية تلعب دورا في الانتخابات المحلية:

نعم: ☐ لا: ☐

التعليل: .....
.....

قائمة المراجع:

1. ابن خلدون، مقدمة ابن خلدون، دار الكتاب اللبناني،ط2، بيروت 1989.
2. أحمد بن نعمان، نفسية الشعب الجزائري، الجزائر، شركة دار هومة، 1994.
3. أحمد مزيان، فجيج (مساهمة في دراسة المجتمع الو احي المغربي خلال القرن 19) منشورات كلية الآداب، الرباط، سنة 1989.
4. إسماعيل علي سعد، قضايا علم الاجتماع السياسي، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية سنة 1981.
5. الأمين شريط، الوجيز في القانون الدستوري والمؤسسات الجزائرية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1998.
6. أيمان بيبرس، المشاركة السياسية للمرأة في الوطن العربي،دار المعارف، الإسكندرية،2006.
7. بسمة عولمي، تشخيص نظام الإدارة المحلية والمالية في الجزائر، جامعة باجي مختار، عنابه، الجزائر.
8. بشير الرشيدي، مناهج البحث التربوي، روية تطبيقية مبسطة، مكتبة دار الكتاب الحديث، الكويت، 2000.
9. البلبالي، تقييد ما اشتمل عليه إقليم توات من الايالة السعيدة من القصور، تحقيق عبد الوهاب بن منصور، المطبعة الملكية، الرباط،1962.
10. ثناء فؤاد عبد الله، آليات التغير الديمقراطي في الوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، بيروت، 1987.
11. جابر جابر، كاظم احمد، مناهج البحث في التربية وعلم النفس دار النهضة للطبع والنشر والتوزيع، القاهرة، 1985.
12. جعفر انس قاسم، أسس التنظيم الإداري والإدارة المحلية في الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ط2، 1988.
13. حافظ عبد الرحيم، الزبونية السياسية في المجتمع العربي، قراءة اجتماعية سياسية في تجربة البناء الوطني في تونس، مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان، 2006.
14. حدو عبد الرزاق، الإدارة المحلية، المدرسة الوطنية للإدارة، الجزائر، 1990.
15. حليم بركات، المجتمع الغربي المعاصر، (بحث استطلاعي اجتماعي)، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط1، ابريل 1984، ط2، 2004.

16. حمادي شمران، الأحزاب السياسية والنظم الحزبية، الطبعة الثانية، مطبعة الإرشاد، بغداد، 1975.
17. رشيد أحمد، الإدارة المحلية المفاهيم العامة ونماذج تطبيقية، دار المعارف، ط2، القاهرة، 1981.
18. سعيد بوالشعير، النظام السياسي الجزائري، دار الهدى، عين مليلة، الجزائر.
19. سمير خطاب، التنشئة السياسية والقيم، ايتراك للطباعة والنشر، القاهرة، 2004.
20. السيد عبدا لحليم الزيات، التنمية السياسية، دراسة في علم الاجتماع السياسي،ج2، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، سنة2002.
21. شارل أندري جوليان، تاريخ إفريقيا الشمالية، ترجمة محمد مزالي والبشير بن سلامة، الدار التونسية للنشر.
22. صالح العساف، المدخل إلى البحث في العلوم السلوكية، الكتاب الأول، شركة العبيكان للنشر، الرياض، 1989.
23. الصديق الحاج احمد، التاريخ الثقافي لإقليم توات من القرن 11 هـ إلى 14 هـ (17 إلى 20 م)، ط1، مديرية الثقافة لولاية ادرار، 2003.
24. طارق محمد حمزة، سيكولوجية المشاركة السياسية، دراسة نفسية مقارنة بين المشاركين وغير المشاركين سياسيا، القاهرة، 1985.
25. عبد الحميد متولي، الحريات العامة:نظرة في تطورها ومضمونها ومستقبلها، الاسكندرية، دار المعارف، 1975.
26. عبد العزيز عبلة، المشاركة السياسية بين الحزبية والقبلية، منشورات اليرموك، الأردن، 1996، ص49. المشاركة السياسية بين الحزبية والقبلية، منشورات اليرموك، الأردن، 1996.
27. عبد الهادي الجوهري، المشاركة الشعبية، دراسة في علم الاجتماع السياسي، مكتبة النهضة، القاهرة، 1984.
28. عبد الهادي الجوهري، دراسات في علم الاجتماع السياسي، القاهرة. مكتبة نهضة الشرق1985.
29. علي اسعد وطفة، محددات السلوكيات الانتخابية والنيابية وديناميكيتها في دولة الكويت، قراءة سيسيولوجية في أراء طلاب جامعة الكويت، الكويت، 2009.
30. علي الدين هلال، معجم المصطلحات السياسية، القاهرة، مركز البحوث والدراسات السياسية، 1994.
31. عمار بوضياف، الوجيز في القانون الإداري، دار بجاية، الجزائر.
32. فاتن شريف، الأسرة والقرابة(دراسات في الانتروبولوجيا الاجتماعية)، جامعة المنصورة الإسكندرية، 2005.

33. فوزي أوصد يق، الوافي في شرح القانون الدستوري، ج3، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1994.
34. فوزية دياب، القيم والعادات الاجتماعية، ط2، بيروت، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، 1980.
35. فيليب برو، علم الاجتماع السياسي،ترجمة محمد عرب صاصيلا، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، 2006.
36. كمال المنوفي، الثقافة السياسية وأزمة الديمقراطية في الوطن العربي، المستقبل العربي، 1985.
37. الكواري، علي خليفة وآخرون، المواطنة والديمقراطية في الدول العربية، مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، بيروت، 20010.
38. ماجد الحلو، النظم السياسية والقانون الدستوري، منشأة المعارف، الإسكندرية، 2000.
39. محمد ارزقي نسيب، أصول القانون الدستوري والنظم السياسية، ج2، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر.
40. محمد الصغير باعلي، قانون الإدارة المحلية الجزائرية،دار العلوم للنشر والتوزيع، الجزائر، 2004.
41. محمد سيد عتران، دور الاتصال في عملية المشاركة السياسية والاجتماعية، دراسة تطبيقية على قريتين مصريتين، القاهرة،1991.
42. محمد نجيب بوطالب، سوسيولوجيا القبيلة في المغرب العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت،2002.
43. ميعا ري محمود، الثقافة السياسية في فلسطين دراسة ميدانية–ط1 مؤسسة الناشر للدعاية والإعلان، رام الله، 2003.

الدوريات والمجلات:

1. ابتسام الغرام، المصطلحات القانونية في التشريع الجزائري،قصر الكتاب، البليدة، 1998
2. أحميدة بن زيطة، الهيكل التنظيمي والوظيفي للزوايا بمنطقة توات، الملتقى الوطني الأول للزوايا، مديرية الثقافة لولاية أدرار، أيام، 2،1، 3، مايو 2000.
44. أقو جيل نبيلة، حبة عفاف، القانون الانتخابي بين القوة والضعف، مجلة الاجتهاد القضائي، العدد الرابع، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2008.
3. جاسم الدباغ، مداخلات الملتقى الوطني حول المجال والسكر، يوم 14، 15 ابريل 2002، جامعة وهران، دار الغرب، وهران،2002.

4. حباشنة خديجة،نظام الكوطا ضمان لمشاركة منصفة للنساء في الانتخابات، مجلة المجلس التشريعية، العدد الأول، الثاني، الأردن،2005.
5. حبيب عمر الفهري، عربي بين حضارتين، صحيفة تواصل، النيجر، 2004.
45. حسني إبراهيم عبد العظيم، الجسد والطبقة ورأس المال الثقافي، المجلة العربية لعلم الاجتماع العدد الخامس عشر، صيف 2011.
6. حيمر عبد السلام، دراسة سيسيولوجية لبعض قضايا المغرب المعاصر، جامعة مولاي إسماعيل، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، مكناس، سلسلة دراسات وأبحاث، 2003.
7. رياض عدنان، المواطنة، مجلة النائب، الجزائر، العدد الثالث، السنة الثانية، 2004.
8. شريفة ماشطي، مجلة الباحث الاجتماعي جامعة قسنطينة، العدد10، سبتمبر 2010.
9. عبد الحفيظ نقادي، دور الهيئات اللامركزية في التنمية المحلية ملتقى وطني حول الدور التنموي للجماعات المحلية في الجزائر على ضوء الإصلاحات، المركز الجامعي د مولاي الطاهر سعيد08-09 ديسمبر 2003.
10. كمال المنوفي، الثقافة السياسية وأزمة الديمقراطية في الوطن العربي،المستقبل العربي، عدد80،اكتوبر1985.
11. محمد بأي بالعالم، أهداف نشأة الزوايا وواقعها في المنطق، الملتقى الوطني الأول للزوايا بادرار، أيام 1، 2، 3، مايو 2000.
12. محمد خداوي، الانتخاب في الوطن العربي بين الو لاءات الأولية والمد الديمقراطي، دفاتر السياسية والقانون،العدد السابع، جامعة ورقلة،جوان 2012.
13. محمد خداوي، الانتخابات في الوطن العربي بين الو لاءات الأولية والمد الديمقراطي، دفاتر السياسية والقانون، العدد السابع، جوان 2012.
14. مؤسسة الملتقى المدني،مؤسسة فريدريتش تاومان، الإصلاح وجهة نظر فلسفية،بين الواقع والطموح، رام الله.

الرسائل الجامعية:

1. بهية بن عبد المؤمن، الحياة الاجتماعية بإقليم توات خلال القرنين 18 و ال19م، مذكرة ماجستير، جامعة وهران، 1996.
2. ثياقة الصديق، النمط المعماري للمدينة الصحراوية، القصر ووظيفته الاجتماعية، مذكرة ماجستير، وهران 2006.

3. الصلوي حسن ناجي، المشاركة السياسية في المجتمع اليمني: دراسة اجتماعية مقارنة للعمليات الانتخابية النيابية للفترة من 1990–2003، رسالة ماجستير، قسم علوم السياسية ن جامعة صنعاء.

المراجع الأجنبية:

1. Boutefnouchet, Système social et changement social en Algérie, apu, Alger.1976.
2. Huntington, Political order in changing Societies, Yale Université Presse, New York, 1968.
3. L-Rouire, Le sud ouest oranais et le tout-revue de la société et de la géographie d'Oran, 1891.
4. Mostefa boutefnouchet : la famille algérienne, révolution et caractéristiques récent, 2eme Ed, apu, alger1982.
5. P Bordiew, sociologie de l'Algérie, Ed Dahlab, Puf 1996.
6. Parry, G, Participation in politics, Manchester, University Press, Manchester, 1982.
7. Reggan ville bulletin de laissons saharienne N0 41 mars 1961.
8. S. benaissa, l'aide de l' état aux collectivités locales, offices des publications universitaire, Alger, 1983.

المقدمة العامة.....01

الفصل الاول: التركيبة الاجتماعية للمجتمع المحلي بمدينة رقان....06

المبحث الاول: المعطيات المادية والطبيعية والتاريخية للمنطقة.....08

المطلب الاول: نشأة المدينة.....08

المطلب الثاني: الاطار العام للمدينة.....10

المطلب الثالث: أصل سكان بلدية رقان.....13

المبحث الثاني: الحياة الاجتماعية بقصور رقان.....16

المطلب الاول: القصر. أصل التجمع السكاني بالمنطقة.....16

المطلب الثاني: التراتبية الاجتماعية بالمنطقة.....17

المطلب الثالث: الحياة الاجتماعية داخل القصر.....20

المطلب الرابع: المرأة القصورية.....21

المبحث الثالث: القرابة وتشكيل الاسرة بالمجتمع القصوري.....22

المطلب الاول: النسق القرابي.....22

المطلب الثاني: العلاقات القبلية.....23

المطلب الثالث: تشكيلة الاسرة بالمجتمع القصوري.....25

المطلب الرابع: انماط العائلة والزواج داخل القصر.....30

المطلب الخامس: التغيرات الحديثة داخل المجتمع القصوري.....35

الفصل الثاني: المشاركة السياسية والانتخابات المحلية.....40

المبحث الاول: الاطار النظري للمشاركة السياسية.....40

الفصل الاول: مفهوم المشاركة السياسية.....40

الفصل الثاني: قيمة المشاركة السياسية.....41

الفصل الثالث: علاقة المشاركة السياسية بالديمقراطية.....43

المبحث الثاني: السياق التاريخي للادارة المحلية بالجزائر.....45

المطلب الاول: مفهوم الادارة المحلية واهميتها.....46

المطلب الثاني: تطبيقات الادارة المحلية في القانون الجزائري.....47

المبحث الثالث: الطبيعة القانونية للنظام الانتخابي في الجزائر.....52

المطلب الاول: مفهوم وطبيعة النظم الانتخابية.....52

المطلب الثاني: النظام الانتخابي واثره على التعددية الحزبية.....54

المطلب الثالث: الثقافة الانتخابية والسلوك الانتخابي.....57

المبحث الرابع: انتخابات 29 نوفمبر 2007 ببلدية رقان.....61

المطلب الاول: خريطة الاحزاب المشاركة في الانتخابات.....61

المطلب الثاني: نتائج الانتخابات المحلية ببلدية رقان.....66

الفصل الثالث: تاثير التركيبة الاجتماعية على النتخابات المحلية....70

المبحث الاول: التعريف بالدراسة الميدانية وادواتها النمهجية.....71

المطلب الاول: تقنية الدراسة.....71

المطلب الثاني: خصائص العينة.....73

المطلب الثالث: صور المشاركة السياسية لدى افراد المجتمع المحلي.....77

- مناقشة المواضيع السياسية.

- متابعة الاخبار السياسية ومراسلة المسؤولين المحليين.

- المشاركة في الجمعيات المحلية.

- الانتماء الى حزب سياسي.

المبحث الثاني: مشاركة المبحوثين في الانتخابات المحلية 29 نوفمبر 2007.

- توزيع المبحوثين حسب المشاركة في النتخابات المحلية.

- حضور الحملات الانتخابية.

- مساهمة النتخابات المحلية في احداث التغيير.

المبحث الثالث: سوسيولوجية الانتخابات المحلية برقان.....90

المطلب الاول: دور الثقافة السياسية والاسرية في الانتخابات المحلية.....90

المطلب الثاني: عصبية المجتمع المحلي.....92

المطلب الثالث: مشاركة المرأة في النتخابات المحلية.....96

المطلب الرابع: دور الزاوية الدينية في الانتخابات المحلية.....99

الخاتمة العامة.....106

المـــــــــــلاحق.....108

المـــــــــــراجع.....113

الفهـــــــــــرس.....119

ملخص

إن المشاركة السياسية في أي مجتمع هي محصلة نهائية لجملة من العوامل الاجتماعية والاقتصادية والمعرفية والثقافية والسياسية والأخلاقية، تتضافر في تحديد بنية المجتمع المعني ونظامه السياسي وسماتهما واليا اشتغالهما، وتحدد نمط العلاقات الاجتماعية والسياسية ومدى توافقها مع مبدأ المشاركة الذي بات معلما رئيسيا من معالم المجتمعات الحديثة، المجتمعات التي أعاد العمل الصناعي، وتقدم العلوم والتقنية والمعرفة الموضوعية والثقافة الحديثة بناء حياتها العامة، وعلاقاتها الداخلية على أساس العمل الأخلاقي، والمبادرة الحرة، والمنفعة والجدوى والانجاز، وحكم القانون في إطار دولة حديثة، تنهض بالمجتمع وتعمل على تحديد بنيته السياسية.بعبارة أخرى فالمشاركة السياسية مبدأ ديمقراطي من أهم مبادئ الدولة الوطنية الحديثة، مبدأ يمكننا أن نميز في ضوءه الأنظمة الديمقراطية التي تقوم على المواطنة والمساواة في الحقوق والواجبات، من الأنظمة الاستبدادية، الشمولية أو التسلطية التي تقوم على الاحتكار، مبدأ يقيم فرقا نوعيا بين نظام وطني ديمقراطي قوامه الوحدة الوطنية، وحدة الاختلاف والتنوع والتعارض الجدلي، ونظام شمولي أو تسلطي قوامه التناحر الاجتماعي والحرب الأهلية الخفية التي يمكن أن تنفجر في أي وقت.

الكلمات المفتاحية

المشاركة السياسية الانتخابات المحلية؛ الإدارة المحلية؛ التركيبة الاجتماعية؛ المجتمع المحلي؛ القصر؛ الزاوية الدينية؛ النسق القرابي؛ العلاقات القبلية؛ الأسرة.

نوقشت يوم 18 جوان 2014